المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إستراتيجية ودولية

موقع الجزائر في السياسة الطّاقوية الأوربية

إعداد الطالب :

غدار سليمان

تحت إشراف :

د/ محمد ختاوي

أعضاء هيئة المناقشة

الأستاذ	**فني عاشور**	**أستاذ محاضر / أ**	**الرئيس**	**م/و/ع/ع/س**
الأستاذ	**محمد ختاوي**	**أستاذ محاضر/ب**	**مشرفا و مقرراً**	**جامعة الجزائر 3**
الأستاذ	**خيضر محمد كريم**	**أستاذ مساعد**	**عضواً مناقشاً**	**م/و/ع/ع/س**

السنة الدراسية: 2014/2013

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إستراتيجية ودولية

موقع الجزائر في السياسة الطّاقوية الأوربية

إعداد الطالب :

غدار سليمان

تحت إشراف :

د/ محمد ختاوي

أعضاء هيئة المناقشة

الأستاذ	**فني عاشور**	**أستاذ محاضر / أ**	**الرئيس**	**م/و/ع/ع/س**
الأستاذ	**محمد ختاوي**	**أستاذ محاضر/ب**	**مشرفا و مقرراً**	**جامعة الجزائر 3**
الأستاذ	**خيضر محمد كريم**	**أستاذ مساعد**	**عضواً مناقشاً**	**م/و/ع/ع/س**

السنة الدراسية: 2014/2013

شكر وتقدير

الحمد لله الذي لا يحمد على نعمة سواه ثم الصلاة والسلام على سيد الأنام محمد ابن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن وآلاه بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور محمد ختاوي الذي قبل الإشراف على هذا العمل

إلى السيد أشرف أمين بن حسين مستشار وزير الطاقة والمناجم,

والسيد موراية محمد المكلف بمديرية الإستشراف والإستراتيجيات

كما أشكر السيدة شرشالي سليمة لقبولها الإشراف على التربص الميداني بوزارة الطاقة والمناجم

دون أن أنسى موظفي مديرية العلاقات الخارجية وأخص بالذكر هشام مطاطلة.

وكل من ساهم في إنجاح هذا العمل المتواضع

إلى كل هؤلاء أقول شكرا.

إهداء:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي .....أمي، أمي، أمي.

إلى والدي ...

إلى إخوتي

إلى أخوالي وخالاتي

إلى كل أصدقائي وأحبائي

إلى كل هؤلاء أتقدم بأعز التحيات.

قائمة المختصرات:

AIE : Agence internationale de l'énergie

AUE : Acte unique European

BCM : Milliards de mètres cubes

CECA : Communauté européenne du charbon et de l'acier

CEE : Communauté européenne de l'énergie

CRS : Complexe régional de sécurité

ENR: Energies nouvelles et renouvelables

EPI : Economie politique internationale

GNL : Gaz naturel liquéfié

GPL: Gaz pétrolier liquéfier

KWh : Kilo Watt heure

Mtep : Millions tonne équivalent pétrole

NEAL : New Energy Alegria

OCDE : Organisation de Coopération et de Développement Economique

ONS : Office nationale des statistiques

OPEP : Organisation des Pays Exportateurs du Pétrole

PEV : La politique européenne de voisinage

PGM : Politique Méditerranéenne Globale

PIB : Produit intérieur brut

PNB: Produit national brut

PNM : Pays du Nord de la Méditerranée

PSEM : Pays du Sud et de l'Est de la Méditerranée

TAP: Trans Adriatic Pipelines

TFUE : Traité sur le fonctionnement de l'Union européenne

UE : Union Européenne

ملخص:

تتناول هذه الدراسة أحد الرهانات الأساسية للمقاربة الأمنية في حوض المتوسط. والذي يتعلق بإشكالية تحقيق الأمن الطاقوي، أين تتداخل جوانب الإقتصاد السياسي الدولي، والدراسات الطاقوية والأمنية، لتكون إطارا نظريا مساعدا على فهم وتحليل موضوع بحثنا الخاص "بموقع الجزائر في السياسة الطاقوية الأوربية". وهذا بالإعتماد على ثلاث مفاهيم تحليلية: المركب الجهوي للأمن، الأمن الإقتصادي والأمن الطاقوي.

يعالج الموضوع العلاقات الجزائرية–الأوربية في بعدها الطاقوي، فأوربا ومن خلال السياسة الطاقوية التي تتبناها والتي تقوم على هاجس تحقيق الأمن الطاقوي كمتغير مستقل، تجعل من إستراتيجية تنويع مصادر تموينها آلية لتلبية إحتياجاتها الطاقوية. خاصة بعد التوترات الجيوبوليتيكية التي شهدتها بيئتها الطاقوية أين كشفت هشاشة البناء الطاقوي الأوربي.

إن الجزائر بموقعها الجغرافي في الضفة الجنوبية لحوض المتوسط، والإمكانيات الطاقوية المعتبرة التي تتمتع بها خاصة في مجال البترول والغاز الطبيعي. جعلت الإتحاد الأوربي يوليها أهمية خاصة في إستراتيجيته الطاقوية الهادفة إلى ضمان تحقيق الأمن الطاقوي.

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أن مكانة الجزائر في السياسة الطاقوية الأوربية تربط بمدى مرونة المنظومة الطاقوية الجزائرية، ودرجة إدراكها لتطورات البيئة الطاقوية (محليا، إقليميا، دوليا) ومواكبتها. ليتم الخروج بنتيجة مفادها أن أوربا في الوقت الراهن وعلى المدى المتوسط ستكون بحاجة إلى الطاقة الجزائرية، وهذا ما سيجعل الجزائر ضمن الأولويات الأوربية في مجال تموينها خاصة الغاز الطبيعي. إلا أنه وعلى المدى البعيد يمكن للجزائر أن تفقد هذه المكانة. وبالعلم أن الجزائر تعمل على تعزيز مكانتها في السوق الطاقوية الأوربية. وهذا طبعا يتنافى مع أهم مبدأ لضمان تحقيق الأمن الطاقوي سواءا بالنسبة للدول المستوردة أو المنتجة(المصدرة) وهو أن الأمن الطاقوي مرتبط بالتنويع والتنويع فقط؟

<u>الكلمات المفتاحية</u>: الجزائر، الإتحاد الأوربي، الامن الطاقوي، تصدير البترول والغاز، السياسة الطاقوية العلاقات الدولية والثنائية، الموقع الجغرافي، حوض المتوسط، التوترات الجيوبوليتيكية، الطاقة البديلة التنويع الطاقوي.

ABSTRACT

This study deals mainly with a fundamental approach to energy security in the Mediterranean basin which relates to the problematic of how to achieve an energy security in oil and gas, where overlap different aspects of international political economy with studies of energy and security, in order to reach the catalyst for a theoretical framework to better understand and analyze our subject entitled "the position of Algeria in the European policy of energy." This is depends in our point of view on three analytical concepts: the complex of regional security, economic security and energy security.

In fact, this study deals with the Algerian-European relationship in energy matter. As everybody may know, the European countries which rely mainly on the fear of energy shortage and through the policy adopted by the energetic strategy based on the obsession to achieve energy security as an independent variable, thus, make a strong strategy to diversify their supply sources in order to meet their mechanism of energy supply. All this reflects the geopolitical tensions witnessed by their energetic environment revealed by the fragility of the European energy construction with regard to the policy adopted by the Russian giant gas producer and the Norwegian producer.

Considering Algeria's geographical location in the southern bank of the Mediterranean basin, and the possibilities of its important energy resources, especially in the field of petroleum and natural gas, all this made the EU attaches particular importance to its strategy on energetic efforts to ensure its energy security with this neighboring country.

As well as this study relies from the premise that the position of Algeria in European energetic policy is linked by the extent of the flexibility of the Algerian energetic system to the degree of awareness of the developments in the energetic environment (locally, regionally, internationally) and how to keep pace in the region. The result is that at the present time as well as in the medium term, Europe will always be in need to Algerian energy, and this is what will make Algerian priorities within the European supply of natural gas, specifically from Algeria according to the price, on one hand, and to its proximity to Europe, on the other hand . However, in the long run, Algeria may lose this status, according to some experts; knowing the fact that Algeria is working to strengthen its position in the European energy market in general. This of course is opposite, in some extent, to the most important principles that ensure energy security for all countries in the region, whether for importing or producing (and exporting) countries, which brings to our mind the important fact linked to security of energy, which is diversification and diversification alone.

Key-words: Algeria, European Union, energy security, oil and gas exports, energetic policy international and bilateral relations, geographic position, Mediterranean Basin, geopolitical tensions, alternative energy, energetic diversification.

قائمة المحتويات:

مقدمة:

الفصل الأول: المقاربة الأوربية في مجال الطاقة

المبحث الأول: الوضعية الطاقوية في حوض المتوسط

المبحث الثاني: بروز سياسة الأمن الطاقوي الأوربي

المبحث الثالث: السياسة الطاقوية الاوربية

الفصل الثاني: واقع العلاقات الطاقوية الجزائرية-الأوربية

المبحث الأول: طبيعة العلاقات الطاقوية الجزائرية-الأوربية

المبحث الثاني: إمداد الإتحاد الأوربي بالطاقة الجزائرية

الفصل الثالث: آفاق التعاون الطاقوي الجزائري-الأوربي الرهانات المستقبلية

المبحث الأول: تحديات قطاع المحروقات في الجزائر

المبحث الثاني: رهانات تأمين الإتحاد الأوربي بالطاقة الجزائرية مستقبلا

خاتمة:

مقدمة

تشهد الوضعية الطاقوية الدولية في السنوات الأخيرة تغيرات جذرية مست البناء الطاقوي في مختلف جوانبه، فقد تضاعف حجم استهلاك المحروقات بسبب زيادة السكان وتسارع وتيرة النمو الاقتصادي الذي يقوم على استمرار تدفقات الطاقة وبأسعار معقولة. لكن واقع الأمر هو عكس ذلك تماما بما أننا نتحدث عن مصادر طاقوية ناضبة، فإن هذا ومن وجهة نظر اقتصادية يطرح عامل الندرة كحقيقة بل واقع يؤكد أنه كلما زاد الطلب على هذه الموارد نقصت كميتها ومنطقيا سيرتفع سعرها.

تتجلى أهمية المحروقات خاصة البترول والغاز الطبيعي بالنسبة للدولة الحديثة في أنها ترتبط بإشكالية "تحقيق الأمن الطاقوي". وعلى عكس المفاهيم الجيوبوليتيكية التقليدية التي ترى في الموارد الطاقوية مؤشرا أساسيا لقوة الدولة، فإن التصور الحديث يجعل منها (الموارد الطاقوية) محددا للأمن القومي للدول والأمم ومبررا للسلوكيات والتوجهات الدولية.

إن التطور الذي حصل في بنية الأمن الطاقوي لم يقتصر على الفواعل (دول، منظمات دولية، شركات متعددة الجنسيات...) أو الآليات(السياسة الطاقوية، الدبلوماسية، الحرب...) فقط، بل إنه تعدى ذلك إلى الجانب ألمفاهيمي، وحيث أن السنوات الأخيرة تشهد ثورة مفاهيمية كبيرة وعلى كل المستويات، فقد ترافق مفهوم الأمن الطاقوي ببروز مفاهيم جديدة مثل –السلاح الطاقوي– و–الدبلوماسية الطاقوية– و–الحرب الطاقوية–. وهي في الحقيقة مفاهيم تعكس التصورات والأبعاد الجديدة لمكانة الموارد الطاقوية بالنسبة للدول والمجتمعات، وكشفت عن عدم نجاعة الفرضية القائلة بأن العلاقات الدولية هي علاقات تعاونية على إطلاقها، بل يمكن لهذه العلاقات أن تتخذ المنحى ألصراعي أين تصبح الموارد الطاقوية مصدر للنزاعات المسلحة. لأنه وبكل بساطة لا يمكن تعويض هذه الموارد في الإستراتيجيات الوطنية للدول.

كل دولة تعتبر سيدة وحرة بما يمنحها القانون الدولي في وضع وتحديد مفهوم أمنها الطاقوي بناءا على تقاليدها السياسية والاجتماعية. فمفهوم الأمن الطاقوي بالنسبة لإمبراطورية مثل الولايات المتحدة والذي يتعدى إقليمها الجغرافي، ليس هو ذاته بالنسبة إلى روسيا التي تتخذ من مراقبة والحفاظ على احتكار التحكم في الموارد الطاقوية محددا أساسيا لهذا الأخير. ولا يمكن أن يكون كذلك بالنسبة للإتحاد الأوربي الذي يبني أمنه الطاقوي على ضمان أمن الإمدادات. ويختلف هذا المفهوم تماما بالنسبة لدولة مثل الجزائر لأن أمنها الطاقوي وعلى عكس سابقتها يرتبط بأمن الطلب.

انطلاقا من ذلك فتحقيق الأمن الطاقوي للجزائر وأوربا يمكن أن يتم عن طريق الاعتماد المتبادل بين الجانبين. بحيث يمكن وضعهما في إطار"المركب الجهوي للأمن" الذي جاء به باري بوزان والذي يقول بفرضية أنه "لا يمكن تحقيق الأمن الطاقوي الأوربي بمعزل عن الجزائر، والعكس صحيح". وتبقى هذه مجرد فرضية بالرغم من أنه لا يمكن نفي ذلك في الوقت الراهن، وهذا ما تؤكده مقولة وينستون تشيرشيل:

"الأمن والسلامة في المجال الطاقوي مرتبطان بالتنويع والتنويع وحده ". بمعنى أن الإتحاد وفي سبيل تخفيف تبعيته للغاز الروسي يجد في الجزائر متغيرا مهما في إستراتيجية تنويع مصادر التموين الطاقوي. لكن إذا طبقنا مقولة تشيرشيل عل الوضعية الجزائرية نجد أن الواقع عكس ذلك تماما. فإذا كانت أوربا تحاول أن تخرج من التبعية الروسية بتنويع مصادر التموين فإن الجزائر تعمل على تعزيز تبعيتها للأسواق الأوربية. وبالتالي فإن مقولة تشيرشيل غير صالحة للنموذج الجزائري على الأقل في الوقت الراهن.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في معالجته لمكانة الجزائر في المنظومة الطاقوية الأوروبية في ظل الحركية والديناميكية التي تشهدها أسواق الطاقة في العالم.

معرفيا يندرج موضوع "موقع الجزائر في السياسة الطاقوية الأوربية" في إطار حقل علمي مهم من حقول العلاقات الدولية وهو الدراسات الأمنية وتحديدا في حوض المتوسط من خلال دراسة العلاقات الجزائرية الأوروبية في المجال الطاقوي.

تكمن أهمية الدراسة في تحليل طبيعة هذه العلاقات ومدى ارتباط الطرفين سياسيا واقتصاديا من خلال عامل الموارد الطبيعية.

عمليا يعتبر الإتحاد الأوربي كأحد الأقطاب الفاعلة في العلاقات الدولية، وتعتبر الجزائر في المقابل فاعل طاقوي مهم أيضا بما تمتلكه من موارد طاقوية لذلك فأهمية الموضوع تكمن في دراسة توجهات الإتحاد الأوربي بغية تحقيق أمنه الطاقوي باعتماده إستراتيجية تنويع مصادر التموين الطاقوي والتي تلعب فيها الجزائر دورا مهما. من جهة أخرى نجد أن الجزائر تعتمد شبه كليا على تصدير المحروقات لتوليد الثروة بغرض دعم المشاريع الغقتصادية والتنموية.

أسباب إختيار الموضوع:

من بين أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع "موقع الجزائر في السياسة الطاقوية الأوربية" هو الاهتمام الشخصي بالمواضيع التي تتعلق عموما بالاقتصاد السياسي الدولي وأهمية عنصر الطاقة كمتغير رئيسي في الدراسات الدولية والأمنية خصوصا.

من جانب آخر فإنه لا يخفى اعتماد الجزائر كدولة وشعب على المداخل الطاقوية بنسبة كبيرة وبالتالي فإن دراسة هذا الموضوع يمكن أن تزيح الستار عن فرص، إمكانيات، تحديات التي تواجه الجزائر في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

انطلاقا من العرض السابق للإشكالية فإن هدف البحث يتوجه إلى وضع مجموعة من الأفكار في إطار علمي ومنهجي بغية تطوير الأفكار التالية:

- إبراز وضعية المنظومة الطاقوية الأوروبية(طبيعتها ،مميزاتها ،العوامل المؤثرة فيها ، توجهاتها أهم الفواعل الداخلية والخارجية).
- توضيح معالم ومحددات العلاقات الجزائرية الأوروبية الذي يكتسي فيها عنصر الطاقة مكانة مهمة.
- معرفة التحديات التي تواجه قطاع الطاقة في الجزائر وتأثير ذلك على مستقبل التعاون الجزائري الأوربي في المجال الطاقوي.

الإشكالية:

بالنظر إلى الإمكانات التي تتمتع بها الجزائر، ما هي المكانة التي تحتلها في السياسة الطاقوية الأوربية، وكيف يؤثر عنصر الطاقة في العلاقات الجزائرية الأوربية؟

التساؤلات الفرعية:

أولا: كيف تتبلور الإستراتيجية الأوروبية لتحقيق الأمن الطاقوي؟

ثانيا: ماهي محددات العلاقات الجزائرية الأوروبية؟

ثالثا: كيف تتجلى حدود التعاون الطاقوي الجزائري الأوربي في ضل التحديات الراهنة و المستقبلية؟

الفرضيات:

أولا: تعتبر سياسة تنويع مصادر الإمدادات الطاقوية من أهم ركائز المقاربة الأوروبية لتحقيق الأمن الطاقوي الأوربي.

ثانيا: إن أهمية الجزائر كشريك طاقوي للإتحاد الأوربي ترتبط بمدى مرونة المنظومة الطاقوية الجزائرية.

ثالثا: ترتسم معالم التعاون الطاقوي الجزائري–الأوربي من خلال مرونة العرض/الطلب بين الجانبين.

رابعا: إن إدراك تحولات البيئة الطاقوية (محليا، اقليميا، دوليا) ومواكبتها سيؤدي إلى تعزيز مكانة الجزائر في إستراتيجية الأمن الطاقوي الأوربي.

الأدبيات السابقة:

أغلب الدراسات التي تم الإطلاع عليها كانت باللغة الفرنسية أو الإنجليزية مع نقص فادح في الدراسات باللغة العربية بالرغم من الأهمية البالغة للموضوع رغم حداثته نسبيا. أما أهم الدراسات التي تم الإعتماد عليها فتتمثل في مجموعة من الكتب والمجلات والدوريات مثل: رسالة ماجيستير بعنوان "دور الطاقة في العلاقات المغاربية–الأوروبية(الجزائر–ليبيا) من إعداد الطالب العربي العربي.

إضافة إلى ذلك تم الاعتماد على مجموعة من التقارير الصادرة عن هيئات دولية ووطنية متخصصة في مجال الطاقة مثل: دراسة صادرة عن- The German Marshall Fund of United States- بعنوان " Can Algeria be a stable and sustainable source of energy for Europe ? " الصادرة في سنة 2010. وكذا تقارير الوكالة الدولية للطاقة، اللجنة الأوروبية للطاقة التقارير الصادرة عن منظمة الدول المصدرة للنفط ، بعض الدراسات والتقارير لوزارة الطاقة والمناجم بالجزائر، إضافة الى مجموعة من المقالات والدراسات لبعض الخبراء.

مجالات الدراسة:

المجال المكاني: تتعلق هذه الدراسة بموضوع "موقع الجزائر في السياسة الطاقوية الأوربية". وبالتالي فهي تتناول العلاقات الطاقوية الجزائرية-الأوروبية ودورها في تحقيق الأمن الطاقوي للطرفين. يتم ذلك في إطار جغرافي محدد وهو حوض المتوسط، أين نجد الجزائر في الضفة الجنوبية باعتبارها بلد منتج ومصدر للطاقة. في الجهة المقابلة أي في الضفة الشمالية يوجد الإتحاد الأوربي الذي يعد أكبر سوق طاقوية في المنطقة.

المجال الزماني: حقيقة أن نقاشات موضوع الأمن الطاقوي الأوربي تعود إلى سبعينيات القرن الماضي مع الصدمات الطاقوية التي شهدها العالم. ونفس الشيء بالنسبة للعلاقات الجزائرية-الأوروبية في مجال الطاقة والتي تعود إلى فترة أسبق، حتى قبل استقلال الجزائر. إلا أن موضوع السياسة الطاقوية الأوروبية هو موضوع حديث يعود إلى تسعينيات القرن الماضي.

إنطلاقا من ذلك يمتد الإطار الزماني لموضوع الدراسة "موقع الجزائر في السياسة الطاقوية الأوربية" من مؤتمر برشلونة سنة 1995 والذي جعل من عنصر الطاقة أحد أهدافه الرئيسية. إلى نهاية سنة 2013، هذه السنة التي ستشهد اكتمال مختلف عقود تصدير الطاقة المبرمة بين الجانبين الجزائري والأوربي. وتوقيع اتفاقية إستراتيجية في مجال الطاقة بتاريخ 07 جويلية 2013.

منهج البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث وعلى ضوء المنهجية الموضوعة تم الاعتماد على مجموعة من المناهج التي سمحت بتحليل طبيعة وأبعاد العلاقات الطاقوية الجزائرية-الأوروبية مثل: المنهج التاريخي الذي لا يقتصر دوره فقط على سرد الأحداث بل أكثر من ذلك تفسيرها و تحليلها ويساعد هذا المنهج في تتبع تطور العلاقات بين الجانبين وأهم المحطات التاريخية التي ميزتها والقصد من ذلك كله هو استعراض تطور العلاقات الجزائرية-الأوروبية في مجال الطاقة، كم تم استخدام المنهج التحليلي الإحصائي في

دراسة وتحليل الأرقام والإحصائيات الخاصة بالمنظومة الطاقوية الأوربية، الصادرات الجزائرية من الطاقة إلى الإتحاد الأوربي وتحليل مضمون الاتفاقيات والمشاريع بين الجانبين.

و نظرا لأهمية عنصر المقارنة في هذا الموضوع. سيتم الاعتماد على المنهج خاصة في الفصلين الأول والثاني من خلال رصد الوضعيات الطاقوية لمختلف الأطراف قصد الخروج بنتائج يمكن تعميمها على عناصر أخرى.

الإطار النظري:

الأدوات المفاهيمية:

يتميز الإطار النظري الذي تم وضعه لدراسة "موقع الجزائر في السياسة الطاقوية الأوروبية" عن باقي المقاربات التقليدية في العلاقات الدولية بأنه إطار ديناميكي ولا يعتمد على مدرسة فكرية واحدة بالنظر إلى تعدد أبعاد الموضوع، بل أنه وفي جزء كبير منه يستلهم من الاقتصاد السياسي الدولي، الدراسات الطاقوية والدراسات الأمنية.

يتكون هذا الإطار من ثلاث مفاهيم أساسية هي: المركب الجهوي للأمن، والأمن الاقتصادي ثم الأمن الطاقوي.

أولا: الأمن الاقتصادي

سيتم في هذا الإطار التركيز على المستوى الثاني من الأمن الاقتصادي، بعبارة أخرى الأمن الاقتصادي الكلي La sécurité macro-économique[1] حيث يعرفه M.Dent بأنه: *"Economic security involves safeguarding the structural integrity and prosperity generating capabilities and interests of a politico-economic entity in the context of various externalized risks and threats that confront it in the international economic system"*

إن ما يهمنا من بين أشكال الأمن الاقتصادي هو أمن الإمدادات وأمن الوصول إلى السوق، فالأول تعني تأمين بنى ومصادر الإمدادات الطاقوية و التي من خلالها تمارس الدولة علاقاتها الدبلوماسية الاقتصادية، أما الثاني فيتعلق بتأمين الوصول إلى الأسواق الأجنبية، هذا الشكل مهم أكثر بالنسبة للدول المصدرة .

[1]- يوجد مستويين من الأمن الاقتصادي، الجزئي والكلي. يتعلق الأول بالفواعل " المحلية " سواء كانوا خواص أو الجماعات المحلية يرتبطون بال مستولى المعيشي السوسيوإقتصادي. أما الثاني فيركز على السياسة الاقتصادية الخارجية للدول (أو فواعل قادرة على وضع أهداف السياسة الاقتصادية الخارجية) والتزاماتهم في المنظومة الاقتصادية الدولية.

ثانيا: المركب الجهوي للأمن (CRS)

تم استخدام هذا المفهوم لأول مرة من قبل –Bary BUZAN– في كتابه " Peopel, States, Fear "وتم تحديث المفهوم في سنة 2003 في كتاب نشره – Ole Waever – تحت عنوان – Regions and Power– والذي يعني بأن: "مجموعة من الدول تكون هواجسها و تصوراتها الرئيسية للأمن مترابطة إلى درجة أن مشاكل أمنها الوطني لا يمكن أن تحل عقلانيا أو أن تحل بطريقة منفصلة".

إن الدول في إطار المركب الجهوي للأمن هي منشغلة بنفس المشاكل الأمنية ومرتبطة الواحدة بالأخرى (اعتماد امني متبادل) إلى درجة أن سعي دولة ما إلى رفع أمنها سيكون له تداعيات على أمن الدول الأخرى للمركب، وبالتالي فإن المركب الجهوي للأمن يجد أصوله في تفاعلات الجوار الجغرافي وهيكلة النسق الدولي (مظاهر توازن القوى والمعضلة الأمنية).

ينقسم المركب الجهوي للأمن إلى نوعين: المركب عالي المستوى الذي يتضمن الفواعل الجيواستراتيجية الكبرى، ومركب في منخفض المستوى والذي يتكون من دول لاستطيع الخروج عن مجالها الإقليمي.

إن الاعتماد على مفهوم المركب الجهوي للأمن كأداة مفاهيمية تحليلية لموضوع مكانة الجزائر في السياسة الطاقوية الأوروبية من خلال فكرة الاعتماد الأمني المتبادل بين الجزائر وأوربا سيؤدي إلى توضيح الترابط والتفاعلات بين الجانبين في المجال الأمني عموما والطاقوي على وجه الخصوص.

ثالثا: الأمن الطاقوي

أضحى مفهوم أمن الطاقة أحد تجليّات المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكّل وتأخذ مكانتها العلمية والعمليّة ضمن العديد من المتغيّرات التي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة، شأنه شأن العديد من المحدّدات التقليدية الأخرى التي تشكّل مضمون الأمن القومي للدول، كالحفاظ على مكانة الدولة، والتوسّع وتأمين الحدود، وهذه الأهمية المتنامية لمفهوم أمن الطاقة، يبيّن مدى أهمية القوّة الاقتصادية لاسيما الصناعية منها للمجتمعات، لأنّ الطاقة تعدّ محرّكًا أساسيًّا للاقتصاد والتنمية.

يختلف مفهوم أمن الطاقة من دولة لأخرى، حسب طبيعة مفهوم السيادة الوطنية، والعلاقات بين المنتجين والمستهلكين في الميدان الطاقوي، حيث تطوّر هذا المفهوم من ارتباطه بالسيادة على الموارد الطبيعية، وحرية الدولة في تحديد أفضل السياسات لاستغلالها، عندما حصلت الكثير من الدول المنتجة على استقلالها السياسي، إلى مضمون آخر يتعلّق بأمن الطلب والعرض، عندما اهتزت الكثير من اقتصاديات دول العالم بفعل الأزمات الطاقوية التي وقعت في مناطق الإنتاج والاستهلاك، ثمّ إلى مضمون أمن المنشآت الطاقوية، لاسيما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، وصولاً إلى أمن

الإمدادات والمنشآت الطاقوية المتعلّق بالعوامل الطبيعية بعد إعصاري «كاترينا وريتا» في الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

باعتبار أن الإتحاد الأوربي ينتمي إلى مجموعة الدول المستهلكة فإن أمن الطاقة بالنسبة إليه يعني استمرارية الوصول/الحصول على الموارد الطاقوية بأسعار معقولة دون إلحاق أضرار بالبيئة، بتعبير آخر فأوروبا تسعى إلى تحقيق أمن العرض. أما الجزائر والتي هي دولة منتجة ومصدرة فأمن الطاقة لديها يختلف تماما فهي لا تعنى بأمن العرض بقدر انشغالها بأمن الطلب، أي قدرة الوصول إلى الأسواق الأجنبية وتصريف إنتاجها.

المقاربات النظرية:

أولا: مقاربة الاقتصاد السياسي الدولي

ظهر الاقتصاد السياسي الدولي (EPI) كحقل أكاديمي بداية 1970اين ظهر تأثير القضايا الاقتصادية في العلاقات الدولية، وقد كان الاهتمام بعد الحرب العالمية الثانية منصبا حول التحديات الأمنية والحرب الباردة، لكن بعد ذلك تطور وتطورت معه القضايا التي يعالجها والتي تدور حول إعادة تعريف القوة في السياسة الدولية، سيادة الدول، العولمة وبعض أركانها كالتجارة الدولية، المنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي، التكامل الإقليمي، العلاقات شمال جنوب.[3]

إذن فهو حقل أكاديمي أنجلوساكسوني، حيث عرفه – Robert GIPLEN– بأنه: "التفاعل المتبادل والديناميكي في العلاقات الدولية بين جمع الثروة والبحث عن القوة" هذه التفاعلات غالبا ما تكون بين الدولة (المرتبطة بالقوة) والسوق (المرتبط بخلق الثروة)، ويرى أيضا بأن "في العالم المعاصر هناك تواجد موازي وتفاعل متبادل بين الدولة والسوق وهذا ما يخلق الاقتصاد السياسي"

إن الاعتماد المتبادل وتعقده وعولمة الاقتصاديات الدولية عقدا كثيرا من مشاكل الفواعل الدولية والاقتصاد السياسي الدولي حسب التعريفات السابقة يدرس العلاقات الاقتصادية للإنتاج والمبادلات (إنتاج، شركات دولية، تجارة، مالية) والعلاقات الاقتصادية الدولية (المساعدات العمومية للتنمية،

[2]- بن عميّر جمال الدين، قيرة عمر، "الأمن الطاقوي الأوروبي والعلاقات الأورو-جزائرية،".

[3]- Stéphne PAQUIN, **introduction aux relations internationales** (Canada, Québec : Cheneliére education, 2009), p. 28.
http://www.crepic.enap.ca/CREPIC/Publications/Lists/Publications/Attachments/9/Introduction%20aux%20relations%20internationales.pdf

المفاوضات الاقتصادية الدولية، علاقات شمال جنوب) وتكمن أهميته اليوم في أنه يدرس محورين أساسيين:

- تفضيلات وتصرفات الفواعل إلى حد أنه يبتعد عن مركزية الدولة " Stato centrisme " ليتوسع إلى فواعل أخرى وكذا التأثير وتوجيه التعاون الاقتصادي الدولي وهذا يجعلنا لا نركز فقط على وصف تصرفات الفواعل بل أكثر من ذلك تقييمها و البحث في نتائجها.
- يتعلق بأنظمة الحكم التي تهيكل وتنظم مختلف الاقتصاديات السياسية الدولية، و البحث دائما في تواجدها بدل غيابها وكذا حول ضعف التنظيم فوق الدولاتي في إطار اندماج دولي متنامي والتعارض المتزايد بين تعددية الإتفتقيات، العقود المعاهدات وبين حكمية الاقتصاد الدولي التي لا تتحسن. كذلك فالتحليل يعطي مكانة لوجود تنافس بين الدول .[4]

ثالثا: المقاربة التبعية

لقد كان تأثير هذه النظرية كبيرا في سنوات 1960-1970 وقد جاءت كرد فعل ثوري على النظريات التي ترى بتحقيق التنمية في ظل السوق الرأسمالي العالمي، وتقوم على فكرة مركزية تؤكد بأن الدول المتقدمة بحاجة إلى الدول النامية لاستمرار نموها الاقتصادي.

لقد قدمت أعمال الهيئة الاقتصادية للأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية برئاسة الاقتصادي – Raoul PREBISH – نظرية التبعية(depedencia) التي تعتبر بأن الوضعية الكارثية لدول الجنوب تفسر من خلال استغلال الدول المحيطة من طرف المركز. من جهة ثانية فإن التطور غير العادل لأمم بواسطة السيطرة على نظام الإنتاج الرأسمالي الذي يتعارض مع المسلمات الليبرالية لتجارة تكون مصدر إثراء متبادل.

لقد لخص الاقتصادي الأمريكي في كتاب " The Politics of World Economie "موضوع التبادل غير المتكافئ الناتج عن الترتيب الطبقي للدول، حيث أن ضعف المحيط كان ضروري لعملية استغلال وتجميع دول المركز الرأسمالي.[5]

يفسر " André Gunder Frank" ظاهرة التبعية لدول الجنوب تاريخيا بالظاهرة الاستعمارية (آسيا إفريقيا، أمريكا اللاتينية) من خلال التبادلات التجارية غير المتكافئة، ويرى منظرو النظرية التبعية بأن

[4]- Mehdi ABBAS, **l'économie politique internationale. entre théorie et histoire (**recherches internationales, 88, 2010), pp.47-72.
http://www.recherches-internationales.fr/RI88_pdf/RI88_Abbas_pdf.pdf
[5]- Jean-Jacques ROCHE, **théories des relations internationales** (France, Paris, Montchrestien, 5éme Ed. 2004), p.124.
http://www.fichier-pdf.fr/2012/01/23/theories-des-ri/

دول الجنوب تتطور حاليا دون التحرر من قيود التبعية التي تربطها بدول الشمال لأن تطور هذه الأخيرة يرتبط بتخلف الأولى.

تتمحور المقاربة التبعية حول ديناميكيتين أساسيتين:

- تضطلع الدول النامية بواجب التموين بالموارد الطبيعية واليد العاملة لسوق الدول المتقدمة وهذه الواجبات هي نتائج التاريخ الاستعماري.
- وضعت الدول المتقدمة مجموعة من الإكراهات (قانونية، مالية، تقنية...) والتي جعلت الدول المتخلفة تابعة ،هذه الاكراهات هي نتيجة نقل التكنولوجيا بين الدول المتقدمة المصدرة والدول المتخلفة المستوردة.

في هذا الموضوع (*مكانة الجزائر في السياسة الطاقوية الأوروبية*) سيتم الإعتماد على المقاربة التبعية لدراسة العلاقات الجزائرية–الأوروبية في مجال الطاقة وتحليل الأبعاد التعاونية والتبعية لهذه العلاقات.

تفصيل الموضوع:

لقد تم تقسيم الموضوع إلى ثلاث أجزاء رئيسية، حيث يهدف إلى توضيح "مكانة الجزائر في السياسة الطاقوية الأوربية". حيث أن كل جزء يتناول جانبا من موضوع الدراسة.

يعالج الفصل الأول المقاربة الأوروبية في مجال الطاقة، وهذا لتوضيح طبيعتها، أهم محدداتها ومحاورها الرئيسية. ومدى تأثرها وتأثيرها بالعوامل الداخلية والخارجية. وقد تمت هيكلة هذا الفصل للإجابة على التساؤلات التالية: كيف يتموقع الإتحاد الأوربي في العلاقات الطاقوية الدولية؟ ماهو دور الفواعل الأوروبية وغير الأوروبية في تحقيق الأمن الطاقوي الأوربي؟ إلى أي حد ساهم تبلور رؤية أوروبية مشتركة حول الطاقة في الإستجابة لتطلعات الدول/المجموعة الأوربية؟

إن أهمية هذا الفصل تكمن في دراسة مدى إدراك الإتحاد لوضعيته الطاقوية من خلال التعرض إلى إمكانياته، وحاجياته الطاقوية. وحجم الموافقة بين هذين المتغيرين في سياساته الداخلية وعلاقاته الخارجية.

أما الفصل الثاني، والذي يتناول أحد أشكال العلاقات الخارجية للإتحاد الأوربي في سبيل تحقيق أمنه الطاقوي، والتي بدورها تدخل في إستراتجية الإتحاد لتنويع مصادر التموين الطاقوية. ألا وهي العلاقات الأوربية–الجزائرية في بعدها الطاقوي. ستتم دراسة هذا الجانب من خلال الاعتماد على مفهومين أساسيين: الأول يتعلق بمفهوم "المركب الجهوي للأمن " والثاني" الإعتماد المتبادل"، للخروج بنتيجة رئيسة وهي أن المنظومتين الطاقويتين للطرفين مرتبطتين ببعضهما البعض، وهذا راجع إلى متغيرين أساسيين: أولهما طبيعة البيئة الطاقوية الداخلية والخارجية، وثانيهما طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يتميز بأنه اقتصاد ريعي. وبالتالي فأي تغير يحدث في هذين المتغيرين يمكن أن يؤثر على ترابط المنظومتين.

ستتم هيكلة هذا الفصل من خلال محورين أساسيين: يتعلق الأول بالعلاقات الطاقوية الجزائرية-الأوروبية وأهم مراحلها التاريخية، وكيف أثرت هذه الاخيرة على وضعها الحالي. ثم الثاني والذي يتناول المنظومة الطاقوية الجزائرية. يرتبط هذا الأخير بالشق الأول (تطور العلاقات الطاقوية الجزائرية-الأوربية) من حيث أن تطور هذه المنظومة كان مرتبطا بتطور العلاقات الطاقوية بين الجانبين إلى حد كبير.

في الفصل الأخير سيتم التركيز على آفاق التعاون الطاقوي الجزائري-الأوربي. لأنه في المدى المتوسط لا يتوقع أن تنقطع هذه العلاقات. بل يمكن لها أن تتعزز بالنظر إلى عدة اعتبارات لعل أهمها: غياب بديل حقيقي للإتحاد الأوربي لتعويض الجزائر، علما أن نسبة تموين هذه الأخيرة للسوق الغازية الأوروبية تساوي (10%). من جهة أخرى فإن الجزائر تعتمد على الريع الطاقوي لتوليد الثروة بنسبة(98%) وتعتبر أوربا الزبون الأول. وفي ظل غياب بديل فعلي يضطلع بهذا الدور على الأقل ففيى المدى المتوسط فإن هذه العلاقات تسير في طرق الاستمرارية.

إنطلاقا من ذلك، كان لابد من تناول التحديات التي تواجه استمرار هذا التعاون. سواء ما تعلق منها بتحديات القطاع الطاقوي الجزائري (داخلية وخارجية)، والذي من خلاله سيتم الإجابة على التساؤل التالي: كيف سيؤثر تطور القطاع الطاقوي على قدرة الجزائر في الاستجابة لالتزاماتها الداخلية والخارجية؟ أما الشق الثاني من هذا الفصل فهو عموما يدور حول رهانات تأمين الإتحاد الأوربي بالطاقة الجزائرية، سواء ما تعلق منها بتصاعد المنافسة الدولية أو تأمين المنشآت القاعدية من الهجمات الإرهابية. ويرتبط هذا الأخير (الشق الثاني) بسابقه من حيث أن كلا من هذه التحديات والرهانات هي التي ستحدد مصير وطبيعة التعاون الطاقوي الجزائري-الأوربي.

وتقدم الخاتمة خلاصة النتائج التي تم التوصل إليها بخصوص موضوع "موقع الجزائر في السياسة الطاقوية الأوربية".

الفصل الأول

المقاربة الأوروبية في مجال الطاقة

قبل وضع تصور عام لمقاربة أوروبية في مجال الطاقة لابد في البداية من فهم وتحليل الإطار العام الذي يتم فيه بناء هذا التصور، بمعنى آخر المنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها الإتحاد الأوربي والتي هي حوض البحر المتوسط. يشكل هذا الأخير منطقة نفوذ بالنسبة للدول الأوربية، وبالتالي فتحديد طبيعة، خصائص، ومؤثرات المنظومة الطاقوية في حوض المتوسط سيؤدي إلى معرفة مكانة الإتحاد في هذه الأخيرة والعوامل التي تحكم العلاقات الأوربية– المتوسطية في مجال الطاقة.(المبحث الأول)

يعالج المبحث الثاني موضوع الأمن الطاقوي الأوربي بين التبعية والاعتماد المتبادل، فمختلف السياسات الأوربية التي تم وضعها سواء من قبل الدول الوطنية أو المجموعة الأوربية في مجال الطاقة كانت ولا تزال تهدف إلى تحقيق ما يسمى بالأمن الطاقوي الذي أصبح في ظل طبيعة البنية الطاقوية الأوربية التي تتميز بالهشاشة، وزيادة التبعية للخارج. يشكل تهديدا للأمن القومي للدول وبالتالي مستقبل بقاء المجموعة الأوربية. (المبحث الثاني)

تشكل السياسة الأوربية المشتركة في مجال الطاقة خطوة متقدمة للجماعة الأوربية لتحقيق الأمن الطاقوي. بالرغم من أنها لم تكتمل بعد إلا أنها تعتبر أداة للدول الوطنية لمواجهة مخاطر تغير البيئة الطاقوية، سواء قريبة المدى أو بعيدة المدى. إضافة إلى ذلك فهي(السياسة الطاقوية المشتركة) سبيل الدول الأوربية للحديث بصوت واحد مع مختلف الممونين الطاقويين وإدخال عنصر الطاقة كعامل محدد ومفسر لمختلف السياسات الخارجية الأوربية.(هذا ما سيتم تناوله في المبحث الثالث)

المبحث الأول: الوضعية الطاقوية في حوض المتوسط

سيتم التعرض إلى وضعية القطاع الطاقوي في حوض المتوسط، من خلال معالجة خصائص ومميزات البنية الطاقوية التي تشهد زيادة في حجم الطلب الطاقوي، أين نجد المحروقات خاصة البترول والغاز تستحوذ على الحصة الأكبر في مجال الاستهلاك الطاقوي. وما يترتب عن ذلك من آثار على الدول المنتجة و المستهلكة.

من جهة ثانية فإن طبيعة العلاقات الطاقوية في المتوسط هي انعكاس لوضعية المبادلات بين الفواعل الطاقوية التي تقسم إلى دول منتجة (مصدرة) وأخرى مستوردة وانعكاسات ذلك على وضع السياسة الطاقوية للطرفين.

المطلب الأول: الخصائص الهيكلية للمنظومة الطاقوية في المتوسط

الفرع الأول: تزايد حجم الطلب الطاقوي

تشكل منطقة حوض المتوسط حوالي (7,2%) من سكان العالم، و9% من حجم الاستهلاك العام للطاقة الأولية, و(10%) من استهلاك الكهرباء و(8%) من انبعاث الغازات السامة.

يشهد حوض المتوسط تزايد ملحوظ على مستوى الطلب الطاقوي في المتوسط، وهذا يرجع إلى عاملين رئيسيين:

- **العامل السكاني:** بلغ سكان حوض المتوسط 461 مليون نسمة خلال سنة 2006، وقد تجاوز معدل سكان الجنوب الشرقي للمتوسط (يقدر أن يبلغ 326 مليون بحلول 2025) نظيره في شمال المتوسط.
- **العامل الاقتصادي:** بلغ النمو الاقتصادي في حوض المتوسط معدل 2,8% في السنة خلال الفترة الممتدة من 1970 الى2006. وقد شهد النمو تباطؤا خفيفا خلال السنوات الخمس الأخيرة (2%).[1]

يتوقع أن يتضاعف الطلب الأولي على الطاقة في المتوسط بنسبة 1,5% في أفق 2025، حيث أن دول جنوب و شرق المتوسط تعرف معدلات ارتفاع من حيث الطلب الطاقوي بأربع مرات مقارنة بدول الشمال، وبالتالي فهي تشكل 42% من حجم الطلب الطاقوي في المتوسط مقابل 29% في سنة 2006.

شكل رقم1: الطلب على الطاقة الأولية في حوض المتوسط.

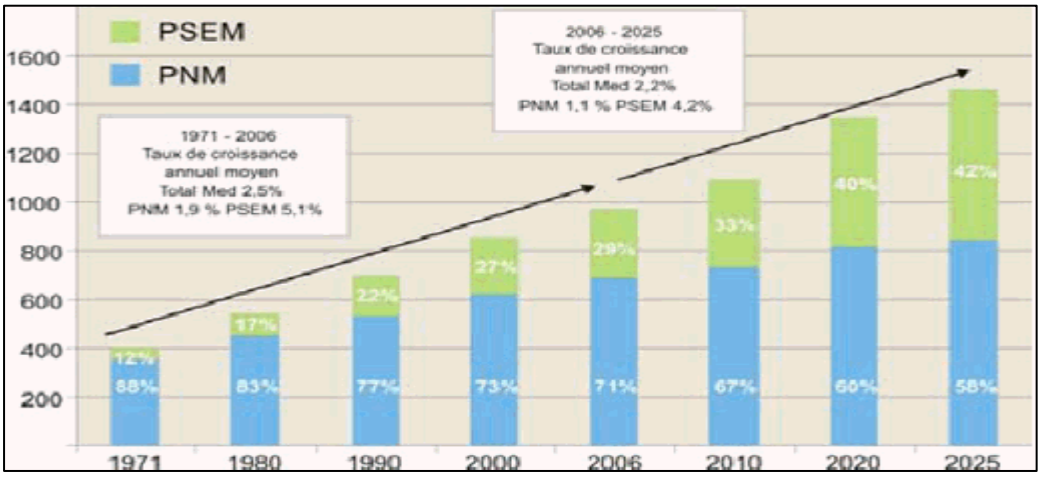

المصدر: المرصد المتوسطي للطاقة، 2008.

تتسم طبيعة الاستهلاك الطاقوي بارتفاع نسبة المحروقات (بترول، غاز، فحم) حيث تشكل 80% من الإمدادات الطاقوية في المتوسط، تستهلك دول جنوب وشرق المتوسط 94%. في حين تستهلك دول

[1]- Sophia ANTIPOLIS, **Changement climatique et énergie en Méditerranée** (Plan bleu, Centre d'activité régionale, Juillet 2008), p.10.
http://planbleu.org/sites/default/files/publications/changement_clim_energie_med_fr.pdf

شمال المتوسط 75%. أين تعتبر كل من الجزائر، ليبيا، مصر، سوريا الدول الأكثر تصديرا للمحروقات في المتوسط إذ أنها تمون 22% من البترول و 75/من الغاز الطبيعي.

في أفق 2020 سيكون لمنطقة المتوسط قدرات إضافية لإنتاج 191 جيغاواط لتلبية الطلب، حيث أن 106 جيغاواط في جنوب وشرق المتوسط و85 جيغاواط في الشمال. هذا من شأنه أن يضاعف الإنتاج السنوي للكهرباء في جنوب وشرق المتوسط ليرفغها إلى 10000 طن وات في الساعة وحوالي 30% في الشمال.

جدول رقم 1: قدرات الإنتاج السنوي للكهرباء في المتوسط.

CAPACITÉ DE PRODUCTION ET PRODUCTION ANNUELLE D'ÉLECTRICITÉ DANS LE BASSIN MÉDITERRANÉEN

	Capacité de production	Production annuelle	Consommation an/ht
Rive nord 2005	321 GW	1 380 TWh	6 471 kWh/pc
Rive nord 2020	406 GW	1 780 TWh	8 815 kWh/pc
Rives sud et est 2005	103 GW	500 TWh	1 862 kWh/pc
Rives sud et est 2020	209 GW	1 000 TWh	3 077 kWh/pc

المصدر: المرصد المتوسطي للطاقة، 2008.

حسب التوقعات المستقبلية ينتظر أن تتضاعف قدرات إنتاج الطاقات الجديدة والمتجددة إلى أربع مرات في شمال المتوسط مقارنة بدول الجنوب والشرق التي ستعرف تباطؤا سواء بسبب وفرة المحروقات أو غياب التكنولوجيا الضرورية لاستغلال هذه الموارد. وتبقى حصة الطاقات الجديدة والمتجددة خارج الموارد المائية والعضوية محدودة، حيث تتراوح بين 2,8% إلى 3% في دول جنوب وشرق المتوسط ومن 3% إلى 4,2% في دول الشمال. في هذه الأخيرة يعتبر قطاع النقل هو القطاع الذي يسجل أكبر نسبة استهلاك منذ 30 عاما (32% من الاستهلاك في 2005). وحسب التوقعات فإن قدرات إنتاج الطاقات المتجددة ستتضاعف بأربع مرات في شمال المتوسط. (جدول رقم 2)

جدول رقم 2: قدرات الإنتاج السنوي للطاقات الجديدة والمتجددة في المتوسط.

CAPACITÉ DE PRODUCTION ET PRODUCTION D'ENR DANS LE BASSIN MÉDITERRANÉEN

	Capacité de Production	Production annuelle
Rive nord 2005	19 GW	51 TWh
Rive nord 2020	73 GW	96 TWh
Rives sud et est 2005	1 GW	2 TWh
Rives sud et est 2020	14 GW	33 TWh

Source : Perspectives énergétiques méditerranéennes 2008, OME, décembre 2008

المصدر: المرصد المتوسطي للطاقة، 2008.

بناءا على هذه المعطيات فإن هذا السيناريو يؤكد على ارتفاع حجم الاستهلاك العام، في نفس الوقت يمكن استخلاص النتائج و التأثيرات التالية:

- زيادة انبعاث CO2، فبين 2005 و2006 سجلت 55% في دول شمال المتوسط و 119% في دول جنوب وشرق المتوسط.
- ارتفاع حجم التبعية الطاقوية، سواء بالنسبة للمستوردة (من 77% في 2006 إلى 88% في 2025)، وكذا دول المصدرة (من 68% الى73% في نفس الفترة).[1]

تتشكل البنية القاعدية الغازية من ثماني أنابيب لنقل الغاز (Gazoduc) وسبعة (GNL usines) وتبلغ 20% من الإمكانات العالمية.أما المبادلات الطاقوية البترولية فتتم من خلال ثلاث أنابيب (Oléoducs) حيث ينقل البترول من بحر قزوين و الخليج الفارسي و العراق.

[1] - **La situation de la région Euro-méditerranéenne sud et nord: des problèmes énergétiques complémentaires**, (MEDGRID), p.1,2
http://www.eurogroupconsulting.fr/IMG/pdf/20-08-2012.pdf
Voire aussi : VERS UNE UNION EURO-MEDITERRANEENNE DE L'ENERGIE ? ,OBSTACLES ET RECOMMANDATIONS, **les rencontres Energies Stratégies**, 3ème Ed, Retranscription de la conférence-débat du 20/06/2012.
http://www.eurogroupconsulting.fr/IMG/pdf/20-08-2012.pdf

في مجال الكهرباء يمكن تقسيم حوض المتوسط إلى ثلاث أقطاب (الغرب، الشرق،وتركيا)، إلا أنها غير مرتبطة فيما بينها لغاية الآن. وتتبع الخطوط الكهربائية نحو أوربا خطوط الغاز (Gazoduc).[1]

الفرع الثاني: الإمدادات الطاقوية في حوض المتوسط

إن القراءة الأولية لهيكل الطلب الطاقوي في المنطقة تجعلنا نقسمها إلى مجموعتين: تقع الأولى في الشمال، وهي دول مستوردة. والثانية في الجنوب منها الدول المنتجة للمحروقات (كالجزائ، ليبيا، مصر ،سوريا) والباقية تستورد حاجياتها الطاقوية.

قامت الدول المصدرة في المتوسط في سنة 2005 بتغطية حوالي 22% من مجموع الواردات المتوسطية من البترول، و35/ من الغاز الطبيعي بفعل دعم الإنتاج سواء من البترول أو الغاز في دول جنوب وشرق المتوسط المصدرة. وقد كان إنتاجها الطاقوي الأولي مرتفع ب 1,4 مرة مقارنة بدول شمال المتوسط في سنوات 1990، و1,8 مرة مرتفع في بداية 2000 ويتوقع أن يبلغ ثلاث مرات إنتاج دول الشمال المتوسطي في أفق 2025.[2]

قامت دول حوض المتوسط في 2006 باستيراد ما قيمته 576 Mtep من المحروقات منها 468 Mtep في دول شمال المتوسط و108 في دول جنوب وشرق المتوسط (المستوردة)، حيث أن التبعية من حيث الواردات في الأولى تعادل 68% في 2006 مقابل 65% في 2000 التي يتوقع أن يرتفع بوتيرة مستقرة لتصل إلى 73% في 2025 وهذا خاصة بالنسبة للبترول والغاز الطبيعي.

بالنسبة لدول الجنوب والشرق المتوسطي فإن التبعية الطاقوية لهذه الدول مرتفعة أيضا في معظم الدول في مقدمتها المغرب، لبنان، إسرائيل، تركيا.[3]

الفرع الثالث: طبيعة الطلب الطاقوي

أولا: الفحم

يستخدم الفحم في الضفة الشمالية من المتوسط و كذا في تركيا، إسرائيل، المغرب. وقد عرف استهلاكه ارتفاعا محسوسا من 67 Mtep سنة 1971 إلى 114Mtep في 2006 أي بمعدل زيادة سنوي يقدر ب 1,6% إلا أن حصة الفحم من الاستهلاك انخفضت من 16,7% في 1971 إلى 14,5% في سنة 1990.

---

[1] - L' agence Française du développement, plan bleu, Le **secteur énergétique dans le bassin Méditerranéen: situation et prospective 2025**, n13,Novembre 2009, p.1.
http://www.afd.fr/webdav/shared/PORTAILS/PAYS/MEDITERRANEE/Images/synthese-etude-energie.pdf

[2] - Sophia ANTIPOLIS, **op.cit**., p.15.

[3] - **Ibid**. p.15,16.

ترجع الزيادة في استهلاك الفحم إلى المشاريع المراكز الكهربائية المعتمدة على الفحم في كل من تركيا المغرب، تونس. وتبقى مساهمة الفحم في السنوات الأخيرة ثابتة بحوالي 12%.

يتجاوز استهلاك الفحم في جنوب وشرق المتوسط معدل 41 إلى 115 Mtep بين2006-2025 بسبب النمو المتوقع في كل من تركيا، إسرائيل، المغرب، وتونس. أما دول الشمال المتوسطي فستشهد ارتفاعا خفيفا حيث سيتجاوز 73 Mtep في 2006 إلى Mtep75 في 2025، إلا إذا ساهمت الالتزامات الأخيرة للإتحاد الأوروبي لخفض حصتها من انبعاث الغازات السامة (Co2) في خفض إضافي لاستهلاك الفحم.[1]

ثانيا: البترول

لقد كان البترول دائما هو الذي يحصل على أكبر نسبة من الاستهلاك الطاقوي في حوض المتوسط مقارنة مع غيره من مناطق العالم، وهذا في ظل غياب بديل حقيقي.

عرف استهلاكه ارتفاعا كبيرا، فبعدما كان Mtep272 في سنة 1971 وصل إلى 415 Mtep في 2006، بمعدل نمو سنوي يقدر ب 1,3% لكنه عرف انخفاضا خلال سنوات 1990. ومن المتوقع أن يعرف استهلاك البترول ارتفاعا في دول جنوب وشرق المتوسط (30%) مقارنة ب (0,7%) لدول شمال المتوسط، في هذه الحالة فإن استهلاك البترول في دول جنوب وشرق المتوسط تجاوز Mtep125 في 2006 ويتوقع أن يصل إلى Mtep222 في 2025، في حين أن نظيره في دول شمال المتوسط سيرتفع هو أيضا من 240 إلى Mtep336 خلال نفس الفترة.[2]

ثالثا: الغاز الطبيعي

عرف الطلب على الغاز في حوض المتوسط ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة بحيث تحول من 24 إلى Mtep249 بين 1971-2006 أي أنه تضاعف ب 10 مرات. ويعود ذلك أساسا إلى النمو في حجم الطلب العام على الطاقة بسبب إنتاج الكهرباء الذي يرتكز على الغاز الطبيعي بحيث أن 40% من الاستهلاك الإجمالي من الغاز وجهت للمراكز الكهربائية في سنة 2006.

في عام 1971 كانت هناك خمس دول متوسطية فقط تستعمل الغاز الطبيعي، لكن حاليا يحتل هذا الأخير مكانة مهمة في الحزمة الطاقوية لمعظم الدول المتوسطية (باستثناء مالتا، قبرص، لبنان فلسطين). ومن المتوقع أن تتم زيادة كبيرة في استعمال الغاز الطبيعي عند جل الدول المتوسطية والتي يمكن أن تصل الى 33% إلى غاية 2025.

[1]- **Ibid**. p.18.
[2]- **Ibid**. p.21.

عرفت مكانة الغاز الطبيعي في مجمل الاستهلاك الطاقوي لدول جنوب شرق المتوسط ارتفاعا سريعا حيث انتقلت من 5% في سنة 1971 إلى 34/ في 2006، أما دول PNM فقد ارتفعت حصته من 6% في سنة 1971 إلى 28% في 2006.[1]

رابعا: الطاقة النووية

عرف استهلاك الطاقة النووية نموا سريعا بين 1970-1990، إلا أنه بقي مستقرا بحوالي 126% في سنة 2000 إلى 129% في 2006. وتبقى مكانته ثابتة في المزيج الطاقوي (Le mix énergétique) بحوالي 13-14% في السنوات الأخيرة، ويتوقع أن تنخفض إلى أقل من 15% بين 2006-2025.

شهد استهلاك الطاقة النووية في دول PNM تراجعا محسوسا في العديد من الدول الأوربية على غرار إيطاليا و اسبانيا (الخريطة رقم 1). في المقابل تبقى هذه الأخيرة غائبة في المزيج الطاقوي لدول PSEM بالرغم من العديد من المراكز النووية التي تم الإعلان عنها خاصة في تركيا و مصر بحيث تأمل بأن يمثل توليد الطاقة النووية من4 الى7% من الإنتاج العام للكهرباء إلى غاية 2015 .

خريطة رقم 01: تفاوت استخدامات الطاقة النووية بين الدول الأوربية .

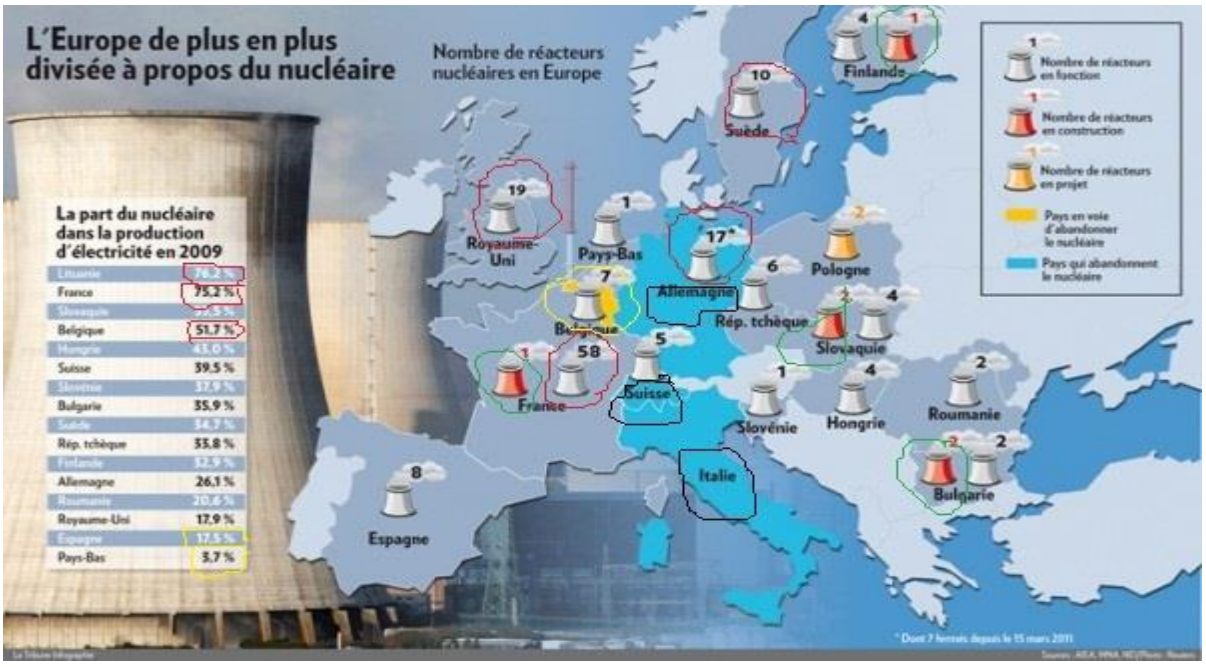

Source: carte-nucleaire-europe.jpg

[1]- **Ibid.**

يوضح الشكل السابق (خريطة رقم 1) تفاوت الدول الأوربية في الاعتماد على الطاقة النووية، حيث أن هناك دول مثل إيطاليا، سويسرا، ألمانيا تخلت تدريجا عنها خاصة بعد الكارثة النووية الأخيرة في اليابان. أما الصنف الثاني فهي الدول التي لا تزال تعتمد على الطاقة النووية سواء من خلال المفاعلات النووية التي تعمل أو التي هي في إطار البناء. حيث يلاحظ توزعها خاصة في الجزء الشمالي من أوربا (19 مفاعل في المملكة المتحدة، 17 في ألمانيا، 10 في السويد).من جهة أخرى يلاحظ أن بعض الدول مثل فرنسا، بلغاريا، سلوفينيان فنلندة تتجه نحو بناء المزيد من المفاعل النووية. أما الدول التي وضعت برنامجا للتخلص تدريجيا من المفاعل النووية فعددها قليل(بلجيكا).

أما نسبة الاعتماد على الطاقة النووية في إنتاج الكهرباء فنجد أعلاها في ليتوانيا(2،76%)، فرنسا (75،2%) وبلجيكا (51،7%)، أما أدناها فهو في هولندا (3،7%).

خامسا: الطاقات المتجددة

ارتفعت حصيلة الطاقات المتجددة في حوض المتوسط من Mtep36 في سنة 1971 إلى 71 Mtep في 2006، أي ما يساوي معدل نمو سنوي يقدر ب 1,7%. و يتوقع أن تتطور بمعدل سنوي يساوي 1,9% بين 2006-2025 (من Mtep71 في 2006 الى 89 Mtep في 2025).

مع ذلك تبقى مساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقوي متواضعة على المدى القصير بالرغم من التطور السريع الذي تشهده.

في سنة 2010 شكلت الطاقات المتجددة حوالي 4،12% من الاستهلاك الخام للطاقة النهائية. وساهمت كذلك بحوالي 19،8% من الإنتاج العالمي للكهرباء. بالتذكير أن أوربا وضعت هدف إدخال نسبة 20% من الطاقات المتجددة في الاستهلاك الطاقوي إلى غاية 2020 .ويقتضي تحقيق ذلك سياسات طموحة مرفقة بإجراءات دعم ،فمن جهة تشجيع خفض استهلاك الطاقة النهائية ومن جهة ثانية رفع إنتاج الطاقات المتجددة.

شكل رقم 2: مساهمة الطاقات المتجددة في الاستهلاك الطاقوي وإنتاج الكهرباء بأوربا في سنة 2011.

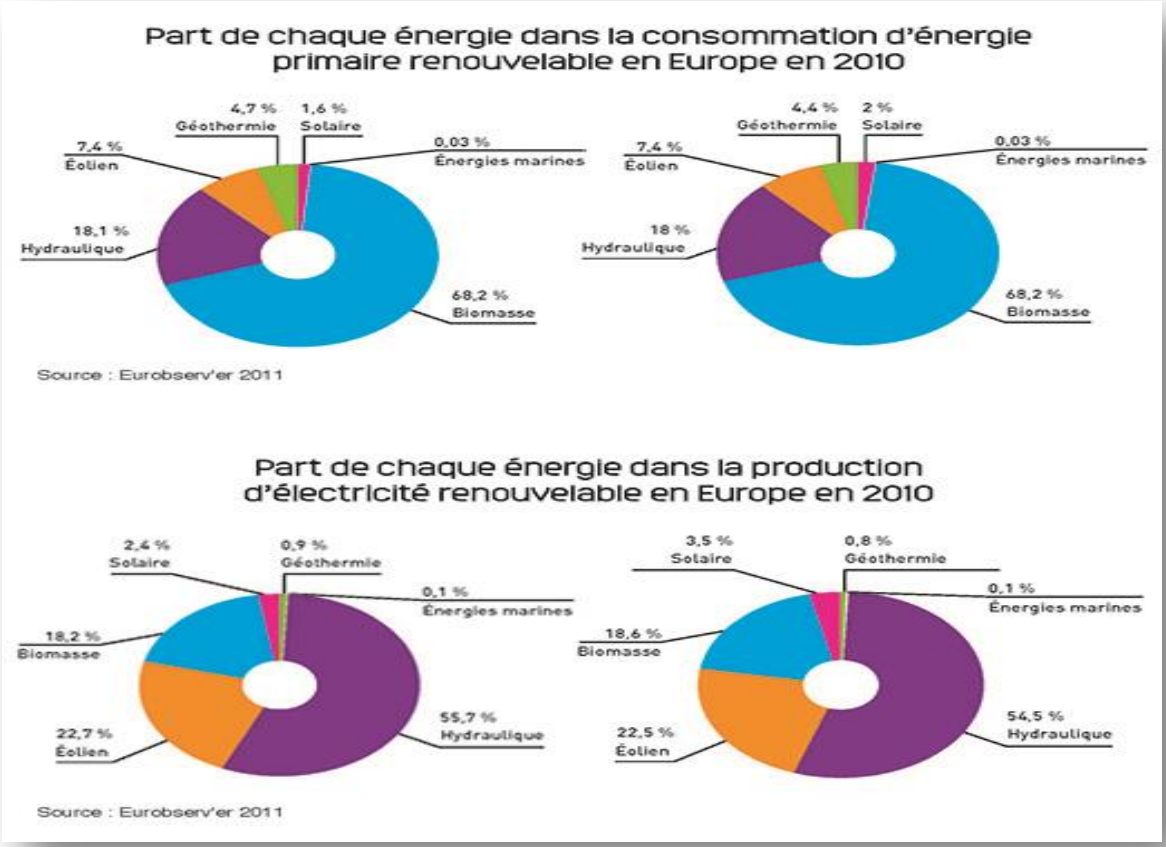

Source: Eurobserver 2011.
http://www.energies-renouvelables.org/accueil_systemes_solaires.asp

إن تطوير هذا المورد الطاقوي المهم في المستقبل يرجع بالدرجة الأولى إلى الإرادة السياسية و الدعم العمومي خاصة في دول جنوب وشرق المتوسط بدأت تظهر الانشغالات البيئية، في حين أنه في PNMقد تم وضع العديد من السياسات الرامية إلى تطوير استخداماتها مثل فرض وجوب إدخال حصة من الطاقات المتجددة .[1]

الفرع الرابع: مخاطر و تأثيرات تطور المنظومة الطاقوية في المتوسط

أولا: تزايد انبعاث الغازات السامة

سجلت إنبعاث الغاز Co2 الناتجة عن استهلاك الطاقة ارتفاعا محسوسا من 21547 Mtco في سنة 1990 إلى 1837 Mtco2 في سنة 2000. وواصلت ارتفاعها لتصل إلى 2118 Mtco2 في

[1]- **Ibid.**

2006، ويتوقع أن تبلغ 3294 Mtco2 في 2025 وهو ما يزيد عن الضعف مقارنة بمعدلها في 1990.

في سنة 2006 سجلت انبعاث الغاز في دول شمال المتوسط حوالي Mtco21409 بعدما كانت 21253 Mtco في سنة 2000، وقد كان معدل النمو 1,4% بين 1990-2006. أما في دول PSEM فهي ليست بأحسن حال حيث أن الانبعاث ارتفع من 583 Mtco2 في سنة 2000 إلى 709 Mtco2 في 2006، وهو ما يعادل 76% مقارنة بسنة 1990. وقد كان معدل النمو 3,6 % في فترة 1990-2006 ويتوقع أن يبلغ 4,2% بحلول 2025.

ثانيا: تحدي التبعية الطاقوية الخارجية

يتم حساب حجم التبعية الطاقوية من خلال العلاقة بين الحجم الصافي للمحروقات و الاستهلاك الإجمالي للطاقة الأولية. بلغت التبعية الطاقوية في دول PNM معدل 68% في 2006 بعدما كانت 61% في 1990، في حين أن دول PSEM تعرف وتيرة متسارعة مقارنة بالأولى أين سجلت 77% في 2006 بعدما كانت 60% في 1990 .

ثالثا: علاقة الهشاشة الطاقوية بالمخاطر الاجتماعية والبيئية

يؤدي الطلب على الطاقة إلى ارتفاع حتمي في التبعية من حيث المحروقات، هذه الوضعية تؤدي بالضرورة إلى الهشاشة الطاقوية والتي لا تؤدي فقط إلى استنفاذ الطاقة الأحفورية بل أيضا إلى التهاب الأسواق و عدم الاستقرار في المعطيات الجيوبوليتيكية. كذلك ويشكل العامل البيئي تحديا رئيسيا في السنوات القادمة حيث جاء في تقرير مجموعة الخبراء الحكوميين الدوليين حول التغيرات المناخية GTEC في التقرير الرابع "أن التغيرات المناخية ستؤثر كثيرا على الضر وف البيئية (رطوبة عالية ،الجفاف ...) و انخفاض نسبة المياه، الطاقة المائية، السياسة الصيفية، و إنتاجية الأراضي الزراعية وأن شمال إفريقيا خاصة سيعاني أكثر وعلى وجه التحديد المناطق الصحراوية، دلتا النيل والمناطق الساحلية ومناطق الكثافة السكانية.

المطلب الثاني:العلاقات الطاقوية في حوض المتوسط

الفرع الأول: وضعية المبادلات الطاقوية في حوض المتوسط

يتضح جليا من المبادلات الطاقوية في المتوسط أن هناك دول منتجة (مصدّرة) للطاقة وأخرى مستوردة، فعشية الحرب العربية الإسرائيلية 1973 بإعلان الدول المنضمة إلى منضمة الدول المصدرة للبترول(OPEP) عن استعمالها للبترول كسلاح سياسي، و بالتالي تم تقسيم العالم الطاقوي إلى دول منتجة و أخرى مستوردة تربطهما علاقات تبعية، تتميز بالتعاون أحيانا و الصراع أحيانا أخرى نتيجة للمصالح المتعارضة.

مبدئيا يجد موضوع الأمن الطاقوي أصوله في هذه التبعية. لهذا فإن سياسات الأمن الطاقوي هي عموما سياسات عملية حول العرض.[1]

سيتم التركيز في هذا الجزء على منطقة حوض المتوسط الغربي باعتبار أن الدول المعنية بالتعاون الطاقوي تنتمي إلى هذه المنطقة، حيث نجد الجزائر، ليبيا تنتميان إلى منظمة الدول المصدرة للبترول فهما تحتلان الرتبة 14و15 عالميا في مجال إنتاج البترول، أي ما نسبته 4,5% من الصادرات العالمية لكل دولة، نفس الشيء بالنسبة للغاز فالجزائر تمتلك احتياطات مهمة. الشيء الذي يعزز مكانتها ضمن الدول الكبار بقيمة قدرها 10% من الصادرات العالمية.

نجد في الجهة المقابلة الدول المستوردة التي تحتل المراكز الأولى عالميا مثل فرنسا، إيطاليا، إسبانيا والتي تستورد ما قيمته 10% من البترول العالمي، 14% من الغاز الطبيعي، 10/ من الغاز الطبيعي المسال GNL.

مقارنة مع البترول يحضى الغاز الطبيعي بمكانة مهمة في مجمل المبادلات الطاقوية بين المجموعتين ويتفق المحللون على القول بأن أهمية الغاز في الاستهلاك الأوربي للطاقة معرضة للارتفاع وهذا للأسباب التالية :[2]

- إمكانية إنشاء سوق أوربية للغاز تتجاوز الدول الأوربية إلى فواعل خارجية في الفضاء المتوسطي.
- وضع معالم السياسية الطاقوية الأوربية التي تجعل من الغاز الطبيعي مورد طاقوي جذاب لأنه يتميز بالنقاء مقارنة بالمحروقات الأخرى.
- الهياكل القاعدية الموجودة التي تضمن الإمدادات الطاقوية وكذا عقود الإمداد طويلة المدى والتي تساهم في ثبات أسعار التموين.
- الوضعية الحالية للبنى القاعدية في مجال الغاز الطبيعي خاصة في دول أوربا الغربية و التي أدت إلى إنشاء منظومة كهربائية غازية.

الفرع الثاني: السياسة الطاقوية في حوض المتوسط

تختلف الأسواق الطاقوية في العالم من حيث البني و الآليات و هذا ما يؤدي إلى الاختلاف في سياسات الدول المنتجة و الدول المستهلكة للطاقة، فهذه الأخيرة هي دول متقدمة صناعيا تسعى إلى تلبية

[1]- Aurélia Mané ESTRADA, **sécurité énergétique en Méditerranée occidentale: nouvaux facteurs, nouvelles politiques**. **un regard Espagnol**, (Centre Moyen orient Maghreb, Note de l'Ifri, Octobre, 2008), p.3.
http://www.ifri.org/files/Energie/NoteEstrada.pdf
[2]- **Ibid**. p.9.

حاجاتها الطاقوية بالاعتماد على واردات الجنوب والتي تتميز دولها بأنها سائرة في طريق النمو و تسعى إلى تحقيق أمن الطلب.

تتميز دول الجنوب باقتصاديات ريعية تعتمد على المحروقات بنسبة 98% لتمويل مشاريع التنمية الداخلية، وعلى هذا الأساس عملت هذه الدول على المحافظة على سياسة وطنية للمحروقات وفق منطق تدفق العملة الصعبة، وتم في إطار ذلك تطوير مجال المحروقات من خلال تنمية الاحتياطات و الرفع من القدرات الإنتاجية.

ليست السياسات الطاقوية لدول الجنوب المتوسطي متشابهة بالضرورة، إلا أنها ترتكز على مجموعة من المعالم لعل أهمها: تحرير أسواق الطاقة لجلب الاستثمارات و اليد العاملة الأجنبية المؤهلة، وكذا وضع إجراءات يتم من خلالها ضمان الطلب على الطاقة و الذي يعتبر حجر الزاوية في السياسات الطاقوية للدول المنتجة و المصدرة للطاقة في حوض المتوسط خاصة فيما يتعلق بعقود البيع التي تربطها بالدول المستهلكة.

تتبنى دول جنوب الموسط إستراتيجية التوسع دوليا و هذا من خلال تدعيم وتثمين علاقات التعاون مع الأسواق الأساسية وتتبنى سياسات الشراكة و التعاون من خلال إقامة مجموعة من المشاريع المشتركة مع الزبائن الرئيسيين.[1]

بالعودة إلى دول الضفة الشمالية و التي تعتبر دولا مستوردة مما يعني أن الأمن الطاقوي لهذه الأخيرة يحضى بالأولوية في سياستها الطاقوية، خاصة بعد الأزمة الغازية بين روسيا و دول الجوار أكرا نيا و بيلاروسيا 2005 2006. والذي ترجم من خلال محاولة توحيد سوق الطاقة رغم استحالة ذلك بفعل الاختلافات الموجودة داخل الدول الأوربية، وكذا سياسة تعبئة الرأي العام من خلال الكتاب الأخضر لسنة 2000 و الذي اقترح إستراتيجية جديدة لضمان الأمن الطاقوي الأوربي، ثم الكتاب الأخضر لسنة 2006 لضمان طاقة بصفة تنافسية و دائمة. هذا من أجل التعاون مع الدول المنتجة و المصدرة للطاقة بالإضافة إلى دول العبور وذلك لمواجهة الهشاشة الطاقوية، إضافة إلى إتباع بعض السياسات الطاقوية على عدة مراحل: استقلالية الطاقة في أوربا، إنشاء سوق أوربية داخلية للكهرباء و الغاز، إعادة تشكيل الحزمة الطاقوية من أجل فعالية طاقوية، التسيير العقلاني للإمدادات الطاقوية الخارجية و هذا من خلال الحوار الطاقوي الدائم مع المتعاملين الأساسيين و كذا التنويع الجغرافي للإمدادات الطاقوية الأوروبية.[2]

[1]- محمد نزعي، **التعاون الجزائري الإيطالي في مجال الغاز**، رسالة ماستر غير منشورة (الجزائر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسي، 2012/2011)، ص .9-16.

[2]- **نفس المرجع**، ص .13.

المبحث الثاني: بروز سياسة الامن الطاقوي الأوروبي

سيتم في هذا المبحث دراسة بروز سياسة خاصة بالإتحاد الأوربي تتعلق بإشكالية تحقيق الأمن الطاقوي الأوربي في ظل الهشاشة الداخلية التي تعرفها الدول الأوربية في المجال الطاقوي والتي تؤثر على مكانة الإتحاد كفاعل مؤثر في الساحة الدولية. كذلك معضلة التوفيق بين مقاربات الدول الوطنية والإتحاد ككتلة واحدة في مجال السياسة الطاقوية المتبعة وهو ما يثير التباين الموجود في تعريف المصلحة والطاقة المشتركة والذي يلقي بظلاله على فكرة التضامن الأوربي.

في الجزء الثالث سيتم دراسة أهم عامل دفع الإتحاد عموما والدول الوطنية إلى التأكيد على أهمية وجود سياسة أمن طاقوي أوربي. وهو زيادة حجم التبعية الخارجية خاصة في مجال الغاز الطبيعي لمناطق تتميز عموما بعدم الاستقرار السياسي، العسكري، الاقتصادي...

المطلب الأول: الإتحاد الأوربي في العلاقات الطاقوية الدولية

إن الهشاشة الداخلية للإتحاد الأوربي في مجال الطاقة هي نتيجة. وفي نفس الوقت سبب لضعف مكانته في الساحة الدولية أين تلعب القضايا الطاقوية دورا متزايدا و مهما.(ملحق رقم 1)

يعود عجز الإتحاد الأوربي عن احتلال وضع مهيمن في الساحة الطاقوية الدولية إلى عاملين أساسين: فمن جهة غياب توافق بين الدول الأعضاء حول القضايا الطاقوية الخارجية الهامة مثل العلاقات مع الدول المنتجة ودول العبور، و كذا الرؤية المختلفة للقضايا السياسية تجعل من الإتحاد غير قادر على الاستجابة للتحديات الخارجية. وخير مثال على ذلك الحرب الأوكرانية الروسية في 2006 أين أدرك الإتحاد الأوربي بمدى هشاشته في المجال الطاقوي. [1]

من جهة ثانية غياب الآليات القانونية المرافقة للعلاقات الطاقوية الخارجية، بحيث أنه لا يوجد أي **اتفاق دولي** لتنظيم العلاقات بين المنتجين و المستهلكين للطاقة و لا توجد كذلك هيئة دولية لتنظيم العلاقات الطاقوية الدولية. فكل المنظمات الدولية بما فيها الوكالة الدولية للطاقة غير قادرة على اتخاذ قرارات حاسمة في هذا المجال، وحتى السوق الدولية للطاقة غير قادرة على التعويض بهيئة مؤسساتية خاصة فيما يتعلق بالخلافات الدولية في مجال الطاقة.

إن الاتفاقيات الموجودة لتدعيم القاعدة القانونية لا تتعلق سوى بالسوق الداخلية، في حين أن العلاقات الطاقوية الخارجية تحدد باتفاقيات ثنائية بين الدول المنتجة و الدول المستهلكة التي تعمل على ضمان

[1]- Evelina THISHEAVA, **L'émergence de la sécurité énergétique de l'union Européenne au début de 21 siècle**, Mémoire du Master, (France, Strasbourg, université Robert SCHUMAN, 2008), p.19.
http://scd-theses.u-strasbg.fr/359/01/TISHAEVA_Evelina_2008_M2.pdf

أمن الأسعار و الإمدادات بالطاقة، كذلك فإن العلاقات الثنائية تؤدي إلى إقصاء أطراف أخرى وهذا يعني خسارة عقود ملائمة ومناسبة جدا.

تبنى العلاقات الثنائية على منطق واحد وهو المصلحة السياسية للطرفين، وما اتفاق إنشاء أنبوب الغاز بين ألمانيا و روسيا (North European Gaz pipeline) إلا دليل على ذلك، فهو ذو طابع سياسي إذ أنه يهدف إلى تطويق أوكرانيا و بولونيا من خلال بحر البلطيق، وبالتالي فهو يستجيب للمصالح الروسية لتامين معابر التصدير وكذا المصالح الألمانية للحصول على الغاز الروسي.[1]

هذه الوضعية تجعلنا نتساءل، كيف يمكن للإتحاد الأوربي ضمان أمنه الطاقوي في ظروف دولية غير مستقرة/غير مواتية خاصة في السنوات الأخيرة؟

إن الأحداث الأخيرة التي مست بيئة الإتحاد الأوربي لا تعزز مكانته الطاقوية، فهناك التظاهرات المتزايدة الداعية إلى التأميم الطاقوي في الدول المنتجة و عدم الاستقرار السياسي فيها، ثم الحرب العراقية الأخيرة 2003 والأزمة الإيرانية التي تكشف عن التبعية الأوربية للفواعل الخارجية كالولايات المتحدة وغياب مصداقية الممونين الخارجيين. فالاتحاد يشتري يوميا 10 مليون برميل من البترول من الأسواق العالمية، وحوالي 1 مليار م^{3}من الغاز الطبيعي، وبالتالي فالإتحاد مجبر على البحث عن مناطق أخرى والتعاون مع دول منتجة جديدة.

المطلب الثاني: دور الفواعل الاوربية في تحقيق الامن الطاقوي الأوروبي

الفرع الأول: المقاربة الوطنية لتحقيق الامن الطاقوي

يشكل الإتحاد الأوربي ثاني أكبر سوق طاقوية في العالم بحوالي 450 مليون مستهلك. مع ذلك فأوربا لا تمتلك سوى 7,3% من احتياطات العالمية من الفحم، و2% من الغاز الطبيعي (ملحق رقم 2) و0,6% من البترول و 90% من هذه الاحتياطات متركزة في ثلاث دول: الدنمارك، المملكة المتحدة، هولندا. وهذه المخزونات تعاني من استنفاذ واسع بسبب الاستهلاك المفرط.

[1] - **Ibid**, p.20.

شكل رقم03 : إنتاج الطاقة الاولية في الإتحاد الاوربي (UE-27) في سنة 2010

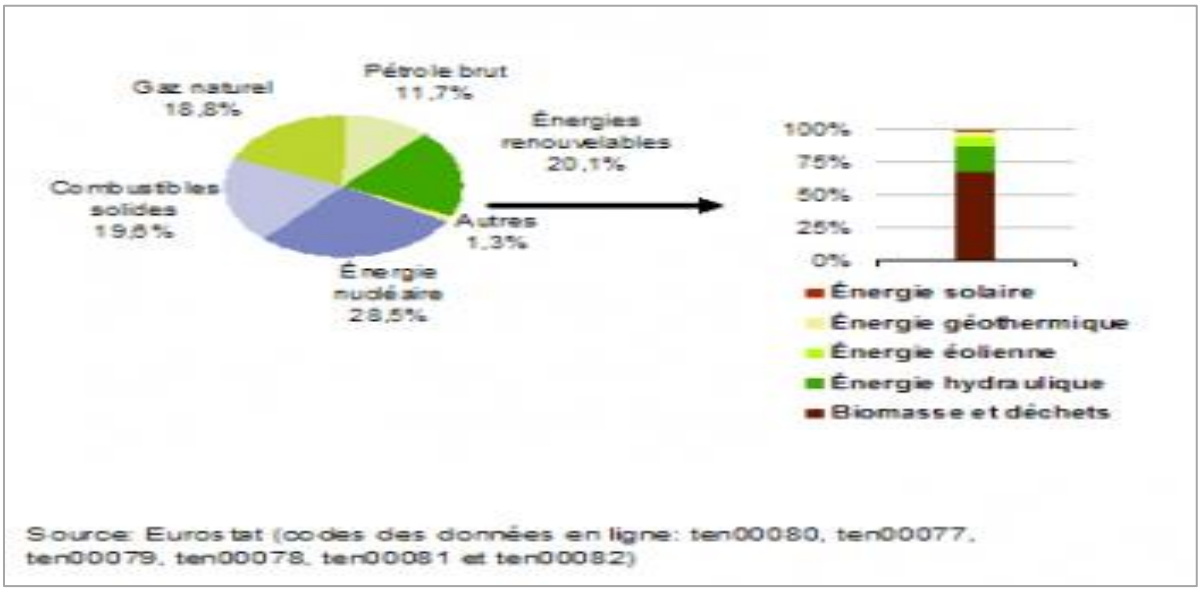

Source: Eurostat, 2010.

يستمر الإتحاد الأوربي في استيراد حوالي 80% من البترول و60% من الغاز الطبيعي، وهذا يفسر بعدم مرونة الطلب الطاقوي في قطاع النقل وكذا طبيعة الاقتصاد الأوربي الذي يعتمد تاريخيا على المحروقات، و بالتالي فهو تابع بشدة إلى الواردات الخارجية.

شكل رقم 04: واردات الإتحاد الأوربي من الغاز من حيث مصدر الدولة.

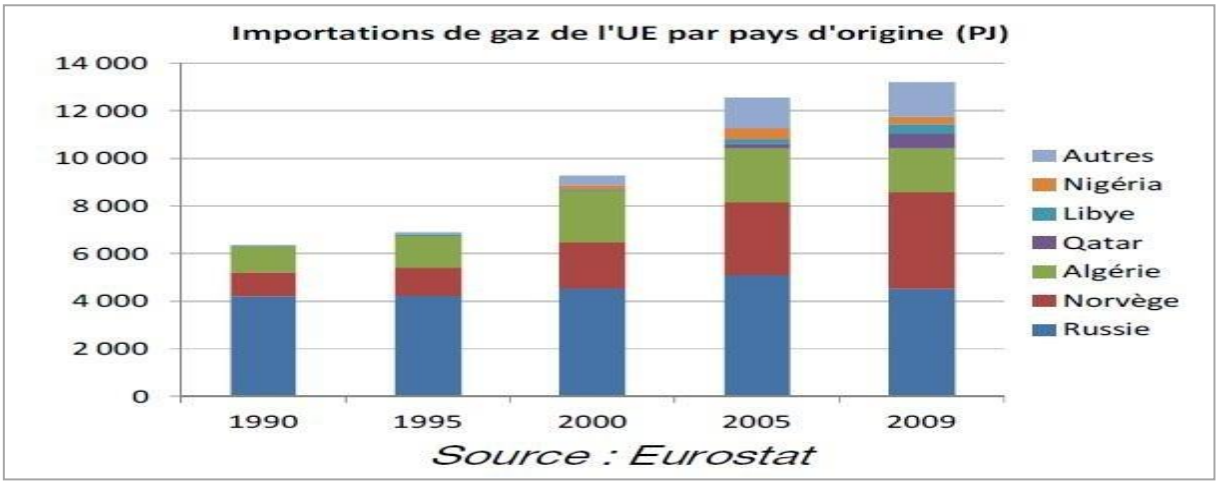

Source : Eurostat, 2008.

يوضح الشكل أعلاه أهم مناطق الإمداد الغازي للإتحاد الأوربي، وكذا تطور نسبة الإمداد خلال العقد الأخير. حيث حافظت روسيا على الحصة الأكبر متبوعة بالنرويج ثم الجزائر. والملاحظ هو انخفاض حجم الواردات الأوروبية من الغاز في كل من روسا (بسبب الأزمات السياسية مع الدول الحدودية)

والجزائر جراء الأزمة الاقتصادية الأخيرة. ويلاحظ أيضا بروز فواعل طاقوية جديدة في الساحة الأوربية بداية من سنة 2000 على غرار نيجيريا، قطر.

تقريبا حوالي $\frac{2}{3}$ من الواردات الطاقوية الأوربية تأتي من مناطق غير مستقرة سياسيا، عسكريا، إقتصاديا وهي ميزة الكثير من الدول المنتجة للطاقة الشيء الذي يصعب من عملية الإمدادات الطاقوية لأوربا. [1]

تختلف المقاربات الوطنية للدول الأعضاء مع الرؤية الأوربية المشتركة حول موضوع الأمن الطاقوي و أصل ذلك هو الإرادة التاريخية للدول الأعضاء لمواجهة التحديات الطاقوية على المستوى الوطني.

لقد أثرت الصدمات الطاقوية (1973-1974) ثم (1979-1981) على وضع المبادئ الأساسية للسياسات الطاقوية الوطنية، ولهذا كانت الدول الأوربية التي أغلبها دول صناعية تبحث عن الوسائل المناسبة للتصدي للتبعية الطاقوية في داخل الحدود الوطنية.[2]

هنا يطرح **التساؤل حول كيفية تخفيض التبعية الطاقوية لكل دولة أوربية لمواجهة التحولات الجيوبوليتيكية غير المتوقعة؟**

كما هو واضح فإن الإجابة مبدئيا تكون من خلال الإمكانات الطاقوية الخاصة بكل بلد. حيث شرعت الدول الأوربية المجاورة للبحر الأسود (المملكة المتحدة وهولندا) في استغلال و التنقيب عن الموارد الطاقوية، في حين أن الدول الفقيرة من حيث الموارد مثل فرنسا فقد تصرفت بعد الصدمتين الطاقويتين من خلال آليات أخرى تجسدت أساسا في تطوير الطاقة النووية التي تعتبر المورد الوطني الوحيد الذي يمكن استغلاله حاليا. وهناك مجموعة ثالثة تتكون من الدول الأعضاء الجديدة لأوربا الشرقية والتي تتميز بتبعية خانقة للواردات الخارجية خاصة الروسية بحكم فقرها الطاقوي.

الفرع الثاني: الأمن الطاقوي الأوروبي وغياب أنظمة التخزين

يعتبر غياب نظام تخزين طاقوي أوربي من العوامل الأساسية للهشاشة الطاقوية الأوربية (الدول الوطنية). فحسب لائحة المجلس الأوربي بخصوص المخازن البترولية فهو "يجبر الدول الأعضاء بالحفاظ على مستوى أدنى للمخزونات البترول الخام و/ أو المنتوجات البترولية ما يكفي على الأقل تسعين يوما للاستهلاك الداخلي اليومي المتوسط". مع ذلك فحتى اليوم لم يعط المجلس الأوربي آليات و طرق التخزين ولا حتى مبادرات لإنشاء نظام أوربي للتخزين.

إن الآلية الأوربية التي تضمن أمن الإمدادات ترتكز حول اللائحة 68/414 التي تعود لتاريخ 20 ديسمبر 1968، والتي تجبر الدول الستة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأوربية بالحفاظ على مستوى أدنى لمخزونات البترول الخام (90 يوما للاستهلاك المحلي).[1]

---

[1] - Evelina THISHEAVA, op.cit., p.8.

[2]- **Ibid**. p.26.

حاليا يوجد ثلاث أنظمة تخزين في الإتحاد الأوربي: فالمملكة المتحدة، بلجيكا، دول الشمال تفضل نظام التخزين الخاص و الذي يتميز بهيمنة الشركات الخاصة في القطاعات الإستراتيجية للدولة مثل: قطاع التخزين للاحتياطات البترولية. أما الآلية الأخرى للتخزين فهي نظام الدولة الذي يوجد في ألمانيا مثلا إذ يفترض مراقبة الدولة المطلقة حول نشاط المخازن، وأكثر من ذلك فإن خزينة الدولة هي التي تمول مشتريات المنتوجات و مصاريف الحفظ.

أما الصنف الثالث فهو مخازن الوكالة – les stocks d'agence– التي توجد في إسبانيا و تركيا مثلا، حيث أن حماية هذه المخزونات يلقى على عاتق وكالة، والتي توزع نشاطاتها على المتعاملين.[2]

تسمح هذه الأنظمة للدول الأوربية بالحفاظ على مستوى معين من الاحتياطات الضرورية لتكون مؤمنة على الأقل خلال ثلاث أشهر، أما فيما يتعلق بالدول الأوربية الجديدة في الإتحاد فما هو ملاحظ ضعف بنية الدفاع الطاقوي إذ انها لا تمتلك سوى ما يؤمنها لأسبوعين مقارنة بدول أوربا الغربية.

الفرع الثالث: غياب الإرادة السياسية للدول الأعضاء

إن تباين وجهات النظر الأوربية حول الطاقة المشتركة يطرح إشكالية التضامن الأوربي بين الدول من جهة، وبين الإتحاد وأعضائه فيما يتعلق بإعداد وتطبيق قواعد المجموعة الأوربية، حيث يظهر جليا عدم احترام الدول الأعضاء لالتزاماتها في مجال الطاقة ،وخير مثال على ذلك هو إنشاء سوق الكهرباء والغاز، فحاليا السوق الوحيدة التي تعمل بطريقة عادية هي السوق البريطانية، أما على المستوى الإقليمي فإن سوق الدول الشمالية تم تطويرها نسبيا وتبقى معظم الدول الأخرى تبحث عن عقود طويلة الأمد موقعة بواسطة الشركات الكبرى قصد ضمان أمن الإمدادات.[3]

تتعمق مشكلة تعارض المصالح الوطنية إذا علمنا أنه لا يوجد أي بلد أوربي قادر على أن يلعب دور المحرك، بالرغم من تواجد العديد من الدول التي تحاول أن تأخذ المبادرة في مجالات عديدة، ففرنسا مثلا تعتبر فاعل مهم في مجال التحكم في الطاقة ومكافحة التحولات المناخية، وتكمن المقاربة الفرنسية حول التحرك الأوربي في مجال الطاقة ضمن المعادلة التالية:" تقوم الدولة العضو في الإتحاد بإعداد برنامجها الخاص حول الاستنزاف الطاقوي وكذا الوسائل الضرورية لتحقيق ذلك في حين يعمل الإتحاد على التنسيق بين هذه الأعمال."

---

[1] - Batsy ANNEN et autres, **La géopolitique de l'énergie: risques et enjeux pour la défense** (France, centre d'études et de recherche de l'enseignement militaire supérieure, juillet 2006), p.73.
http://defense.ac-montpellier.fr/pdf/cercle/cerems_etudes_2006_energie.pdf

[2] - Evelina THISHEAVA, **op.cit**., p.34.

[3]- **Ibid**. p.35.

أما ألمانيا ومن خلال رئاستها للإتحاد الأوربي في ستة أشهر الأولى من سنة 2007 حيث سطرت هدف رئيسي لوضع – قاعدة للسياسة الطاقوية المشتركة –. نتيجة لذلك كان النصف الأول من ستة أشهر 2007 ثري من حيث القرارات الحقيقية في السياسة الطاقوية المشتركة، وكذا برنامج عمل "طاقة" (2007–2009) الذي تم تبنيه أثناء اجتماع المجلس الأوربي بين 8و9 مارس 2007. والأهداف المتبناة من طرف المجلس الأوربي في إطار السياسة الطاقوية الأوربية هي ترجمة للتأثير الألماني في الإتحاد. أما على المستوى الخارجي فيظهر التاثير الألماني من خلال تحسين وتكثيف التعاون مع الدول المنتجة للطاقة خاصة روسيا.[1]

ما يمكن استنتاجه هو أن مقاربات المصالح الوطنية أصبحت هي الصورة الموضحة للسياسة الطاقوية الأوربية. فعلى المستوى المحلي تطغى علاقات القوة بين الدول الأعضاء على الأهداف المشتركة فيصبح الأمن الطاقوي المشترك مجرد خرافة بدون أمل تحقيقه في المستقبل.

المطلب الثالث: العلاقات الطاقوية الأوربية الخارجية وتحقيق الأمن الطاقوي

الفرع الأول: العلاقة مع روسيا

أولا: وضعية الإتحاد الأوربي اتجاه الغاز الروسي

حقيقة أن الواردات الطاقوية الأوربية موزعة نوعا (بترول، غاز طبيعي، فحم) إلا أن ما يطرح إشكالا كبيرا هو الغاز الطبيعي باعتبار أن الإتحاد الأوربي ينتج الثلث من الغاز الذي يستهلكه (ملحق رقم 3).

جدول رقم 03: واردات الإتحاد الأوربي من الغاز والبترول في الفترة بين 2000–2005.

La Russie a fourni à l'UE-27 42% de ses importations de gaz naturel et 32% de ses importations de pétrole brut en 2005

Importations de gaz naturel de l'UE27

	2000		2005	
	Terajoules	% du total extra-UE27	Terajoules	% du total extra-UE27
Russie	4 539 709	50	4 952 879	42
Norvège	1 985 231	22	2 642 633	22
Algérie	2 203 075	24	2 256 826	19
Autres	429 276	4	1 972 323	17
Extra UE27	9 157 291	100	11 824 661	100

Importations de pétrole brut de l'UE27

	2000		2005	
	milliers de tonnes	% du total extra-UE27	milliers de tonnes	% du total extra-UE27
Russie	117 700	22	188 000	32
Norvège	114 904	21	97 470	17
Arabie saoudite	65 143	12	60 748	11
Autres	244 259	45	234 118	40
Extra UE27	542 006	100	580 336	100

Source : Eurostat, Sommet UE – Russie, communiqué de presse du 25 octobre 2007

المصدر: قمة الإتحاد الأوربي–روسيا، بيان صحفي صدر في 25أكتوبر 2007. (Eurostat)

[1] - **Ibid**. p.38.

تخفي هذه الأرقام حقائق كثيرة، فصادرات الغاز الروسي لإسبانيا تساوي الصفر لكنها تساوي 100% في بولونيا، وكذا 100% من الاستهلاك الغازي في دول البلطيق يأتي من روسيا وهذا ما يطرح إشكالية "التضامن الطاقوي الأوروبي."

تعتبر التبعية الأوربية للغاز الروسي كمثال للمخاطر التي تواجه الأمن الطاقوي الأوربي، وتبرر هذه المخاوف في حال استعمال الكريملين ورقة الغاز كعامل سياسي (ضغط). وهو ما حدث فعلا مؤخرا في أوكرانيا و بيلاروسيا. ما يزيد هذه المخاوف هو سعي الحكومة الروسية التقرب من قادة GAZPROM و الخشية من التعزيز الروسي للاحتكار.[1]

ما يميز الممون الروسي بالنسبة للإتحاد هو كونه مصدر حيوي (source fiable) بالنظر إلى ميزة الجوار و امتلاكه مخزونات جيولوجية معتبرة. لكن الأمر الذي يطرح إشكالا بالنسبة للإتحاد الأوربي اتجاه الغاز الروسي ليس حصة الإتحاد من التموين بقدر ما هي نزعة الدول الأوربية المستهلكة إلى الظهور بزي المدمن على الغاز الروسي وهذا من خلال المطالبة المستمرة بعقود تموين جديدة.[2]

إن حق الإتحاد الأوربي في تحقيق أمنه الطاقوي هو حق مشروع، لكن في كثير من الأحيان تنسى أوربا أنها تتعامل مع بلد يتمتع بالسيادة الكاملة فيما يمتلكه من موارد طاقوية، فهي تنادي بتحرير سوق الطاقة الروسية والسماح بدخول أطراف أجنبية إلى شبكة النقل الروسي لكن ماهو موقف الإتحاد إزاء مشاريع النقل الجديدة في حال حصول أطراف أجنبية على حق الدخول إلى شبكة الإتحاد؟

من جهة أخرى تطالب أوربا بفتح الأعمال الطاقوية الروسية أمام الشركات العالمية في المقابل كيف سيكون موقفها من محاولات الحصول على مشاريع استثمارية من قبل أطراف أجنبية؟ [3]

ما يلاحظ هو أن الإتحاد الأوربي يتعامل وفق مبدأ "إفعل ما أقوله لك لكن لا تفعل ما أفعل."

يبدو أن إستراتيجية GAZPROM تشكل مؤشرا هاما لجيوبوليتيك الكريملين، حيث تدخل ضمن الإرادة الروسية لإعادة احتلال الدول السوفيتية القديمة، يكون هذا الاحتلال اقتصاديا بالدرجة الأولى من خلال السيطرة على البنى القاعدية الموجودة في الإتحاد السوفييتي سابقا (أوربا الشرقية و البلقان)[4]

[1]- Claude MANDIL, **Sécurité énergétique et union Européenne** (rapport au premier ministre Français, avril, 2008), p.16.
http://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/rapports-publics/084000245/0000.pdf
[2]- **Ibid**. p.17.
[3]- **Ibid**. p.18,19.
[4] - Batsy ANNEN et autres, **op.cit**., p.35.

ثانيا: الشراكة الإستراتيجية أوربا /روسيا

تعتبر روسيا فاعل طاقوي رئيسي على المستوى الدولي فهي تمتلك 30% من الاحتياطات العالمية للغاز الطبيعي و 10% من البترول، و20% من الفحم، و19% من اليورانيوم. ويعتمد الإتحاد الأوربي على15% من استهلاكه على المحروقات الروسية.**(ملحق رقم 4)** إذا فهناك اعتماد متبادل بين روسيا والإتحاد الأوربي لأن روسيا أيضا تعتمد على السوق الأوربية حيث أن 80% من الصادرات الروسية تذهب إلى السوق الأوربية.

يعتبر Javier SOLANA الممثل الأعلى للسياسة الأوربية الأمنية المشتركة PESC أن: " *الشراكة الأوربية الروسية هي الأكثر أهمية والأكثر إلحاحا وأكبر التحديات بالنسبة للإتحاد الأوربي*". تدخل الشراكة الإستراتجية الأوربية الروسية في إطار اتفاق شراكة وتعاون. حيث دخلت حيز التطبيق في 01 ديسمبر 1997 والهدف من ذلك هو الجانب الاقتصادي، إذ أن الملاحظ هو غياب ذكر التعاون السياسي والأمني في الاتفاق الذي يهدف إلى بناء العلاقة الأوربية الروسية. تبنى المجلس الأوروبي في جوان 1999 إستراتيجية مشتركة للإتحاد اتجاه روسيا ضمن برنامج TACIS (المساعدة التقنية الموجهة إلى مجموعة الدول المستقلة) بهدف تدعيم الانتقال الديمقراطي واقتصاد السوق في هذه الدول.[1]

لم تؤدي هذه الآليات إلى تحقيق النتائج المطلوبة. وتبقى فقط آلية *الحوار الطاقوي* الذي تم وضعه في قمة باريس بتاريخ 30 أكتوبر 2000 و الذي يهدف إلى تطوير شراكة طويلة المدى في مجال الطاقة. تتقاسم أوربا و روسيا من خلال جوارهما أهداف مشتركة، فالإتحاد الأوربي يهدف إلى ضمان استقرار محيطه في حين أن روسيا تسعى إلى الحفاظ على إمكانات السيطرة على المنطقة فحسب قول Arnaud DUBIENT "*إذا كانت أوربا تتصور جوارها من خلال سياسات جهوية فإن روسيا تتصورها في إطار جيوبوليتيكي*". ويعتبر إطلاق السياسة الأوربية للجوار PEV في مارس 2003 كترجمة لأهداف الإستراتيجية الأوربية للأمن بحيث تهدف إلى ضمان الاستقرار و الرفاه على حدود الإتحاد الأوربي.

تعتبر روسيا سياسة الجوار الأوربية PEV كخيبة أمل للعلاقات الأوربية الروسية، باعتبار أن الإتحاد يدرج الشراكة الأوربية الروسية في الإطار العام لسياسة الجوار، في حين تعتبر روسيا نفسها كشريك خاص وهذه الخصوصية ترجع من جهة إلى موقعها الجغرافي ودورها كفاعل أساسي في الساحة الدولية. تشكل الدول الواقعة شرق أوربا الموسعة أهمية إستراتيجية بالنسبة لأوربا، باعتبارها معابر مرور للموارد

[1]- **Ibid**. p.78.

الطاقوية فهي تشكل أسواق بالنسبة لأوربا. إلا أن روسيا و بعد صعود بوتين إلى السلطة تعيش مرحلة العودة بقوة في مجال مصالحها الحيوية في حين يظهر الإتحاد الأوربي كمنافس لروسيا .[1]

إن توسيع الإتحاد الأوربي سيؤدي إلى _معاقبة_ المبادلات مع الدول المحيطة السابقة و هو ما حدث فعلا في حرب الغاز بين روسيا وجورجيا في نهاية2005، حيث استخدمت روسيا العامل الطاقوي لأغراض سياسية. بالتالي فإن هذا النزاع يجسد التراجع المستمر للعلاقات الأوربية الروسية بعد الحرب البرتقالية، وبهذا يمكن القول بأن روسيا كانت معارضة لانضمام دول الإتحاد السوفييتي سابقا للإتحاد الأوربي.[2]

الفرع الثاني: العلاقة مع دول بحر قزوين la mer Caspienne

أولا: أهمية منطقة بحر قزوين

تقع منطقة بحر قزوين في جنوب القوقاز و شمال إيران حيث تشكل كازاخستان، تركمانستان، إيران أذربيجان وروسيا الدول المجاورة، وتحتوي هذه المنطقة على 5%من احتياطات البترول المقدرة في العالم (من6-10%) من احتياطات الغاز الطبيعي وقدر قسم الطاقة الأمريكي الاحتياطات على الأقل بحوالي 33مليار برميل (تقرير ديسمبر 2004) أما بالنسبة للغاز الطبيعي فالاحتياطات تقدر ب 6639 مليار م3.

أعلنت الهيئة البرلمانية للمجلس الأوربي في شهر أفريل 2003 قرارا حول بحر قزوين جاء فيه "أن *بحر قزوين يحتل مكانة مركزية في الأمن الطاقوي و الرفاهية الأوربية"*،وقد تجسدت هذه الأهمية حينما قام الإتحاد الأوربي بإدماج كل من أذربيجان، تركمانستان، طاجاكستان في سياسة الجوار الأوربي الجديدة.[3]

تعبر القوى الكبرى عن الأهمية المتزايدة للمنطقة من خلال التواجد الفعلي، فقد كشفت الولايات المتحدة عن ذلك مباشرة بعد انهيار الإتحاد السوفييتي معلنة عن _اللعبة الكبرى_ مع روسيا، لكن بعد الثورة الإيرانية فقدت حليفها في المنطقة وتعتمد حاليا على تركيا و باكستان و السعودية بقصد تضييق الهيمنة الروسية.

هناك معطيات جديدة للتواجد الأمريكي في المنطقة من خلال أفغانستان و أوزباكستان من (القاعدة الأمريكية 2002)، كما أنها أرسلت مدربين عسكريين إلى جورجيا وتطور تعاونها العسكري مع أذربيجان أرمينيا(مع وجود قاعدة روسية). وبالتالي فإن التواجد الأمريكي يقع في الحدود الروسية

---

[1]- **Ibid**. p.83.
[2]- **Ibid**. p.84.
[3]- Batsy ANNEN et autres, op.cit., p. 41.

الإيرانية،الصينية،كما تعتبر تركيا باعتبارها عضوا مهما في حلف الناتو حجر عثرة أمام إيران و روسيا ضف إلى ذلك أنها ساعدت باكستان والسعودية الولايات المتحدة أثناء حرب أفغانستان ضد روسيا.

يسير التواجد الأمريكي في المنطقة بعكس المصالح الروسية بالرغم من أنها أحيانا تسير في اتجاه أعداء مشتركين (طالبان، الإرهاب...) والملاحظ هو أن أمريكا لا تطلق صفة الإرهاب الإسلامي على الشيشانين لهذا يمكن لروسيا أن تقبل بالتواجد الأمريكي إذا أطلقت لها البد في الشيشان. في سنة 2000 تم إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوراسية المكونة من كازاخستان، قرعيزيستان طاجاكستان، بيلاروسيا، وروسيا. وفي أكتوبر من نفس السنة أطلقت إتفاقية الأمن الجماعي إضافة إلى أرمينيا وهذه المبادرة مرتبطة بالقضية الأفغانية.

يرتبط التقارب الروسي/الإيراني بالقضية الإيرانية، حيث تعتبر إيران التواجد الأمريكي في أفغانستان موجه ضدها، انطلاقا من ذلك تم في سنة 2000 عقد برنامج تعاون نووي بين روسيا وإيران وفي 27 فيفري 2005 تم إبرام اتفاق روسي/إيراني تلتزم فيه روسيا بتموين إيران باليورانيم المخصب.[1]

تقوم الإستراتيجية الصينية في المنطقة على عدم السماح للولايات المتحدة أو حلفائها بمحاصرتها، إلا أن تايوان تستفيد من الدعم الأمريكي لذلك فعلى الصين أن تعمل على عدم التواجد الأمريكي في آسيا الوسطى. بالنظر إلى الحاجيات الطاقوية الصينية المتزايدة، فهي تباشر استثمارات في آسيا الوسطى وهي تعتبر روسيا كحاجز أمام الولايات المتحدة لذلك فهي تقر بالقيادة الروسية في آسيا الوسطى. في سنة 1996 تم إنشاء مجموعة شنغهاي بمبادرة صينية/روسية وتم دخول كل من طاجاكستان قرعيزستان، كازاخيستان، أوزباكستان في 2001 وهذا بهدف معالجة المشاكل الحدودية ومكافحة الإرهاب و الحركات الانفصالية و التطرف.[2]

ثانيا: مشروع نابوكو" Nabucco "

يسمح المشروع بنقل الغاز الطبيعي المستخرج من الدول المحيطة ببحر قزوين نحو أوربا وهذا عبر تركيا، وتعتبر الولايات المتحدة المشروع المخرج الأوربي من مخاطر الهيمنة الروسية (Gazprom). في حين اعتبرت روسيا أن (نابوكو Nabucco) مشروع معادي للمصالح الروسية في المنطقة لذلك قامت بالتحرك وفق اتجاهين: فمن جهة عملت Gazprom على إبرام عقود طويلة المدى على مجمل الغاز المتوفر في المنطقة. ومن جانب آخر أقامت خط غازي يمر عبر روسيا ينقل غاز بحر قزوين و الغاز الروسي والذي يمتد من روسيا إلى بلغاريا في البحر الأسود (Projet South Stream) والذي يعمل على تفريق المنادين بمشروع نابوكو Nabucco.[3]

---

[1]- **Ibid**. p.47.
[2]- **Ibid**.
[3]- Claude MANDIL, **op.cit**., p. 22.

لقد كان مشروع نابوكو Nabucco ترجمة لمثل روسي يقول:

" On a reveillé l'ours qui dormait paisiblemet ,et le voila qui saccage la foret "

إذا حكم على المشروع بالموت قبل أن يولد، فعمليا لا يمكن الاستثمار في مشروع بهذا الحجم إلا إذا كانت هناك ضمانات بنقل الغاز الطبيعي على المدى الطويل، وحسب إحصاءات الحكومة الأمريكية حول التوزيع العالمي لمخزونات الغاز المثبتة خلال عام 2008 فإن دول بحر قزوين لا تتجاوز 2% من الاحتياطات العالمية من الغاز. يضاف إلى ذلك الأرقام المقدمة من قبل السلطات في أذربيجان والتي تؤكد بأن المشروع لا يستطيع أن ينقل في أحسن الحالات 20 مليار م^3 في السنة من عاز أذربيجان وتركمانستان. إذا فبناء مشروع على هذه التقديرات لا يعد عقلانيا، ولا يمكن إطلاق المشروع إلا إذا تم نقل غاز بحر قزوين إضافة إلى الغاز الروسي أو الإيراني أو الاثنين معا، بعبارة أخرى فإن انطلاق المشروع مرهون بموافقة العملاق الروسي وباعتبار أن هذا الأخير يستعمل الغاز الطبيعي كورقة سياسية اتجاه أوربا فإن مستقبل المشروع يبقى مجهولا.[1]

إن رفع كمية الغاز يقتضي إنجاز مشروعين تكميليين: الأول يربط بين تركمانستان وأذربيجان من خلال بحر قزوين (Gazoduc transcaspien) والذي يضيف 20 مليار م^3. و الثاني ربطه بالطرق من خلال إقامة Gazoduc بطول 550 كلم لنقل الغاز عبر تركيا. تتلاشى الأهمية الاقتصادية للمشروع إذا لم يكن قادرا على تأمين العرض من الغاز، ويجب الإشارة إلى أن الإتحاد الأوربي والمؤسسات المالية الدولية قدمت مساعداتها المالية للمشروع (جدول يوضح تكاليفه).[2]

الفرع الثالث: العلاقة مع دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا

تمتلك دول الخليج الفارسي (البحرين، إيران، الكويت، قطر، السعودية، الإمارات) لوحدها ما يزيد عن 57% أي نصف احتياطات البترول في العالم، وتنتج منطقة الشرق الأوسط 31% من البترول العالمي يضاف إلى ذلك فإن ليبيا تنتج 40 بليون برميل والجزائر 12 بليون برميل. كذلك فإن منطقة الخليج الفارسي تمتلك ما يقارب 2400 تريليون م^{3}من احتياطات الغاز، أي ما يمثل 45% من الغاز العالمي. ويتوقع للجزائر أن تمتلك 161 ترليون م^{3}وليبيا 52 م^3.[3]

---

[1]- **Ibid**. p.23.

[2]- Zaki LAIDI, **La solidarité comme moteur de la politique énergétique Européenne**, centre d'études Européennes, p.12.
http://www.wec-france.org/DocumentsPDF/RECHERCHE/69-Article.pdf

[3]- Paul BELKIN, the European union's energy security challenges, CRS report for congress, January 2008, p.17.
http://www.fas.org/sgp/crs/row/RL33636.pdf

إن تبعية أوربا للشرق الأوسط وشمال إفريقيا تبلغ 30% من البترول المستورد، و15% من الغاز الطبيعي. وقد استوردت أوربا في 2005 ما يقارب 3،1 مليون برميل في اليوم من البترول من المنطقة حيث أن أكبر نسبة من البترول تأتي من السعودية ثم ليبيا فإيران، أما الإمدادات الأولية من حيث الغاز الطبيعي فتأتي من الجزائر.

يبقى أهم تطور بالنسبة لأوربا في المنطقة هو نمو إنتاج الغاز الطبيعي المسال GNL فأوربا تستهلك حاليا ما يقارب 8% من مجموع إنتاجه. وقد مثل GNL في سنة 2005 ما قيمته 15% من الغاز الأوربي المستورد. أهم مصادر نقل الغاز المسال إلى أوربا تأتي من الجزائر، مصر، عمان، قطر. حيث تعتبر الجزائر ثالث اكبر مصدر ل GNL، فتقريبا مجمل غازها يذهب إلى أوربا، وفي 2006 وقعت Sonatrach عقد لمدة 20 سنة لتموين GNL مع الشركة الإسبانية Endessa.[1]

تطورت علاقات الإتحاد الأوربي مع دول المنطقة عبر سنوات، فتعززت مع دول شمال إفريقيا في 1995 من خلال إنشاء شراكة أورو–متوسطية للطاقة، وتم أيضا إنشاء مجلس التعاون الخليجي الأوربي مع دول الخليج الفارسي وباشر حوار شكلي مع دول منظمة OPEP.[2]

إذا كان الإتحاد الأوربي جاد في خفض تبعيته لمصدر أو ممون معين فعليه أن يلتفت إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

الفرع الرابع: دور تركيا

تجعل الجغرافيا من تركيا بلد عبور خاص ومهم فهي تستطيع تزويد أوربا بالمحروقات القادمة من روسيا، دول بحر قزوين، إيران، العراق، الشرق الأوسط. وبالنظر إلى موقعها الجغرافي على هامش أوربا/آسيا تسعى تركيا إلى لعب دور المحور الطاقوي_ le pivot énergitique_بخصوص المحروقات. فقد أصبح النقل الطاقوي نشاطا اقتصاديا مهما ومصدر كبير للخزينة. حيث يعتقد البعض أن فتح أنبوب البترول (BTC) (Oléoduc:Baku,Tbilissi,Ceyhan) في سنة 2006 يجعل من تركيا فاعل طاقوي حقيقي، في حين يعتقد آخرون أنها ليست سوى تقاطع طرق النقل الطاقوي مثل اليونان وبلغاريا.[3]

ترتكز الإستراتيجية التركية إلى الحصول على دور مكان السوق، حيث أنها تشتري الغاز القادم إلى إقليمها، تستهلك ما تحتاج منه وتبيع الباقي بالفائدة إلى المستهلكين الأبعد جغرافيا خاصة اليونان وإيطاليا و المستخدمين المحتملين لأنبوب نابوكو Nabucco .

---

[1]- **Ibid**. p.18.
[2]- **Ibid**. p.19.
[3]- Guillaume NICAISE, séminaire de politique et marché internationale de l’énergie, 2011, pp.13,14.
http://guillaumenicaise.com/Essais/La%20position%20de%20pivot%20energetique%20de%20la%20Turquie.pdf

إذا فتركيا تريد أن تستفيد من موقعها الجغرافي لشراء الغاز بأفضل الأسعار، كذلك فهي تريد أن تجعل من نشاط النقل أداة لتحقيق الدخل، وأكثر من ذلك فمن حق تركيا أن تطور سوق على المدى القصير في إقليمها مثل ما يحدث في أوربا.[1]

إن قرب تركيا من دول غنية بالغاز الطبيعي كأذربيجان، كازاخيستان، إيران، توركما نستان، وحتى مصر يجعل منها زبون مفضل لتحقيق الأمن الطاقوي الأوربي. فعلى المستوى الجيواقتصادي فإن لأوربا مصلحة في تنويع مصادر التموين الطاقوي وبالتالي تخفيف تبعيتها اتجاه الدبلوماسية الطاقوية الروسية ويضاف إلى ذلك سعي تركيا إلى منع روسيا من أن تصبح المورد الوحيد للمحروقات في المستقبل.[2]

المبحث الثالث: السياسة الطاقوية الأوروبية

يتناول هذا البحث دراسة السياسة الطاقوية كآلية للمقاربة الأوربية في اتجاه تحقيق الأمن الطاقوي. وهذا بمعالجة المراحل التاريخية التي مرت بها وتأثيرات مختلف العوامل (داخلية، خارجية) التي ساهمت في بلورتها. إضافة إلى أهم المبادئ الموجهة لهذه السياسة في سبيل بناء إستراتيجية مشتركة لمواجهة مختلف التحديات الطاقوية، خاصة تلك التي تعمق التبعية الخارجية للإتحاد الأوربي. لذلك فهذا الأخير مدعو إلى إدماج البعد الطاقوي كعامل مهم في العلاقات الخارجية الأوربية، وما يقتضيه ذلك من تبني مقاربة مشتركة وشاملة تأخذ بعين الاعتبار متطلبات تحقيق الأمن الطاقيوي الأوروبي.

المطلب الأول: تطور السياسة الطاقوية الأوروبية

الفرع الأول: العوامل المؤدية إلى بناء سياسة طاقوية مشتركة

أولا: تحولات البيئة الطاقوية للإتحاد الأوربي

تعتمد اقتصاديات الدول المعاصرة على تدفقات الطاقة وبحكم عامل الندرة من جهة والعوامل الجيوبوليتيكية من جهة ثانية وجدت بعض الدول نفسها تابعة في المجال الطاقوي والتي هي في أغلبها دول صناعية.

من المهم تحليل وضعية الدول الأوربية في مجال الطاقة من أجل فهم التحديات التي تواجهها. وأهم من ذلك يتعين التفرقة بين *المخاطر قريبة المدى* والتي تقتضي الاحتراز من انقطاع الإمدادات المفاجأة مهما كان مصدرها طبيعي، سياسي، اقتصادي... *والمخاطر بعيدة المدى* والتي تختلف عن الأولى لأنها تتعلق بإشكالية استجابة الإنتاج العالمي من الطاقة لارتفاع الطلب عليها.

---

[1] - Claude MANDIL, **op.cit**., p.25.

[2]- Guillaume NICAISE, **op.cit**., p.8.

إن أهم مشكل يطرح على هذا المستوى سواء بالنسبة للدول المستهلكة التي تخشى انقطاع الإمدادات أو الدول المنتجة التي تهدف إلى تحقيق أمن الطلب هو تحد على المدى الطويل يتعلق بإشكالية عدم اليقين حول المستقبل الطاقوي.[1]

لقد شهدت البنية الطاقوية للإتحاد الأوربي تغيرات كبيرة، على غرار تلك التي مست البيئة الدولية وهذا راجع إلى عدة عوامل تتعلق أصلا بالتحول الذي عرفته المنظومة الاقتصادية الدولية.

يعتبر السوق الأوربي للطاقة أكبر سوق جهوي في العالم، حيث يتضمن 500 مليون مستهلك، وحوالي 20 مليون مؤسسة. كذلك فأوربا ثاني أكبر مستورد للطاقة. وبالنظر إلى التبعية المتزايدة للإتحاد الأوربي من حيث الواردات وظهور دول جديدة مستهلكة للطاقة، و كذا ارتفاع أسعار الطاقة و المشاكل الدولية التي يطرحها موضوع الأمن الطاقوي كالتغير المناخي و الفقر الطاقوي، فإن الإتحاد الأوربي يشهد تحولات جوهرية على مستوى بنائه الطاقوي.[2]

إن اتساع حجم السوق الأوربي للطاقة لا يعد مشكلا ولا حتى ارتفاع نسبة الواردات الطاقوية، ففي الاقتصاديات الكلية والمفتوحة استيراد الطاقة لا يعد مشكلا في حد ذاته، لأن تحقيق الاكتفاء الذاتي الطاقوي التام غير ممكن في معظم الدول المتقدمة، حيث يعتبر الاقتصاد الياباني من بين الاقتصاديات التي تحقق نسب نمو كبيرة وهذا بالاعتماد شبه الكلي على الاستيراد لتلبية حاجياتها الطاقوية.

ثانيا: ارتفاع حجم التبعية للواردات الطاقوية

يمكن تحديد عناصر التبعية الأوربية في مجال الطاقة من خلال مؤشرات عديدة، فأوربا تعتبر المنطقة الأكثر عجزا على المستوى العالمي انطلاقا من معادلة حجم الإنتاج مقارنة بحجم الاستهلاك.

يختلف هيكل الإنتاج الطاقوي الأوربي عن نظيره العالمي. حيث تشهد حصيلة الطاقات الأحفورية انخفاضا لافتا خاصة في مجال البترول. في حيين أن نسبة الطاقة النووية مرتفعة أربع مرات، والطاقات المتجددة مرتين مقارنة بالمعدل العالمي.

أما بنية الاستهلاك الطاقوي فهي مساوية لحجم الاستهلاك العالمي فيما يخص البترول والغاز الطبيعي و الطاقات المتجددة، في حين تبقى نسبة الفحم منخفضة نسبيا. أما الطاقة النووية فتمثل أكثر من الضعف على المستوى العالمي.[3]

---

[1] - Claude MANDIL, **op.cit**., p.4.

[2] - **Ibid**. p.6.

[3] - Jacques BOURRINET, **quelle politique énergétique pour l'union Européenne**, RAE, 2006, p.725.
http://www.cerium.ca/IMG/pdf/quelle_politique_energetique_pour_l_union_europeenne.pdf

لا يلبي الإنتاج المحلي للطاقة إلا ما قيمته 44% من احتياجات الإتحاد الأوربي، أما نسبة التبعية للأسواق الدولية فهي جد مرتفعة حيث تقدر نسبة البترول ب75%، أما الغاز الطبيعي فيحتل 50% في حين يحتل الفحم 40%. وحسب التقديرات المستقبلية فإن نسبة التبعية في السنوات القادمة ستفوق 90% من البترول و80% من الغاز الطبيعي و66% من الفحم.

يتفاوت حجم التبعية الطاقوية في الإتحاد الأوربي من دولة إلى أخرى وهذا بسبب التفاوت في امتلاك الموارد الطاقوية كالبترول، الغاز الطبيعي، والفحم، الطاقة النووية، والطاقات المتجدد. ومن جهة ثانية حجم الاستهلاك الوطني.[1]

شكل رقم 05: الطلب الطاقوي على الطاقة في افاق سنة 2025

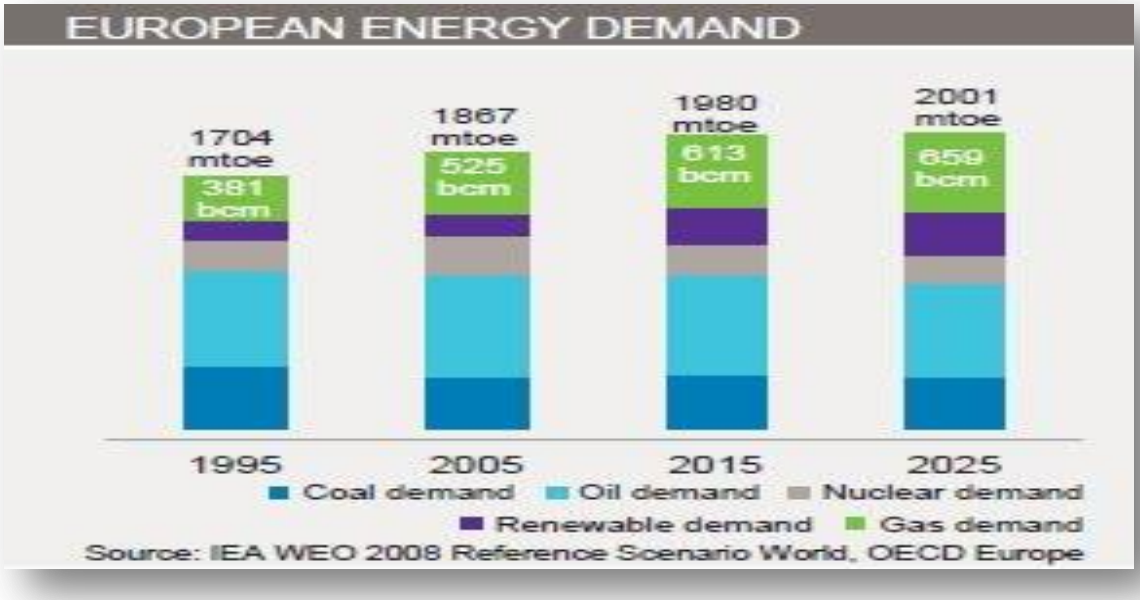

Source: AIE(WEO) 2008 Reference Scenario World. OECD EUROPE.

الفرع الثاني: تطور السياسة الطاقوية الأوربية

تعرف الدولة على أنها كائن برغماتي أناني وعقلاني يحركها منطق واحد هو منطق الربح والخسارة. فهي تسعى إلى تحقيق مصالحها بطرق سلمية (الدبلوماسية) أو بطرق عنيفة (الحرب)، فالحرب تبدأ عندما تفشل السياسة. لكن الحرب أيضا هي مواصلة للسياسة بطرق أخرى. ويكون إعلان الحروب

[1] - **Ibid**. p.726.

وإنهاؤها أيضا وفق هذا المبدأ أي مبدأ الربح والخسارة. وكذلك كانت الحرب العالمية الثانية وقبلها الأولى وكل الحروب التي شهدنها البشرية.

تاريخيا كانت الطاقة أحد الركائز الأساسية لبناء الإتحاد الأوربي، فبعد ستة سنوات عن نهاية الحرب العالمية الثانية1951 أعلنت ستة دول أوربية أن مصلحتها واحدة، وأن تكوين جماعة أوربية هو الكفيل بتحقيق أهداف الدول الأوربية، فقد أدرك الآباء المؤسسون أهمية التعاون من أجل البناء. ولا يتم بناء قارة مدمرة إلا من خلال اقتصاد قوي، وهذا الأخير لا يمكن بناؤه إلا بواسطة تدفقات الطاقة التي تعتبر شريان الاقتصاديات المعاصرة.

أولا: مكانة الطاقة في الاتفاقيات الأوربية

1/- الاتفاقية المؤسسة للمجمع الأوربي للفحم والصلب عام 1951 (CECA)

تبنى الاتفاقية على فكرة أساسية تقضي بإنشاء سوق مشتركة للفحم و الصلب، حيث تقر المادة الثالثة أن الإمداد المنتظم للسوق المشتركة يعتبر من الأهداف الأساسية للمجمع، و الملاحظ أنه قد تم ولأول مرة استخدام مفهوم أمن الإمدادات وأصبح الحصول على الطاقة بسعر معقول هدف أساسي للمجمع.

يعتمد تحقيق هذا الهدف على مجموعة من الآليات كإلغاء الحواجز التجارية و الممارسات التمييزية و مراقبة مساعدات الدول. وقد تم منح هذه السلطات إلى هيئة عليا (السلطة العليا) يتم تموينها من خلال الاقتطاعات من إنتاج الفحم والصلب. ما يميز هذه الهيئة هو أنها تمتلك صلاحيات حقيقية تتجاوز الدول وموارد تموينية خاصة تقتطع مباشرة من الإنتاج. وقد كانت الهيئة تمثل المجمع في المنظمات الدولية وتعقد الاتفاقيات الدولية.

ما يجب الإشارة إليه هو أن مورد الفحم والصلب كانت تتوفر عليه أساسا الدول الستة الموقعة ومجمل الموارد التي تغطيها الاتفاقية كانت توجد في المجمع وليس خارجه كما هو الحال اليوم، الشيء الذي يفسر أن مهندسو الاتفاقية لم يتوقعوا البعد الدولي في سنة 1951.[1]

2/- الاتفاقية المنشئة للجماعة الأوربية للطاقة الذرية عام1957(EURATOM)

تجسد هذه الاتفاقية التطور التقني الذي بلغته أوربا وبالتالي فإن طابعها تقني إلا أن هذا لا يلغي خصائص أخرى لها تجارية كأن تبدي رأيها حول مشاريع الاستثمار وتشجيع التعاون الصناعي. كذلك

[1]- Sami ANDOURA et autres, **vers une communauté Européenne de l'énergie : un projet politique** , Juillet 2010, p.8 . http://www.notre-europe.eu/media/etud_energie_fr.pdf?pdf=ok

فإن الاتفاقية قد أنشأت سوق محلية للمنتجات النووية. وأخيرا فالاتفاقية تتضمن فصل كامل حول السياسة المشتركة المتعلقة بالتموين في المجال النووي.[1]

من خلال المادة (52) من الاتفاقية فإن هذه السياسة المشتركة ترتكز على محورين أساسيين: فهي من جهة تمنع جعل بعض المستخدمين في وضعية مميزة، وإنشاء وكالة للإمدادات من جهة أخرى والتي تتمتع بصلاحيات هامة، إلا أنه تم استخدامها بصفة جزئية حيث نقص الاهتمام بالطاقة النووية في العديد من الدول الأعضاء، فبعضهم قرر التخلي تدريجيا عنها والأمر الذي يوضح أن ميادين مثل البحث والسياسة الصحية و الأمن بقيت النشاطات الرئيسية للاتفاقية.[2]

3/- الاتفاقية المنشئة للجماعة الأوربية

كان يجب الانتظار حتى سنة 1992 بتوقيع اتفاقية Maastricht. حيث يتم ظهور موضوع الطاقة ولبلوغ الأهداف العامة المسطرة في المادتين 2و3 من الاتفاقية و التي تحدد ميادين النشاط، فالسياسة الطاقوية تعتبر فنفس المستوى من الأهمية مع التدابير المتخذة في مجال الأمن المدني والسياحة.

ما يعاب على الاتفاقية أنه مقارنة بمجالات أخرى مثل سياسة حماية المستهلك و البيئة فهي لا تتضمن أدوات تسمح بتحقيق الأهداف المسطرة، الالتزامات، الإجراءات الخاصة بالعمل الجماعي في مجال الطاقة. تمنح المادة 95 من الاتفاقية المتعلقة بتحقيق الانسجام تدابير وقواعد في مجال تنسيق السياسة الاقتصادية قاعدة قانونية تسمح بتطوير هذه السياسة الطاقوية.[3]

4/- اتفاقية لشبونة

بالرغم من المعارضة السياسية التي تشهدها المفوضات حول اتفاقية لشبونة الجديدة، فإن الطاقة حاضرة بصراحة في المادة الرابعة من الاتفاقية حول نشاط الإتحاد الأوروبي (TFUE) باعتبارها مصلحة مشتركة للإتحاد الأوربي.

تتضمن المادة (194) الأهداف الرئيسية الأربعة لسياسة الإتحاد في مجال الطاقة، هذه الأهداف يجب أن تحقق في إطار الدول الأعضاء، ويعتبر النص النهائي للعنوان المخصص للطاقة هو نتيجة التوافق الحاصل بين احترام السيادة الوطنية للدول على مواردها و الضريبة على الطاقة من جهة والأهلية المشتركة بين الدول الأعضاء والإتحاد من جهة أخرى.

مع ذلك فإن الإتحاد لا يستطيع أن يجبر دولة على الاستثمار في نوع معين من الطاقة من أجل تلبية حاجات الدول الأخرى بهدف تحقيق امن الإمدادات على المستوى الأوربي.

---

[1]- **Ibid**. p.9
[2]- **Ibid**.
[3]- **Ibid**. p.11.

تتكفل المفوضية العليا للإتحاد الأوربي من أجل السياسة الخارجية والأمن المشترك بضمان الانسجام بين مختلف جوانب النشاط السياسي الخارجي وللقيام بذلك تم منحها ميزانية خاصة، غير أنها غير مؤهلة لكل سياسات الإتحاد الأوربي في بعدها الخارجي خاصة في مجال البيئة والطاقة.[1]

ثانيا: المبادرات الأولى نحو سياسة طاقوية مشتركة

بالنظر إلى الهشاشة الأوروبية في مجال الطاقة فإن الحاجة إلى أمن الطاقة ترجع إلى حدوث أول أزمة في المنطقة العربية عندما أغلقت قناة السويس عام 1956، حيث كانت دول أوربا الغربية تعتمد على استيراد 90% من احتياجاتها النفطية، وكان نحو 75% من وارداتها تأتي من الشرق الأوسط عبر شرقي القناة.

لقد أحدثت هذه الأزمة ثغرات كبيرة في الاقتصاد الأوربي، ولمواجهة ذلك قامت دول منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي بتبني إجراءات مشتركة للتخفيف من آثار الأزمة.[2]

أما المبادرة الثانية فكانت إثر ارتفاع أسعار البترول وأزمة الإمداد التي أحدثها الصراع العربي الإسرائيلي سنة 1967، ففي سنة 1968 قامت المفوضية الجديدة بنشر الخطوط الأولى الموجهة لسياسة طاقوية مشتركة قصد ترقية العمل المشترك لضمان أمن الإمدادات وكذا إنشاء سوق مشتركة للطاقة.

قام المجلس الأوربي في سنة 1972 بتبني لائحتين، تتعلق الأولى بضرورة إعلام الدول الأعضاء المفوضية بوارداتها من المحروقات، والثانية تتعلق بتوكيل المفوضية مهمة إنجاز مشاريع إستثمارية ذات المصلحة المشتركة في مجال البترول والغاز الطبيعي والكهرباء.[3]

الهزة الثانية التي أصابت الاقتصاد الأوربي جاءت نتيجة الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة 1973 أين ارتفعت أسعار البترول أربع مرات ثم مرتين عام1979 نتيجة الثورة الإيرانية. لقد عززت حرب 1973 الموقف التفاوضي للدول العربية المنتجة للنفط عندما رفضت مقترح الشركات العالمية الذي يقضي برفع نسبة الزيادة إلى15% لكي يصبح سعر البترول 3.46 دولار أمريكي وطالبت الدول العربية بأن تكون الزيادة 100%. [4]

كرد على الأزمة البترولية لعام 1973 تم تبني تدابير أولية ضمن (OCDE)خاصة بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة AIE بهدف أولي هو تنسيق التدابير الواجب اتخاذها في وقت أزمات الإمداد البترولي.

---

[1]-**Ibid**. p12.

[2]- حسين عبد الله، **مستقبل نفط العرب** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000) ، ص .16.

[3] - Sami ANDOURA et autres, **op.cit**., p.19.

[4]- حسين عبد الله، **نفس المرجع**، ص .21.

إن الحصار الذي مارسته الدول العربية على البترول عام1973 وضع الطاقة في الصف الأول للانشغالات الأوروبية، ولكن هذا لم يؤدي إلى سياسة مشتركة في مجال الطاقة بحيث أن المفوضية الأوربية اقترحت على الدول الأعضاء التحرك في إطار *التضامن الجماعي* الذي أدركت الدول الأوربية اليوم أن تحقيق الأمن الطاقوي الأوربي مرتبط بمدى قدرة الدول الأوربية التطبيق الفعلي لمفهوم التضامن الطاقوي الجماعي.

أصبح على الدول الأوربية بعد هذه الأزمات أن تقيم إستراتيجية طاقوية انطلاقا من ظروفها الذاتية وبالفعل فقد قامت في سنة 1974 بتكوين سياسة مشتركة تستهدف تخفيض استهلاكها وارداتها تدريجيا من الطاقة خاصة البترول وزيادة الموارد الذاتية في فترة أقصاها 1990، وبالفعل نجحت في تخفيض وارداتها من الطاقة ما عدا إيطاليا، كما نجحت دول أوربا الغربية في تحقيق الهدف الذي وضعته عام 1973 المتضمن تخفيض اعتمادها على النفط من 63% من الطاقة المستخدمة إلى 48%عام 1985.[1]

إلى غاية عام 1977 قامت المجموعة الأوروبية بتطوير *نظام طوارئ خاص* وهذا بتبني قرارين: الأول يتعلق بالصادرات من البترول الخام والمنتجات البترولية لدولة عضو إلى دولة أخرى في حال صعوبات التموين. أما الثاني فيحدد هدف مشترك لتخفيض الاستهلاك الطاقوي الأولي فيحال صعوبات التموين بالبترول الخام و المنتجات البترولية.

وفي عام 1986 مع الكارثة النووية تشرنوبيل Tchernobyl خرج المجلس الأوربي بتبني مجموعة من النتائج المحددة لأهداف في مجال السياسة الطاقوية لأفق 1995 بالتذكير مرة أخرى على ضرورة *وفرة الطاقة الآمنة (l'énergie sure)* بكميات كافية وبقاعدة اقتصادية معتبرة يبقى شرط ضروري لمتابعة أهداف اقتصادية واجتماعية للجماعة والدول الأوربية الأعضاء.[2]

ثالثا: إنشاء سوق محلية للطاقة

لا تستطيع أي دولة أن تضع تصور سياسية طاقوية دون أن تضع ضمن أولوياتها تحقيق المعادلة التالية: **تأمين التزود المستمر بالطاقة وبأسعار معقولة للاقتصاد والسكان، وهذا لا يتم إلا من خلال سوق داخلية حقيقية للطاقة.**

يعتبر AUE(l'acte unique européen) لسنة 1986 بادرة مهمة لإعداد سياسة طاقوية وتطوير سوق محلية للطاقة في اوربا ،وكذا برنامج المفوضية الأوربية الهادف إلى إنشاء سوق محلية قبل 1992

[1]- **نفس المرجع**، ص .13.

[2]- **نفس المرجع**، ص .162،163.

والمفصل في الكتاب الأبيض بعنوان _ إنجاز سوق محلية_ والذي ساهم في إدخال قطاع الطاقة في الإطار العام لسوق محلية للإتحاد.

لاحقا قامت المفوضية بإعداد وثيقة عمل حول _ السوق المحلية للطاقة_ والتي افترضت آليات للحد من الحواجز، وهذه الخطوة يمكن أن تعتبر الخطوة الأولى لتحرير سوق الطاقة وساهمت في إعداد مجموعة من اللوائح في المجال الطاقوي في بداية 1990 إلا أنها اقتصرت على مجال الشفافية في أسعار الغاز والكهرباء ونقل الغاز والكهرباء إلى الشبكات الرئيسية، والتطوير التدريجي لبعض القطاعات المرتبطة بالمحروقات.[1]

في سنة 1992 قامت المفوضية بتكوين فريق عمل خاص بسوق محلية للطاقة، ثم في سنة 1995 قدمت الكتاب الأخضر الذي يحدد دور المجموعة الأوربية في مجال الطاقة قصد الاستجابة لمطالب المستخدمين المحليين والصناعيين بتكلفة معقولة "انطلقت أوربا في عملية تحرير أسواق الكهرباء والغاز منذ منتصف التسعينات بناءا على التشريع الذي سمح بدخول معاملين جدد إلى السوق، لفتح القطاع للمنافسة كان يجب الفصل بين وظائف النقل الاحتكار الطبيعي للدولة وعمليات الإنتاج والبيع".[2]

تتم عملية تحرير الأسواق بطريقة تدريجية وعلى عدة مستويات من حيث المستهلكين وهذا بالشروع في الانفتاح الجزئي للأسواق الوطنية على المنافسة. تبنى الإتحاد الأوربي سياسة فتح الأسواق وذلك عن طريق التراجع عن سياسة الحماية وبناء سوق موحدة للغاز والكهرباء تتسم بالمنافسة والجودة وهذا ما بدا جليا من خلال سياسة خفض الأسعار بالإضافة إلى تطوير أمن الإمدادات بواسطة التنافسية. وهدف هذه الإستراتيجية هو إعطاء الحرية للمستهلك الأوربي في اقتناء احتياجاته من أي مورّد أوربي في مجال الغاز والكهرباء.

أكد المجلس الأوربي في لشبونة 2000 على ضرورة تسريع عملية إنجاز سوق محلية للغاز والكهرباء وقد أعطت اللوائح الثانوية لسنة 2003 نبض جديد بمطالبتها تحرير الأسواق الوطنية للغاز والكهرباء قبل تاريخ 1جويلية 2004 فيما يخص المستهلكين الكبار وتاريخ 1جويلية2007 بالنسبة لعموم المستهلكين إلا أن تحرير السوق في سنة 2005 لم يبلغ سوى 66% بالنسبة للكهرباء و57% بالنسبة للغاز.

باشرت المفوضية الأوربية تحقيقا قطاعيا واسعا في قطاع الطاقة في سنة 2005 وتم نشره في يناير 2007 بحيث خرج التحقيق بالنتيجة التالية: لقد أدى سوق الكهرباء والغاز إلى توتر المستهلكين والمؤسسات وهذا بسبب ارتفاع أسعار الطاقة.[3]

---

[1] - Sami ANDOURA et autres, **op.cit**., p.20.
[2]- **Ibid**. p.21.
[3] - **Ibid**. pp.22,23.

رابعا: النقاش الطاقوي الجديد وتبني حزمة الطاقة/المناخ

إن مختلف التحديات والأزمات التي واجهت الأمن الطاقوي الأوربي دفعت الإتحاد الأوربي إلى مناقشة سياسة عامة حول الطاقة وهذا في قمة– Hampton– في سنة 2005 حيث شهدت ميلاد مقاربة جديدة ديناميكية وطموحة لسياسة طاقوية أوربية في مبادرة المفوضية في الكتاب الأخضر "إستراتيجية أوربية من أجل طاقة آمنة تنافسية ومستدامة".

قامت المفوضية في شهر يناير 2007 بنشر الحزمة التشريعية حول الطاقة والتغير المناخي، وتبناها المجلس الأوربي لاحقا بهدف إعداد سياسة شاملة للطاقة في أوربا إلى غاية 2006. ترتكز هذه السياسة الطاقوية على ثلاث محاور أساسية: تحسين أمن الإمدادت، ضمان تنافسية الاقتصاديات الأوربية ووفرة الطاقة بسعر معقول، ثم ترقية التنمية المستدامة ومواجهة التغير المناخي.
كما قام المجلس في مارس 2007 بالتأكيد على ضرورة إتمام تحرير أسواق الطاقة قبل جويلية 2007 والتطبيق الكامل للقواعد المشتركة للسوق المحلي، وأكد على ضرورة تبني آليات تشريعية إضافية وساهم هذا في تبني المجلس للحزمة التشريعية الثالثة حول سوق محلية للطاقة في جوان 2009 .
مع ذلك لا تزال كل الدول الأوربية تقريبا تنتهك أجزاء عديدة من هذا التشريع الأوربي في مجال الغاز والكهرباء خاصة الحزمة التشريعية الثالثة لسنة 2003.[1]

المطلب الثاني: توجهات السياسة الطاقوية الأوربية

إن التحديات الراهنة التي يواجهها الإتحاد الأوربي جعلت من المسائل الطاقوية في قلب الانشغالات الأوربية، فأوربا حتما قد دخلت في بيئة طاقوية جديدة حيث أن أسعار البترول والغاز تضاعفت في السنوات الأخيرة، والتبعية الأوربية للخارج متوقع أن تصل إلى70% في سنة 2030 .
تحدد اتفاقية لشبونة المبادئ الموجهة للسياسة الطاقوية للإتحاد الأوربي بحيث أنها تحدد الإستراتيجيات الأساسية وتتبنى صراحة نظام التضامن الجماعي بين الدول الأعضاء والذي على ضوئه يلتزمون بالتضامن في حالة الأزمات.
في إطار الكتاب الأخضر لسنة 2006 حول: "استراتيجية أوربية من اجل طاقة آمنة تنافسية ومستدامة أين قدم الإتحاد الأهداف الرئيسية كالتالي:

1.الاستمرارية: من أجل مواجهة تغير المناخ وترقية مصادر الطاقات المتجددة والفاعلية الطاقوية
2.التنافسية : من أجل تحسين الفعالية للشبكة الأوربية من خلال بناء سوق محلية للطاقة

[1] - **Ibid**. p.25.

3.أمن الإمدادات: من أجل التوفيق بين العرض والطلب الطاقوي المحلي للإتحاد على المستوى الدولي.[1]

وقد قام رؤساء حكومات ودول الإتحاد الأوروبي في سنة 2007 بوضع مخطط عمل متعلق بالسياسة الطاقوية بين 2007 و2009 تحت عنوان "سياسة طاقوية من أجل أوربا" والذي يهدف إلى خفض انبعاث الغازات السامة وخفض التبعية الأوربية إتجاه الواردات الطاقوية ثم تشجيع تطوير الطاقات المتجددة ولذلك قاموا بأخذ التزامين وهو ما يعبر عنه بصيغة 20-20-20، بتعبير آخر رفع نسبة الطاقات المتجددة بمعدل 20% في المزيج الطاقوي إلى غاية 2020، وخفض انبعاث Co2 إلى مادون 20% من عام 1990 إلى غاية 2020. أما الهدف فهو خفض الاستهلاك الطاقوي العام إلى 20% مقارنة بتوقعات 2020 وذلك باتخاذ تدابير التحسين الهادفة إلى استغلال الطاقة بطريقة ناجعة.[2]

في 10 نوفمبر 2010 قامت المفوضية الأوربية بتقديم الإستراتيجية الطاقوية الجديدة للفترة الممتدة إلى غاية 2020 حيث تسعى من وراء ذلك إلى تعزيز الآليات من أجل بلوغ أهداف الخفض والنجاعة المذكورة سابقا ولذلك حددت الأولويات التالية: إنشاء سوق أوربية للطاقة وما يستلزم ذلك من بنى قاعدية التكلم بصوت واحد في مجال السياسة الطاقوية الخارجية، لعب دور ريادي في المجال التكنولوجي والتطوير في مجال الطاقة ثم أخيرا نشاط المستهلك من أجل طاقة آمنة متداولة ومضمونة.

وفي 20سبتمبر 2011 تبنت المفوضية الأوربية *خارطة طريق* "من أجل أوربا فعالة في استغلال مواردها" حيث توصي فيها بتبني مقاربة شاملة في العديد من الميادين على مستوى الإتحاد الأوربي والدول الأعضاء والتركيز على الموارد التي هي عرضة لطلب وضغط كبيرين وآليات تحقيق ذلك التنظيم مبنية على ميكانيزمات السوق، إعادة توجيه الآليات المالي، وترقية إنتاج واستهلاك مستمرين.[3]

الفرع الأول: إنشاء سوق أوروبية محلية للطاقة

تعتمد المقاربة الأوربية من أجل تطوير سياسة طاقوية مشتركة على إنشاء سوق أوربية واسعة للطاقة والتي ترتكز على آليتين: ترقية التبادل الحر الذي يكفل الحصول على الطاقة ثم ضمان المنافسة الفعالة والتي يتم على إثرها جعل الأسعار في مستوى ثابت ومقبول وضمان الاختيار الحر للمستهلك.

---

[1]- Lorez BOSH et Mecheal RUTUMANN, **Principes directeurs de la politique énergétique** (Berne, BHP- Henser and partner AG, Mai, 2012), p.12.
http://www.endk.ch/media/archive1/aktuelles/EnDK_Principesdirecteursdelapolitiquenergtique_df.pdf

[2]- Nadia HAMOUR, les énergies :Défis d'hier et d'aujourd'hui,Paris,Sorbonne, ellipses, 2008 , p.130.

[3]- Lorez BOSH et Mecheal RUTUMANN, **op.cit**., p.13.

تستجيب عملية توسيع السوق إلى ثلاث أهداف حددتها المفوضية الأوربية وهي: ضمان أسعار تنافسية ومناسبة، بناء اقتصاديات الطاقة ورفع حصيلة الاستثمار في هذا المجال وأخيرا تحسين أداء نظام تبادل النسب لانبعاث Co2 الذي تم وضعه في إطار بروتوكول كيوتو. ولانجاز هذه السوق يقترح الكتاب الأخضر تدابير جديدة كالقانون الأوربي للشبكات الطاقوية، مخطط ربط الشبكات الأوربي، تنظيم أوربي جديد للطاقة والمبادرات الجديدة الهادفة إلى ضمان شروط ملائمة.[1]

إن إنشاء السوق المحلية الأوربية المشتركة لا يهدف إلى إلغاء التنظيمات والتشريعات بل يرمي إلى إدخال أشكال جديدة للتنظيم، في نفس الوقت ليس القصد منه إلغاء إرادات الدول في اختيار مصالحها الخاصة في المجال الطاقوي.[2]

يعتبر موضوع تحديد أسعار الكهرباء والغاز من المحاور الأساسية في إطار بناء السوق الأوربية المشتركة، وفي الإتحاد يلاحظ تفاوت الأسعار من دولة إلى أخرى وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تدخل الدولة والذي يتنافى تماما مع مبادئ النظام الرأسمالي، وهو في الحقيقة محل نقاش واسع في الإتحاد لأنه لا يتوافق مع التشريع الأوربي ويقضي تماما على المنافسة. وبالتالي فهذا المحور"عملية تحديد الأسعار"يعاني من الهشاشة، يضاف إلى ذلك فإن توسيع هذه السوق يحتاج إلى بنية تحتية للربط بين شبكات الدول الأعضاء.[3]

وإذا تحدثنا عن آلية إنجاز هذه السوق، فالمفوضية الأوربية قامت بالتحرك من خلال محورين: الأول يقضي بتزويد هيئات تنظيم القطاع الطاقوي بسلطات وصلاحيات واسعة من خلال التعاون بين الدول الأوربية، وثانيا العمل من أجل تفرقة وإعادة توزيع المؤسسات الطاقوية المسيطرة على السوق سواء المنتجة أو الممونة بالكهرباء والغاز.

ما يلاحظ على هذه الآلية هو طغيان طابع المثالية واللاعقلانية فالعديد من الدول الأوربية وشركاتها الطاقوية تعارض ترك حصة من السوق المحلية لمنافسة أجنبية ومقابل ذلك الدخول في سوق أوربية تنافسية.[4]

---

[1]- Nadia HAMOUR, **op.cit**., p.133.
[2]- **Ibid**. p.134.
[3]- Sami ANDOURA, **op.cit**., pp.41,42,43.
[4]- **La sécurité énergétique en Europe: états et perspectives** (CSS, N°.36, Juin 2008, 3eme année), p.1,2.
http://www.css.ethz.ch/publications/pdfs/CSS-Analysen-36-FR.pdf

الفرع الثاني: تحقيق أمن الإمدادات

إن التغيرات الأخيرة التي ضربت المنظومة الطاقوية الأوربية كالأزمة الاقتصادية وما صاحب ذلك من انخفاض في أسعار المواد الأولية (البترول، الغاز الطبيعي، الفحم) أدى إلى تراجع الطلب العالمي على الطاقة، ثم وفرة الغاز الطبيعي المسال GNL وزيادة إنتاج الغاز الصخري وهذا يعزز مكانة الدول المستهلكة في السوق الطاقوية الدولية على حساب الدول المنتجة. كلها عوامل تعكس تراجع حدة التحديات التي يواجهها أن الإمدادات الطاقوية للوهلة الأولى، إلا أن الحقيقة عكس ذلك تماما فالإتحاد الأوربي يواجه رهانات كبيرة في هذا المجال.

يعتبر تزايد الانشغال الأوربي حول أمن الإمدادات الطاقوية على مستوى الدول الوطنية أو السياسة الطاقوية المشتركة ترجمة لإرتفاع نسبة الواردات من البترول والغاز الطبيعي القادمة من مناطق غير مستقرة سياسي،عسكريا واقتصاديا ،بمعنى أن أمر الانقطاع في التموين وارد خاصة إذا كانت العلاقات الطاقوية الخارجية في اتجاه واحد.

يرتبط تحقيق أمن الإمدادات الطاقوية بمدى إدماجه في إطار سياسة خارجية وأمنية للإتحاد الأوربي PESC فيستطيع الإتحاد من خلال استعمال تأثيره الجماعي في إطار الحوار مع الممونين الرئيسيين أن يضمن شراكة حقيقية على المدى الطويل وعقود تعاون طاقوية خاصة مع: النرويج، روسيا، OPEP دول مجلس التعاون الخليجي، الجزائر، دول خليج غينيا. ولا يتم هذا إلا بالتعاون مع الشركات الأوربية والدول المنتجة للطاقة، من جهة أخرى يتعين على الإتحاد هيكلة بنية تحتية جديدة وبالموازاة مع ذلك يتعين في إطار سياسة طاقوية خارجية تنويع طرق الإمدادات ونقل البترول والغاز في إطار سياسة الجوار للإتحاد الأوربي.[1]

[1] - Nadia HAMOUR, op.cit., p.134.

شكل رقم 06: السياسة الأوربية المشتركة في مجال الطاقة.

Source: Viviane Du CASTEL, « L'Union Européenne, entre indépendance énergétique et vulnérabilités stratégiques », **Sens public**, (Décembre 2011), p.13. Apparu dans le site Internet http://sens-public.org/spip.php?article890

الفرع الثالث: مواجهة التغيرات المناخية

يعتبر التغير المناخي رهان القرن 21 لأنه بقدر معاناة الدول المتقدمة فإن الدول الفقيرة تعاني أكثر ويترجم انشغال المجتمع الدولي إزاء ذلك بالنظر إلى تعدد الاتفاقيات الدولية في هذا الشان.بدءا بالاتفاقية الإطار لعام 1992 التي تهدف إلى حصر انبعاث Co2 عند مستوى يمنع أي إخلال بالنظام البيئي (المادة 2)، كذلك بروتوكول كيوتو الصادر في ديسمبر 1997 والذي دخل حيز التطبيق عام 2005 حيث ينص على أن "الدول المصنعة يجب أن تلتزم بتخفيض انبعاث Co2 إلى 5% في 12 مقارنة مع مستويات 1992، "فهذا الأخير(Kyoto) يشكل حجر الزاوية لنشاط المجتمع الدولي لمواجهة التغيرات المناخية. وقامت المجموعة الأوربية بالتصديق على البروتوكول في 25 أفريل2002 متعهدة بتخفيض انبعاث Co2 إلى 8% في أفق 2012.[1]

[1] - Sami ANDOURA, **op.cit**., p.44.

شكل رقم 07: تطور الغازات السامة بين السنة المرجعية وسنة 2009.

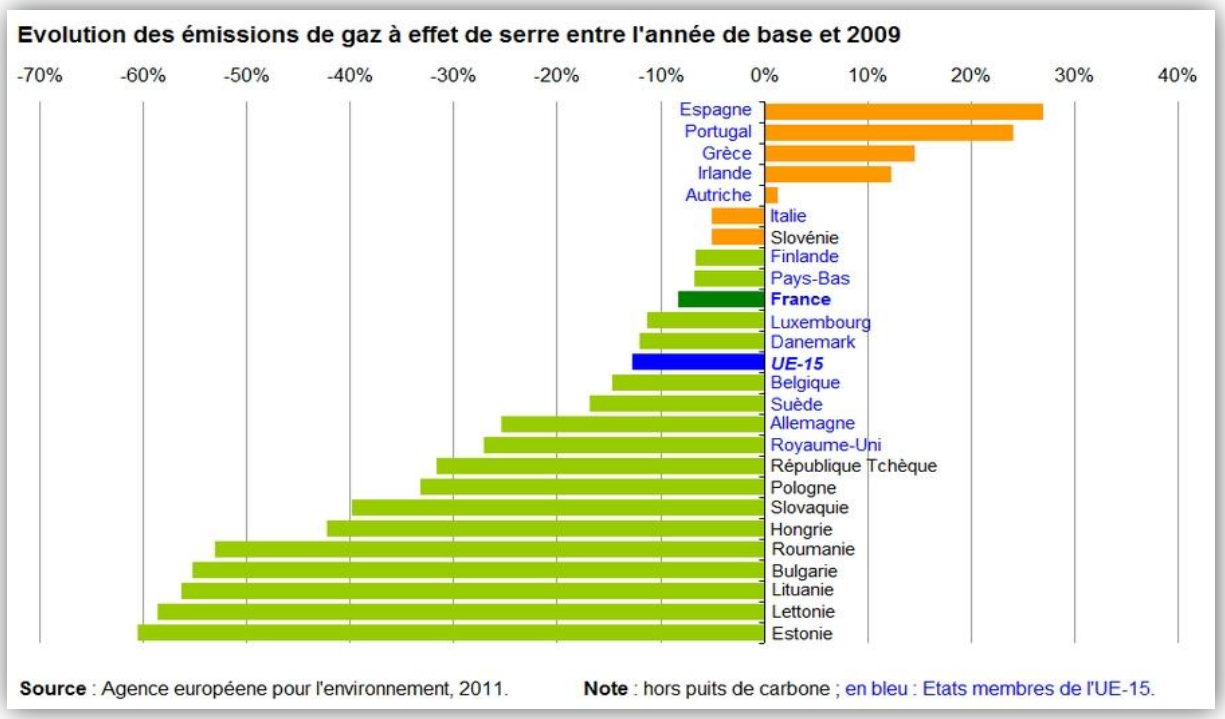

المصدر: الوكالة الأوربية للبيئة، 2011.

شكل رقم 08: الفارق بين الدول الأوربية حول تحقيق اهداف كيوتو.

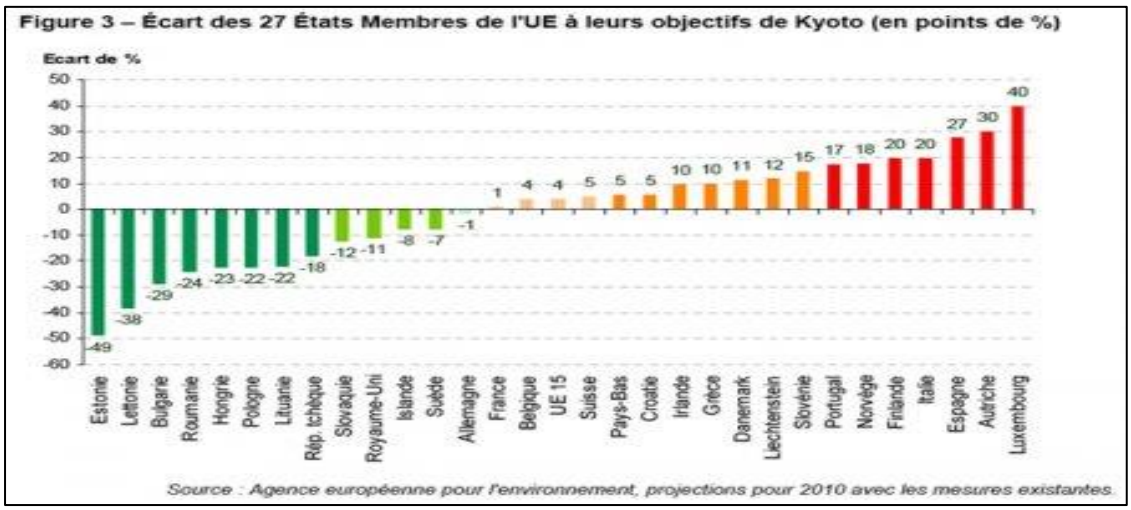

المصدر: الوكالة الأوربية للبيئة، 2011.

تقترح المفوضية الأوربية مجموعة من التدابير للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري وذلك من خلال مخطط عمل يقضي بإقتصاد20% من الطاقة المستهلكة بطريقة أخرى للفترة الممتدة إلى غاية 2020 بمعنى أن الإتحاد يجب أن يعمل وفق خارطة طريق من أجل الطاقات المتجددة. وقد قام الإتحاد الأوربي بعقد اتفاق تلتزم بمقتضاه كل من ألمانيا بتخفيض نسبة 21% المملكة المتحدة 12.5% وفرنسا وفنلندة يمكن أن يمكن أن تثبتا إنبعاثاتهما عند حد معين.

أطلق الإتحاد الأوربي في عام 2005 البرنامج الأوربي للتغير المناخي" European climate change programme" والذي يتضمن العديد من الإجراءات في مجال الموارد المتجددة وكذا إنشاء سوق "حق التلويثDroit à polluer–" في حق المؤسسات. ثم إطلاق نظام نيوليبيرالي – European trading scheme – ETS– الذي يضمن بان ميكانيزمات السوق تسمح بتحقيق نتائج معتبرة في مجال خفض إنبعاثاتCo2 .[1]

المطلب الثالث: البعد الخارجي للسياسة الطاقوية الأوربية

تعتمد الاقتصاديات المعاصرة على تدفقات الطاقة كشرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وباعتبار أن الإتحاد يعاني من تبعية طاقوية خارجية لمناطق غير مستقرة ما يعرض أمن الإمدادات إلى مخاطر حقيقية وأكثر من ذلك فإن الخطر يكمن في استخدام المنتجين والممونين الطاقة كورقة سياسية.

إن تحقيق أمن طاقوي فعلي يكون من خلال المزاوجة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوربي، وهذا لا يعني على الإطلاق منع الدول الأوربية من ربط علاقات خارجية خاصة لضمان أمن الإمداد الطاقوي.[32]

إن الإشكال المطروح على هذا المستوى هو: **كيف يمكن للعلاقات الخارجية للإتحاد الأوربي أن تساهم بفعالية في ضمان أمن التدفقات الطاقوية بأسعار معقولة؟**

تحتاج الدول الأوروبية في إطار علاقاتها الطاقوية الخارجية إلى التحدث بصوت واحد لضمان الفعالية الطاقوية في المفاوضات والحوارات التي تجريها مع الممونين الرئيسيين وهذا باعتبار أن:

- روسيا شريك مهم بالنسبة للإتحاد الأوربي خاصة في مجال الغاز الطبيعي، بالنظر إلى إمكاناتها من حيث الإنتاج والاحتياطات الهائلة التي لم تستغل بعد ونمو السوق الروسية. تتسم العلاقات

[1]- Nadia Hamour, **op.cit**., p.135.

[2] - Le conseil Européen, doc da la commission et du SG/HR, **Une politique extérieure au service des intérêts de l'Europe en matière énergétique**, p.1.
http://www.consilium.europa.eu/ueDocs/cms_Data/docs/pressdata/FR/reports/90083.pdf

3

الأوربية الروسية بالتعقيد بسبب إنقطاعات الإمداد المتكررة وصعوبة النقل وهذا ما يفتح الباب أمام الاستثمارات الأوربية الطموحة في القطاع الطاقوي الروسي شريطة أن تقدم الحكومة الروسية ضمانات للمستثمرين وأن تقوم بتحرير السوق الطاقوية المحلية للمنافسة الدولية.

- يحيط بالاتحاد الأوربي العديد من الدول المصدرة للغاز الطبيعي كالجزائر، السعودية...لذلك فإن تنويع مصادر الإمدادات ضمان لتحقيق الأمن الطاقوي وتفعيل للتنافسية الأوربية.
- إن تبني سياسة خارجية مشتركة يزيد من قدرات الإتحاد على التأثير في الساحة الدولية خاصة في النقاشات الدائرة حول التغيرات المناخية، بالموازاة مع ذلك يجب تشجيع البحث العلمي وتطوير التكنولوجيات والطاقات البديلة. فالحديث بصوت واحد هو الكفيل بجعل الإتحاد يلعب دورا مهما في الساحة الدولية. [1]

[1]- Sophie MERITET, **vers une politique énergétique commune**, p.4,5.
http://meritet.net/uploaded/1319296814.pdf?PHPSESSID=815d7e0e79c37ef916965e0e111debb8

خاتمة الفصل:

كخاتمة للفصل الأول يمكن رصد الاستنتاجات والنتائج التالية:

أولا: توضح التوترات التي تشهدها الأسواق الطاقوية والدولية الأهمية البالغة التي تحتلها الموارد الطاقوية في العلاقات الطاقوية. فالتحديات والمشاكل الطاقوية التي يواجهها الإتحاد الأوربي والمرتبطة في جزء منها بهذه التوترات تدعو إلى التفكير في مستقبل ومصير هذا الكيان في الساحة الدولية.

ثانيا: بالنظر إلى الأزمة الطاقوية التي يشهدها العالم، يعتبر الإتحاد الأوربي بعيد عن تحقيق أمنه الطاقوي. يعكس هذا الأخير بعدين رئيسيين: البعد الداخلي الذي يرتبط بتبني تصور مشترك حول مسائل القطاع الطاقوي الأوربي، والبعد الخارجي وما تقتضيه متطلبات التخفيف من التبعية الطاقوية اتجاه الواردات القادمة من مناطق تتميز بأنها غير مستقرة. مع ذلك يمكن للإتحاد تعزيز مكانته في الساحة الدولية بالعمل في البعدين السابقين، بمعنى استخدام الموارد الداخلية، وتفعيل النشاط الخارجي للسيطرة على مصادر التموين الرئيسية.

ثالثا: يبقى أهم عائق أمام تطبيق مبادئ السياسة الطاقوية المشتركة هو احتفاظ كل دولة بحرية الاختيار في الحزمة الطاقوية الخاصة بها. ومن جهة أخرى الاحتفاظ بمبدأ السيادة على الموارد الطبيعية. فكل سياسة أوربية تصطدم مع الصلاحيات الوطنية والتفضيلات الجماعية. وبالتالي فإن إطلاق سياسة طاقوية لأوروبا يستدعي ظهور توافق عام حول الأهداف العامة للسياسة الطاقوية الأوروبية وأدوات تحقيقها.

رابعا: تفترض زيادة حجم التبعية الأوربية للخارج في مجال الطاقة خاصة في مجال الغاز تفعيل الحوار بين المنتجين والمستهلكين، حيث أن السياسة الخارجية في مجال الطاقة تبقى حبيسة الشراكات الإستراتيجية التي ما تزال في إطار البناء مع الممونين الرئيسيين للإتحاد الأوربي بالطاقة. وهذا يستدعي إدماج عامل الطاقة كبعد محدد ومفسر للسياسة الخارجية الأوربية.

الفصل الثاني

واقع العلاقات

الجزائرية-الأوروبية

في مجال الطاقة

بعد الحديث عن المقاربة الأوروبية في مجال الطاقة في الفصل الأول، كان لابد من تناول العلاقات الطاقوية الجزائري–الأوروبية باعتبارها أحد المحاور الأساسية للمقاربة الأوروبية والجزائرية لتحقيق الأمن الطاقوي للطرفين. يكون ذلك من خلال التعرض إلى طبيعة هذه العلاقات وتأثيرات عنصر الطاقة في تحديد معالم هذه العلاقات.

إن معرفة مكانة عنصر الطاقة في العلاقات الجزائرية–الأوروبية مرتبط بدراسة المنظومة الطاقوية الأوروبية من جهة، وهو ما تم فعلا تناوله في الفصل الأول. والقطاع الطاقوي في الجزائر، وهذا للخروج بنتائج علمية تحدد مكانة الجزائر في معادلة تموين أوروبا بالطاقة، من خلال معرفة الاحتياجات الأوروبية في المجال الطاقوي ومدى قدرة الجزائر على الاستجابة لذلك من خلال الإمكانات التي تتوفر عليها.

المبحث الأول : طبيعة العلاقات الطاقوية الجزائرية–الأوروبية

سيتم التعرض في هذا المبحث إلى أهم المراحل التاريخية التي ميزت العلاقات الجزائرية الأوروبية. يضاف إلى ذلك المبادئ الرئيسية التي حكمت ووجهت هذه العلاقات. من جهة أخرى سيتم التركيز على عامل الطاقة كمحور مفسر وموجه لهذه العلاقات، بالنظر إلى الاعتماد المتبادل بين الطرفين في مجال الأمن الطاقوي سواء الثنائية (الجزائر–فرنسا، الجزائر–إيطاليا، الجزائر–إسبانيا) منها أو الجماعية (مسار برشلونة، الإتحاد من أجل المتوسط).

لا يمكن الحديث عن العلاقات الجزائرية–الأوروبية في المجال الطاقوي دون التطرق أهم محاور هذه العلاقات، بتعبير آخر الحديث عن محددات العلاقات الطاقوية سواء البترول بما كان له من دور في تحديد معالم هذه العلاقات، أو الغاز الطبيعي كمحدد جديد للتعاون الطاقوي الجزائري–الأوربي.

المطلب الأول: تطور العلاقات الجزائرية–الأوروبية

لقد تم بناء المجموعة الأوروبية على قواعد اقتصادية وكذلك أرادت أوروبا أن تكون علاقاتها الخارجية، فبقيت علاقات المجموعة الاقتصادية الأوروبية (CEE) مع الضفة الجنوبية للمتوسط ومنها الجزائر تقوم على قواعد تجارية لفترة طويلة. وكانت الجزائر أثناء إنشاء المجموعة الأوروبية للفحم والصلب 1957 لا تزال مستعمرة فرنسية.[1]

لقد نظمت اتفاقية روما (المنشئة للجماعة الأوروبية) العلاقات بين المجموعة الأوروبية وغيرها من الدول من خلال اتفاقيات تعاون خاصة مع مستعمراتها السابقة وتقوم على المادتين(113) و(232)

[1]- Issam NEDJAH, « Les relations Euro-Algériennes ;de la coopération au partenariat », **Domitia**, N°.10, (2008), p.150.
www.univ-perp.fr/modules/resources/download/.../IssamNedjah.pdf

ويرجع البعض فكرة الحوار والتعاون بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط إلى سنوات الستينيات أي بعد استقلال الجزائر 1962 وتحسن العلاقات بين فرنسا والدول العربية، وشروع الجماعة الاقتصادية الأوروبية في عقد سلسلة من الاتفاقيات التجارية مع بعض دول جنوب المتوسط.

بعد الاستقلال 1962 كانت الجزائر تتمتع بوضعية ديناميكية مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية والتي جعلتها تستفيد من نقاط كثيرة مثل المحافظة على نظام تفضيلي مع الدول الستة في المجموعة لكن بعد سنة 1965 حرمت الجزائر من هذه الامتيازات وتدهورت العلاقة بينها وبين المجموعة الأوروبية أين رفضت الجزائر في سنة 1969 توقيع اتفاق تعاون والذي وقعته كل من المغرب وتونس إلا أن الجزائر طالبت بأكثر من وضع عادي في علاقاتها مع المجموعة بالنظر إلى خصوصية اقتصادها الذي يقوم على المحروقات والخمور. وأكثر من ذلك فالجزائر كانت تدافع عن اتفاق يشمل كل الميادين هذا ما أكده عبد العزيز بوتفليقة حينما كان وزيرا للخارجية.[1]

وخلال عقد السبعينات أحست دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية بضرورة تحديد "سياسة متوسطية شاملة"(PGM) اتجاه الدول الثالثة المتوسطية (PTM), وكان الهدف من هذه السياسة هو بناء نظام للتعامل تفضيلي فيما يخص التجارة ووضعت في نفس الوقت برامج للتعاون التقني والثقافي. فالملاحظ أن CEE أرادت من وراء هذه السياسة الاهتمام أكثر بمشاكل الدول المتوسطية،فلم يقتصر الأمر فقط على الجانب التجاري. بل **بناء نموذج جديد للعلاقات بين الدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو نمو يتوافق وطموحات المجتمع الدولي لبناء نظام اقتصادي أكثر عدالة وأكثر توازنا.**[2]

لقد طغى على هذا الاتفاق الجانب التجاري وهذا ما زاد من هشاشة الرؤية الشاملة للسياسة المتوسطية، من جهة أخرى فقد كان انضمام دول إلى CEE مثل اليونان في سنة 1981 وإسبانيا والبرتغال في 1986 أثار على التعاون مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط وحث على ضرورة تجاوز السياسة المتوسطية الشاملة.

حاولت المجموعة الأوروبية في أواخر الثمانينات إيجاد مقاربة جديدة لسياستها المتوسطية، أين قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في 12 جويلية 1989 بالتجديد تحت عنوان "سياسة متوسطية جديدة للجماعة الأوروبية" والجديد في هذه السياسة هو تجاوز المنطق التجاري في العلاقات بين الطرفين إلى ميادين أخرى تهم العلاقات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

[1]- **Ibid.**

[2]- أحمد كاتب، **خلفيات الشراكة الأوروبية-المتوسطية**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2001/2000)، ص ص،79-80.

قامت الجزائر في نهاية 1980 بتحقيق تقارب مهم مع الولايات المتحدة الأمريكية بزيارة الرئيس الشادلي بن جديد إلى هذه الأخيرة في أفريل 1985 وتم تعزيزه باتفاق جزائري أمريكي وتعزيز التعاون العسكري، ورحبت الولايات المتحدة بالتوجهات الأمريكية الجديدة نحو الليبرالية وبالفعل فقد غيرت إحداث أكتوبر 1988 وجه الجزائر من بلد اشتراكي إلى بلد ليبرالي أين تم الانفتاح على التعددية الحزبية وهذه الأحداث قادت إلى ولادة حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ وكانت بادرة في المتوسط. وكذلك فقد عزز إطلاق مشروع المغرب العربي في 17فيفري 1989 مهما للجزائر وأوروبا والذي يمكن أن يعزز مكانة الجزائر أمام المجموعة الأوروبية.[1]

إن الانتقادات التي وجهت ل PGM وجهت ل PMR فاختلاف المصالح وتعارضها كان سببا في عدم فعاليتها حيث أن الجانب الأمني سيطر على التوجهات الأوروبية في إطار السياسة المتوسطية الجديدة .كذلك فإن هذه السياسة لم تأخذ بعين الاعتبار خصوصية منطقة المغرب العربي كونها منطقة إستراتيجية بالنسبة لأوروبا والتي يجب أن تستفيد من شبكة علاقات واسعة مع الجماعة الأوروبية (شبكة مبنية على التبادل الحر).

لقد دفع إخفاق السياسات المتوسطية السابقة أوروبا إلى تغيير مقاربتها المتوسطية إذ **تم تجاوز الحديث عن التعاون إلى الشراكة** حيث رحب رؤساء دول المجموعة الأوروبية في قمة لشبونة 1992 بفكرة إقامة فضاء اقتصادي أورو–مغاربي إلى غاية 2010 وتدعم ذلك بإطلاق معاهدة Mastricht في7 فيفري 1992 وهي اتفاق من أجل إتحاد نقدي وبالتالي قوة اقتصادية دولية يجب أن تلعب دورا مهما في المتوسط.[2]

إن أزمة 1990 في الجزائر جعلت أوروبا تقف في مفترق الطرق بين تأييد استمرار المسار الانتخابي أو دعم الجيش، إلا أن الأزمة تجاوزت الحدود الجزائرية لتؤكد مخاوف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية التي لم تتوقف عن المناداة بأن أمن شمال ضفة المتوسط مرتبط بجنوبها. ولم تبق الولايات المتحدة محايدة إزاء المبادرة الأمريكية بل أطلقت سياسة أمريكية للمتوسط من خلا مشروع بنك التنمية الجهوي (شمال إفريقيا والشرق الأوسط) وانطلاقا من ذلك أقر الأوربيون بفشل سياستهم المتوسطية وكبديل عن ذلك رأوا بضرورة إطلاق مشروع شراكة بمعنى بناء التزامات ومسؤوليات متبادلة وهذا ما جاء في 19 أكتوبر 1994 من خلال منتدى أطلقته المفوضية أمام المجلس الأوربي حول "تعزيز السياسة المتوسطية للإتحاد مع أنشاء شراكة أورو–متوسطية".[3]

[1]- Issam NEDJAH, **op.cit**., pp.156,157.
[2]- **Ibid**., p.159.
[3]- **Ibid**.

انطلاقا من ذلك تم في 27 و28 نوفمبر 1995 عقد منتدى دولي في برشلونة حيث جمع كل الدول الأعضاء في الاتحاد وكذا دول شرق وجنوب المتوسط، أما بالنسبة للجزائر فقد كانت المفاوضات تسير ببطء بسبب الأزمة التي كانت تعيشها الجزائر وبعد عدة حلقات تم توقيع اتفاق الشراكة في 22 أفريل 2002 بفالنسيا (إسبانيا) وتم إتمامه في قمة أورو–متوسطية ودخل حيز التنفيذ في 1سبتمبر 2005 وهو يدور حول العديد من المحاور: سياسي، اقتصادي، مالي، ثقافي، اجتماعي، وبناءا على ذلك أطلقت الجزائر العديد من الإصلاحات في هذه المجالات .

يسعى اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوربي إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية والأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية وذلك بإقامة منطقة تبادل حر خلال فترة انتقالية لمدة 12 سنة كحد أقصى بدءا من تاريخ دخول هدا الاتفاق حيز التنفيذ.

يبقى التساؤل مشروعا حول النتائج التي تم تحقيقها من هذه الشراكة الأورومتوسطية؟ والحقيقة أن الأوربيين لم يغيروا نضرتهم إلى جنوب المتوسط لذلك فإن طغيان الجانب التجاري والجانب الأمني كانا واضحين وكان معه فشل الشراكة أوضح باعتبار أنه تم تهميش الشركاء في الضفة الجنوبية وكون الجوانب السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي لم يسيروا بوتيرة واحدة وهذا ما شكل عائقا أمام أداء الشراكة.

طرح نيكولا ساركوزي فكرته الأولى حول مشروع الاتحاد المتوسطي في حملته الرئاسية الأولى، الذي يعد في نظره ضروريا لعدة أسباب موضوعية، أهمها: فشل الحوار الأورو–متوسطي، الذي إنطلق ببرشلونة في سنة 1995، في تحقيق أهدافه بسبب تركيز صانعي القرار في أوروبا على أولوية الاتجاه نحو تعزيز البيت الأوروبي المشترك وضم الدول الأوروبية التي كانت في الكتلة الاشتراكية سابقا، كما اقتصر التعاون الأورو–متوسطي على التجارة مبعدا كل المجالات الأخرى، وأخذ طابع الحوار شمال–جنوب وهو ما عمق من التباينات والتناقضات بين الضفتين في شمال المتوسط وجنوبه.[1]

المطلب الثاني: مكانة الطاقة في العلاقات الجزائرية–الأوروبية

يشكل محور الطاقة عنصرا حيويا في العلاقات بين دول الإتحاد الأوربي والجزائر لما له من أهمية في تحقيق الأمن الطاقوي لكلا الجانبين، فهو مرتبط بأمن التموين بالنسبة للدول الأوروبية المستهلكة من جهة ومهم للجزائر كونها دولة منتجة لارتباطه بأمن الطلب من جهة ثانية.

يمكن التمييز في هذا الإطار بين العلاقات أحادية الطرف الأوربي مع الجزائر*، والعلاقات متعددة الأطراف من خلال مسار إعلان برشلونة الذي تضمن الشراكة الأورومتوسطية، وكذا مشروع الإتحاد

[1]- مصطفى صايج،" الإتحاد المتوسطي"، **مجلة العالم الإستراتيجي**، (الجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية العدد الأول، مارس 2008، ص 8،9.
etudiant-dz.com/vb/archive/index.php/t-22994.html

* سيتم تناول العلاقات الثنائية للجزائر مع كل من (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا) في المطلب التالي.

المتوسطي وهي المبادرة التي أطلقها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، بالإضافة إلى بعض المشاريع المشتركة المتعلقة بالغاز الطبيعي كمشروعي (الأوروغاز) و(ميدغاز).

لقد بيّنت الزيارة التي قام بها المحافظ الأوروبي للطاقة الأسبق السيّد (أنطونيو كردوسو) في بداية التسعينات الأهميّة البالغة التي توليها الدول الأوروبية للجزائر، في قراءة تقييمية للقانون الجزائري رقم 91-21 المؤرّخ في 4 ديسمبر 1991 المعدّل والمتمّم لقانون أوت 1986 المتعلّق بالمحروقات، حيث أكّد أنّه يتماشى إلى حدٍّ كبير مع السياسة الطاقوية الأوروبية، وأبدى ارتياحه للضمانات التي قدّمتها الجزائر من أجل تشجيع الاستثمار فيها، وأعلن أنّ الجزائر تعتبر موردًا أساسيّا لدول السوق الأوروبية المشتركة بحكم قربها الجغرافي واحتياطاتها الضخمة.

وقد تضمّن إعلان برشلونة عام 1995 مشروع الشراكة الأورومتوسّطية من خلال إنشاء منطقة رفاهية متبادلة على أساس شراكة اقتصادية ومالية، حيث اتّخذ قرار ضمن الاجتماع الذي ضمّ 27 دولة متوسّطية ينصّ على القيام بعمل تشاوري وتكثيف الحوار في مجال السياسات الطاقوية، اعتبارًا لمحورية عنصر الطاقة في الشراكة الاقتصادية بين أوروبا والمنطقة المتوسّطية، ومنها الجزائر، خاصةً أنّ 95% من صادرات الغاز الجزائري سواء غاز مميّع أو في شكل غازي يصدّر إلى أوروبا، وهذا ربّما سيخلق تحدّيا جدّيا للأمن الطاقوي الأوروبي، لأنّ أوروبا تسعى إلى تنويع مصادر الحصول على موارد الطاقة من عدّة جهات.[1]

لم يخلو مشروع الإتحاد المتوسطي من قضية التعاون الطاقوي بين الدول المتوسطية خاصة مع سلسلة الزيارات التي قام بها ساركوزي الى دول مغاربية، ومنها الجزائر وطرح مسألة التعاون في مجال إنتاج ونقل الغاز الطبيعي خاصة وأن الجزائر تسعى إلى زيادة حصتها من إنتاج الغاز في المستقبل بغرض تحسين الكفاءة الطاقوية وتنويع مصادر الطاقة.[2]

إن المهم هو تطوير الحوار الطاقوي بين الدول المستهلكة والمنتجة، فالمنتدى الذي احتضنته مدينة الرياض السعودية في عام 2000 وأيضا في أوزاكا اليابانية في شهر سبتمبر 2002 سمحا بتقدم نحو حوار مجدي حيث أخذ بعين الاعتبار الحاجات الحيوية للتنمية في الدول المنتجة وهدف أمن التموين كعنصر إستراتيجي بالنسبة للدول المستهلكة، لأن الهدف المشترك هو المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة لكل الأطراف وهذا ما يجب تضيفه في العلاقات الأوروبية الجزائرية.[3]

---

[1]- **بن عميّر جمال الدين و قيرة عمر، مرجع سبق ذكره**، ص 10

[2]- **نفس المرجع**، ص .11.

[3]- **نفس المرجع**.

المطلب الثالث: محاور العلاقات الجزائرية–الأوروبية في مجال الطاقة

الفرع الأول: دور البترول في رسم العلاقات الجزائرية–الأوروبية

إن رغبة الاستمرار في الاستيطان ومتطلبات الإنعاش الاقتصادي الذي يتم عن طريق الموارد الطاقوية إضافة إلى الحروب التي خاضتها فرنسا وإغلاق قناة السويس وتخريب أنابيب نقل البترول العراقي، كلها عوامل أدت إلى نقص كبير في واردات أوروبا الغربية من بترول الشرق الأوسط، وتفاديا لتهديد مصالحها الحيوية جعلت فرنسا تكثف نشاطها في البحث والتنقيب منذ عام 1956.[1]

كانت الشركات الأجنبية عموما والفرنسية بالخصوص هي التي تسيطر على البترول في الجزائر سواء التنقيب، الإنتاج، النقل. كما أصدرت الحكومة الفرنسية في سنة 1958 **قانون البترول الصحراوي** الذي منح الكثير من الامتيازات لهذه الشركات وتوج ذلك بإطلاق أول أنبوب لنقل البترول الخام سنة 1959 ينطلق من حاسي مسعود إلى بجاية، وبعد 1962 تم توقيع اتفاقيات إيفيان التي أجبرت الجزائر المستقلة على قبول القانون الفرنسي للبترول كما هو وجميع الامتيازات التي يقرها للشركات الأجنبية والفرنسية.ولمواصلة الجهود الرامية إلى استثمار الثروات الباطنية تم إنشاء جهاز مشترك "الشركة الأهلية للبحث عن الموارد البترولية" وعهد اليها القيام بمسح شامل للبلد من النواحي الجيولوجية والجيوفيزيائية.[2]

تظهر أهمية الصحراء الجزائرية جليا من خلال منح فرنسا الاستقلال لستة دول إفريقية والاحتفاظ بالجزائر وكذا الخلاف الكبير الذي شهدته مفاوضات إيفيان حول مسألة الصحراء التي أرادتها فرنسا خاضعة لها إداريا وعسكريا.

الفرع الثاني: الغاز الطبيعي كمحدد جديد للعلاقات الجزائرية–الأوروبية

تعتبر الجزائر من بين الدول المغاربية التي تمتلك الغاز الطبيعي **كمورد إستراتيجي** بالنسبة للدول الأوروبية، وهي الدولة الأكثر تأميما في المجال الاقتصادي منذ استقلالها والذي يعتمد كليا على الصادرات من حيث المحروقات.ويعتبر الغاز الطبيعي بأنه مادة جذابة لاعتبارات بيئية أكثر منها فعالية خاصة فيما يتعلق بإنتاج الكهرباء ورفض الدول الأوروبية كإيطاليا،إسبانيا، بلجيكا الاستمرار في الطاقة النووية ليعزز حتما دور الغاز في السنوات القادمة.

---

[1]- العربي العربي، "دور الطاقة في العلاقات المغاربية الأوروبية(الجزائر-ليبيا)"، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005/2004)، ص .46.

[2]- محمد التهامي طواهر، "مسيرة تطور قطاع المحروقات في الجزائر(1956-2012): التحديات، أهم الإنجازات والأفاق، الجزائر: خمسون سنة من التجارب التنموية، ممارسة الدولة، والإقتصاد والمجتمع" الجزائر،ملتقى دولي، ص .4. في: http://www.cread.edu.dz/cinquante-ans/Communication_2012/RAHMAN.pdf

شكل رقم 9 : ترتيب الدول المستوردة للغاز الطبيعي المسال GNL من الجزائر في سنة 2008.

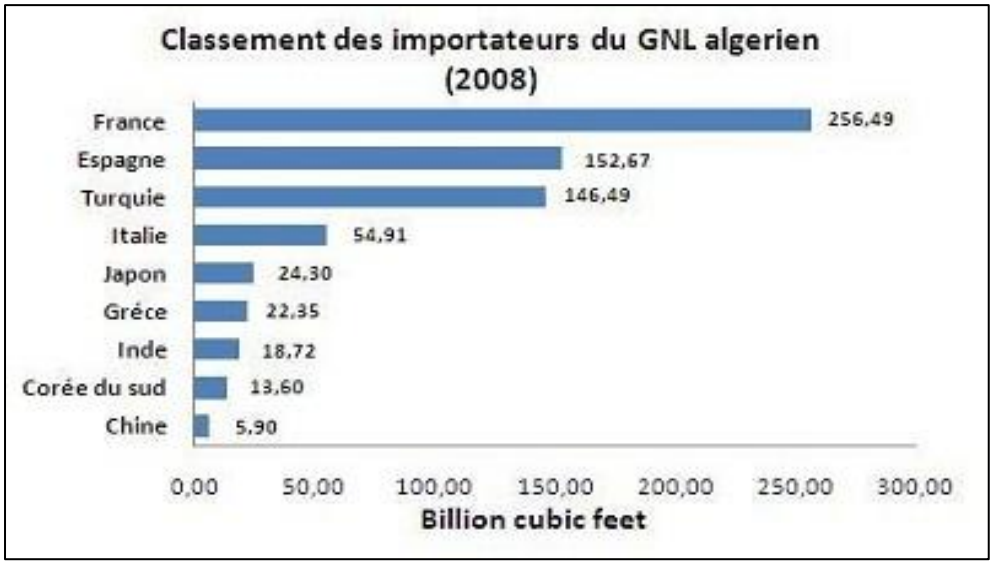

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة AIE، **مرجع سبق ذكره**.

يوضح هذا الشكل حجم الصادرات الجزائرية من الغاز الطبيعي المسال GNL والتي بلغت حوالي 711 مليار م^3 في سنة 2008. وكذا ترتيب الدول المستوردة له من الجزائر وهي في الغالب الدول الأوروبية حيث تقدر ب643 مليار م^3 أي ما نسبته 90% من مجموع الواردات الأوروبية.

أولا: العلاقات الجزائرية الفرنسية

لقد تميزت العلاقات الجزائرية الفرنسية في مجال التعاون الطاقوي كجزء من العلاقات الأوروبية الجزائرية قبل وبعد الاستقلال السياسي بكثرة الخلافات حيث ظهر الخلاف الأول حول ملكية حقول الغاز الطبيعي ثم أسعار الغاز في عقدي الستينيات والسبعينيات وخلافات أخرى ميزت العلاقات بين الطرفين.

ذكر عبد السلام بلعيد أثناء زيارة قام بها في شهر أكتوبر 1964 إلى الولايات المتحدة الأمريكية تعرض فيها لموضوع استغلال الغاز الطبيعي بحضور صاحب شركة كبيرة لتوزيع الغاز الطبيعي بالساحل الشرقي للولايات المتحدة فأجابه"ولكن قبل حضورك بوقت قصير كان في مكتبي ممثل شركة – Gaz de France– أتى يحدثني في نفس الموضوع، وقد أكد لي بأن حقول الغاز الطبيعي في حاسي مسعود هي ملك لشركات فرنسية وأن تسويق هذا الغاز هو من صلاحيات هذه الشركات دون غيرها وذلك بمقتضى اتفاقيات موقعة بين الجزائر وفرنسا" فكذب عبد السلام ذلك وأكد سيادة الجزائر على ثرواتها الطبيعية وحذر من إبرام أي عقد مع الشركة الفرنسية يخص الغاز الجزائري.[1]

[1]- العربي العربي، **مرجع سابق**، ص .50.

مع توقيع اتفاقيات 1965 بادرت شركة سونا طراك إلى التفاوض مع شركة ألبا زو الأمريكية لبيعها 10 مليار متر مكعب من الغاز لمدة 25 سنة وكان هذا بهدف تنويع فرص التعاون حتى لا ترتهن الجزائر بالتبعية لبلد واحد* وإدراكا نها بأهمية الغاز الطبيعي كورد مهم مستقبلا عمدت الجزائر إلى إقامة مشاريع هامة في هذا الميدان حيث نجد مشروع الأنبوب البحري الجزائري–الإيطالي، وعقد أوروغاز بين سونا طراك وزبائن في أوروبا الشرقية تحت إشراف شركة ألمانية تدعى Ruhergaz، لكن فرنسا رفضت السياسة الجزائرية فخسرت الجزائر المشروع الثاني بالتخلي عنه بعد وفاة هواري بومدين فاستغله الإتحاد السوفييتي ودخل سوق ألمانيا الغربية.[1]

في سنة 1975 تم التوصل إلى اتفاق بين سونا طراك وغاز دوفرانس يقضي بمراجعة عقدي الستينيات والسبعينيات لبيع الغاز الجزائري لفرنسا. ومع وصول فرانسوا ميتران إلى رئاسة الجمهورية الفرنسية عام 1981 إهتم بتطوير العلاقات مع الجزائر خاصة في مجال الغاز الطبيعي، كما عقدت شركة سونا طراك اتفاقا مع شركة غاز دوفرانس عام 1991 لتموين فرنسا بالغاز الطبيعي، إلى جانب تمديد فترة العقود الثلاثة المبرمة بين الطرفين منذ 1962 إلى 1976 من 10 الى15 سنة بكمية 5،9 مليار/م^3.

أصبحت الجزائر حسب شركة غاز دو فرانس المورد الثاني لها بعد روسيا إذ بلغت واردات فرنسا من الغاز الجزائري سنة1992 نسبة 39،9 %.[2]

وقد تم توقيع اتفاق بتاريخ 11ديسمبر 2006 لشراء حوالي 1 مليار/م^3 من الغاز الطبيعي الجزائري لمدة 20 سنة تسمح لغاز دوفرانس بتنويع مصادر التموين وتعزيز مكانتها في السوق الأوروبية للغاز الطبيعي خاصة في إسبانيا. وبفضل هذا العقد تسعى غاز دوفرانس إلى تعزيز تعاونها مع شركة سونا طراك حيث شكلت الجزائر 18% من التموين الطاقوي الأوربي في 2005.[3]

بعام بعدها أي بتاريخ 4 ديسمبر 2007 تم في باريس إبرام عقد تمديد لغاية 2019 لعقود التموين بالغاز الطبيعي المسال GNL بين غاز دو فرانس وشركة سونا طراك. وبهذا تؤكد فرنسا علاقاتها مع الجزائر حيث شكلت إمدادات الغاز الطبيعي الجزائري لشركة غاز دوفرانس قيمة إجمالية ب 10 مليار م^3 ومثلت

---

* عندما بدأت الجزائر تسوق منتجاتها الطاقوية تضامنت الدول الأوروبية مع فرنسا ضد الحكومة الجزائرية إدعا منها أن الغاز الذي تبيعه الجزائر مملوك للشركات الفرنسية في حين كان الموقف الأمريكي متعاونا مع الجزائر.

[1]- **المرجع نفسه**، ص .51.

[2]- بن عميّر جمال الدين و قيرة عمر، **مرجع سابق**، ص ص. 9 ،10.

[3] - Communiqué de presse**,** Sabine WACQUES, **Gaz de France conclut avec Sonatrach un accord pour l'achat de gaz naturel destiné à l'Espagne** , Gaz de France, Alger, 2006. http://www.gdfsuez.com/communiques-de-presse-2/gaz-de-france-renforce-sa-presence-en-mauritanie/

تقريبا 15% من إمدادات المجموعة الأوروبية في سنة 2006 وهذا يجعل الجزائر واحدة من أهم ممونيها.[1]

ثانيا: العلاقات الجزائرية–الإيطالية

تتميز العلاقات الجزائرية–الإيطالية بنوع من الخصوصية مقارنة بإسبانيا وفرنسا وعلى هذا الأساس أبرمت العديد من الاتفاقيات بين البلدين كللت في الأخير باتفاقية حسن الجوار والصداقة سنة 2003 والتي تعتبرها إيطاليا أول اتفاقية تعقد مع دولة غير أوربية.

تقوم العلاقات بين البلدين على مبدأ "**الدولة الأكثر رعاية**" ودليل ذلك أن إيطاليا هي الدولة الأولى التي عقدت معها الجزائر اتفاقية إنشاء أنبوب نقل الغاز بعد الاستقلال وهذا راجع إلى الدور الذي لعبته شخصيات سياسية واقتصادية إيطالية في دعم القضية الجزائرية مثل (Enrico Mattei) الذي وضع قواعد التعاون طويل المدى بين الجزائر وإيطاليا في مجال الطاقة.

شكل رقم 10: تطور صادرات الغاز الجزائري نحو إيطاليا.

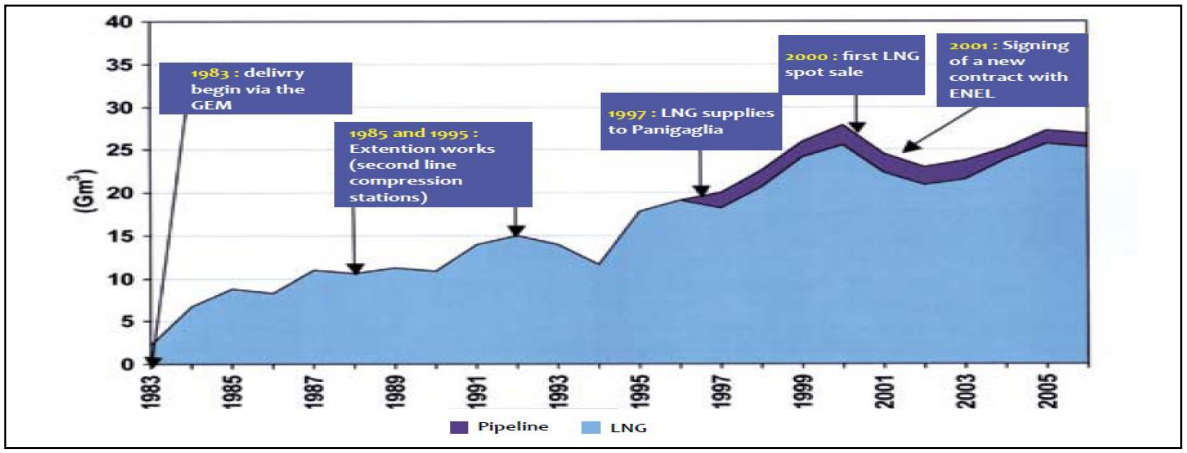

Source: A. Ainouche, Natural Gas And Algerian Strategy For Renewable Energy, 23rd World Gas Conference, Amsterdam 2006 .PPT
http://www.ps.boell.org/downloads/Wuppertal_Institut_Energy_Systems_OPEC_Countries.pdf

تعتبر إيطاليا من أولى الدول التي أقامت علاقات مع الجزائر في مجال الغاز الطبيعي بداية من سنوات السبعينيات، ففي أوائل عام 1963 اقترحت شركات إيطالية بدعم حكومي بناء خطوط أنابيب لنقل

[1]- Communiqué de presse, Christel DES ROYERIES, **Gaz de France et Sonatrach prolongent jusqu'en 2019 leurs contrats de gaz naturel liquéfié**, , Gaz de France, Paris, 2007[.
http://www.gdfsuez.com/journalistes/communiques-de-presse/gaz-de-france-sonatrach-prolongent-jusquen-2019-leurs-contrats-de-gaz-naturel-liquefie/

الغاز الجزائري إلى إيطاليا فكان خط تروسميد(Transmed) أو Enrico Mattei هو الأعمق وقت بنائه في 1970 حيث بلغ عمقه ما يزيد عن 150 متر ويمر بقيرتوني عبر المياه الدولية وصولا إلى إيطاليا.[1]

جدول رقم 04: عقود التصدير عبر أنبوب الغاز **Enrico MATTEI**.

Contrats des exportations gazières via le gazoduc "Enrico Mattei"

Clients	Date de signature	Date de démarrage	Volume annuel (milliards de m^3/an)
Eni / gp (Italie)	1977	1983	19,50
Geoplin (Slovénie)	1985	1992	0,35
Etap (Tunisie)	1990	1992	0,40
Enel Trade S.p.a (Italie)	1992	1996	4,00
Enel Trade S.p.a (Italie)	2001	2005	2,00

Source : Bilan Energétique National, Ministère De L'énergie Et Des Mines, Mai 2009. p.5. http://www.mem-algeria.org/francais/uploads/Recueil_des_textes_legislatifs_2009.pdf

يوضح هذا الجدول عقود التصدير المبرمة مع الشركات في مجال الغاز الطبيعي عبر أنبوب الغاز (**Enrico MATTEI**)، أين نجد الشركات الإيطالية خاصة (ENI) هي أكبر المستفيدين من كمية الغاز المصدر عبر هذا الأنبوب.

شكل رقم 11: الاعتماد المتبادل بين الجزائر و إيطاليا في مجال الغاز الطبيعي.

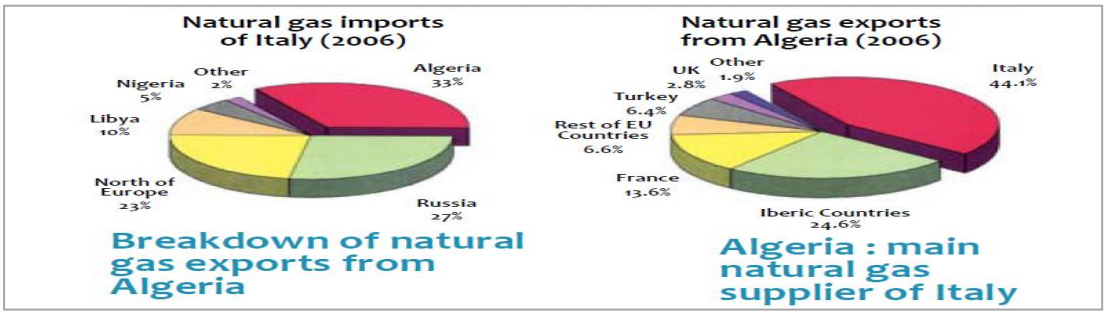

Source: A. Ainouche, Natural Gas And Algerian Strategy For Renewable Energy, 23rd World Gas Conference, Amsterdam 2006 .PPT,p.6.

http://www.ps.boell.org/downloads/Wuppertal_Institut_Energy_Systems_OPEC_Countries.pdf

[1]- محمد نزعي، **مرجع سابق**، ص .53.

يوضح الشكل السابق (شكل رقم 11)الترابط الشديد بين الجزائر وإيطاليا في مجال الغاز الطبيعي، بحيث تلعب الجزائر دورا مهما في التموين الإيطالي بالغاز في المقابل تعتبر روسيا من الزبائن المفضلين في مجال التصدير بالنسبة للجزائر.

يعتبر تروسميد من أكبر المشاريع في السياسة الغازية الجزائرية بحيث جاء للتجاوب مع أهداف تطوير التنقيب والاستكشاف وتأمين الإمدادات للزبائن في السوق الأوروبية و الإيطالية، وقد دخل المشروع مجال العمل في سنة 1983 بقدرة إنتاج تصل الى 18 مليار م^3 .ووصلت قدرته الإنتاجية في سنة 2009 إلى26 مليار/ م^3 يمون اليوم كل من إيطاليا، تونس،سلوفينيا وفي إطار هذا الأنبوب كانت إيطاليا قد أبرمت أربع عقود لبيع وشراء الغاز الطبيعي مع الشركات الإيطالية في إطار التمديد بهدف تعزيز مكانة سونا طراك كمورد رئيسي للسوق الإيطالية.ويعتبر هذا المشروع من أسس السياسة الطاقوية للجزائر ويعبر عن رغبة الجزائر في التوسع خارجيا في مجال تسويق الغاز الطبيعي.

أما المشروع الثاني فهو مشروع غالسي(Galsi)* الذي يربط الجزائر بإيطاليا عبر سردينيا أنشأته شركة غالسي يمتد على مسافة 1470 كلم من حاسي الرمل عبر القالة وسردينيا ثم شمال إيطاليا، قدرة الإنتاج الأولية للأنبوب هي 8 مليار م^3 في السنة يزود كل من إيطاليا وجنوب فرنسا ودول أوروبا شمال الآلب. [1]

إن الأحداث السياسية التي عرفتها الجزائر في التسعينيات لم تؤثر على العلاقات بين البلدين،وقد صرح السفير الإيطالي بالجزائر أن"لإيطاليا ثقة كبيرة في قوة الجزائر وقدرتها على تخطي الصعاب التي تعيشها وبالتالي زيادة وتقوية العلاقات التي تربط البلدين"هذا وقد قدمت إيطاليا قروض مالية للجزائر بغية توسيع أنبوب الغاز الذي يربط الجزائر بليبيا عبر تونس قيمته 127 مليون أورو وهذا حتى تتمكن من الاستجابة للطلب المتزايد للشركات الإيطالية على الغاز الجزائري.

خصصت الشركة الإيطالية SACE المكلفة بالعمليات الاقتصادية والمالية لإيطاليا في الخارج مبلغ 127مليون أورو لتغطية التكلفة المخصصة لإيطاليا في مشروع توسيع أنبوب الغاز الذي يربط تونس بإيطاليا. وأكدت شركة SAAM بخصوص مستقبل العلاقات الجزائرية الإيطالية في مجال الطاقة بأن إيطاليا ستزيد نسبة إستيرادها بحوالي 6مليار م^3 سنويا من قبل شركة ENEL و7مليارم^3 من طرف شركة SNAM مع نهاية 1994.[2]

* إن كلمة (Galsi) تعني (Gasdotto Algeria Sardegna Italia) ، انتهت دراسة المشروع في 2005 وتم توقيع العقد بن الجزائر وإيطاليا في سنة 2007.

[1]- **المرجع نفسه**، ص .49.

[2]- العربي العربي، **مرجع سابق**، ص.57-59.

ثالثا: العلاقات الجزائرية–الإسبانية

تمثل إسبانيا ثاني أكبر زبون للغاز الطبيعي بالنسبة للجزائر، حيث تمون الجزائر إسبانيا بنحو 38% من احتياجاتها الغازية وبذلك تعتبر العلاقات الغازية ركيزة العلاقات الثنائية. تعود هذه العلاقات إلى سنوات السبعينيات تاريخ بداية المفاوضات الأولى حول تصدير الغاز الجزائري إلى إسبانيا.

تميزت العلاقات الجزائرية الإسبانية بكثرة المنازعات الخاصة بعقود التصدير وأسعار الغاز حيث شهدت خلافا بين شركة سونا طراك والشركة الإسبانية غاز ناتورال عام 2007 حول سعر الغاز الذي يتم تسليمه عبر أنبوب الغاز المغرب العربي–أوروبا وهو الحكم الذي ألزم الشركة الإسبانية بدفع مبلغ 1،5 مليار أورو لشركة سونا طراك وهذا ما أقرته محكمة التحكيم لباريس في سنة 2010. وفي نوفمبر 2009 قررت محكمة التحكيم بجنيف ألا تقدم سونا طراك تعويضات لشركة غاز ناتورال وشركة ريبسون وهذا لرفض شركة سونا طراك اتفاق حول مشروع –غالسي الطويل– لنقل GNL في سنة 2007.[1]

مع هذا التوتر في العلاقات الثنائية بين البلدين فقد تدعم التعاون بإنشاء أنبوب ثاني لنقل الغاز إلى إسبانيا مباشرة وهو ميدغاز (Medgaz) الذي يزود إسبانيا بحوالي 8 مليار م^3 من الغاز الطبيعي سنويا.(ملحق رقم 6)

المبحث الثاني: المنظومة الطاقوية الجزائرية

لقد تم تخصيص المبحث الثاني لدراسة طبيعة المنظومة الطاقوية الجزائرية وأهم معالمها. وهذا من خلال رصد أهم مراحل تطور القطاع الطاقوي في الجزائر من الفترة الممتدة من تاريخ اكتشاف أول حقل للبترول بالجزائر في عهد الاستعمار الفرنسي، إلى دخول القطاع في مرحلة الانفتاح والتحرير. من جانب آخر سيتم دراسة السياسة الطاقوية المعتمدة من طرف الجزائر في تسيير القطاع الطاقوي، وأهم مبادئها وتوجهاتها والعوامل التي أثرت في تشكيلها. ليختتم المبحث بإمكانات الجزائر الطاقوية من حيث الاحتياطات، قدرات الإنتاج، النقل والتسويق. وتأثير كل ذلك على دور الجزائر في الساحة الطاقوية الدولية.

المطلب الأول: تطور قطاع المحروقات في الجزائر

يعتبر قطاع المحروقات أساس الاقتصاد الجزائري، إلا أنه ولفترة طويلة ظل حكرا على الشركات الفرنسية قبل وبعد الاستقلال مما أضعف الاقتصاد الوطني وأكثر من ذلك فقد كان استكمال استرجاع السيادة الوطنية مرهونا بتأميم قطاع المحروقات.

إن أولى محاولات التنقيب عن البترول في الجزائر كانت في سنة 1895 في حقل عين الزفت والذي أنتج إلى غاية 1925 حوالي 50000 ألف طن، ثم تمت عمليات التنقيب في منطقة تليوانت قرب مدينة

[1]- محمد نزعي، **مرجع سابق**، ص.52.

غليزان بالغرب الجزائري سنة 1915. إلا أن أول اكتشاف تجاري كان في سنة 1948 في واد قيتريني في صور الغزلان قرب العاصمة،وتوسعت عمليات البحث والتنقيب في الخمسينيات حيث تم في 1956 اكتشاف حقول البترول في حاسي مسعود وحقول الغاز الطبيعي في حاسي الرمل لتبدأ الشركات الفرنسية الإنتاج بذا من 1956.[1]

اعتمدت التجربة التنموية الجديدة في فرنسا على النفط وكان محاربة الثورة الجزائرية كذاك تعتمد عليه إسكات الجزائريين بتوفير مناصب الشغل لهم في قطاع النفط، وتخصيص جزء من مداخليه للحاكم الفرنسي لضرب الثورة الجزائرية ثم إكمال مشاريع البناء و الإعمار بعد الحرب العالمية الثانية.

أصدرت الحكومة الفرنسية بين 1958–1959 **قانون البترول الصحراوي** والذي أعطى الكثير من الامتيازات الجبائية والمالية للشركات الفرنسية، وبعد 1962 تم توقيع اتفاقيات إيفيان بين الجزائر وفرنسا والتي بموجبها تلتزم الجزائر بقبول القانون الفرنسي للبترول ولم تكن هذه الاتفاقيات سوى إعادة لقانون البترول الصحراوي.

انطلاقا من ذلك ففرنسا عملت على فصل قضية النفط عن مطالب الاستقلال بتبني سياسة غريبة وهي منح استقلال كامل هو فوق الأرض للحكومة الجزائرية المؤقتة مقابل بقاء كل ما هو تحت الأرض تحت السيادة الفرنسية.[2]

لم تكن موافقة الحكومة الجزائرية على اتفاقيات إفيان تعني القبول بنهب ثروات دولة مستقلة سياسيا بل إن موقف الجزائر كان رافضا ضمنيا لذلك كان العمل من خلال محورين:

- من جهة اتخاذ الإجراءات الضرورية لاسترجاع الملكية على الثروات الطبيعية.
- وإعادة فتح المفاوضات البترولية مع فرنسا.

وترجم ذلك باتخاذ إجرائين أساسيين ففي 31 ديسمبر 1963 تم إنشاء شركة **سونا طراك**، وبناء أنبوب لنقل النفط من حوض الحمراء إلى أرزيو من طرف شركة إنجليزية. كما طالبت الجزائر في 19 أكتوبر 1963 بإعادة فتح باب المفاوضات لمراجعة بعض البنود الخاصة باستغلال المحروقات الواردة في اتفاقيات إيفيان.[3]

إن زيادة الإنتاج في الصحراء دفع الحكومة الفرنسية إلى **عقد شراكة** مع الحكومة الجزائرية لتسهيل نقل النفط إلى السواحل الجزائرية، وتعهدت الحكومة الجزائرية بأن لا تمارس أي إجراءات أو عقوبات إدارية تضر بمداخيل الدولة الفرنسية وفعلا نجحت فرسا في سياستها إلى حد ما، لان رفض الحكومة الجزائرية التعاون بشأن طلب شركة فرنسية **لاترابال** بمد أنبوب غازي من حاسي مسعود إلى بجاية دفع

[1]- محمد التهامي طواهر، **مرجع سابق**، ص .1.
[2]- **المرجع نفسه**، ص .4.
[3]- محمد التهامي طواهر، **مرجع سابق**، ص .5.

هذه الأخيرة برفع القضية إلى محكمة العدل الدولية التي حكمت في غير صالح الشركة الفرنسية وبناءا علية فرضت الحكومة الجزائرية على الفرنسية إشراكها في المشروع بالتوقيع على اتفاق الجزائر في 29 جويلية 1965 وتم إنشاء شركة تساهمية تتكفل بالبحث والإنتاج تسمى(ASCOOP) والتي تمثل فيها سونا طراك الجزائر.[1]

في 24فبراير 1971 تم إعلان قرار التأميم الجزئي أو الكلي لنشاطات المؤسسات البترولية العاملة في الجزائر بعد فشل المفاوضات الجزائرية الفرنسية حول **نظام الامتيازات النفطية** سنة 1969 بحيث كان التفاوض مركزا حول **اقتسام الامتيازات الممنوحة للشركات الفرنسية**، وهو(قرار التأميم) يعني بأن اتفاقيات إيفيان لم تعد ملزمة للحكومة الجزائرية بعد هذا التاريخ وأن نظام الامتيازات الذي أقرته فرسا أصبح ملكا للجزائر، وبالتالي فقد كانت هذه المرحلة هي مرحلة **البحث عن السيادة الوطنية على الموارد الطاقوية.**

بعد استرجاع السيادة الوطنية على كامل التراب الوطني سطحه وجوفه قامت الجزائر بتبني مجموعة من القوانين والقواعد حول التنقيب واستغلال المحروقات في الجزائر خاصة ما تعلق بالشراكة مع الشركات البترولية الأجنبية القديمة والجديدة وكان ذلك سببا في عرقلة النشاط لبعض الوقت، ثم تم توقيع العديد من الاتفاقيات بدْا من (1973–1974) و(1978–1979) وهذا بسبب الحصار البترولي بعد الحرب العربية الإسرائيلية 1973 والصدمة الطاقوية الثانية في (1978–1979).[2]

انطلاقا من ذلك كان هدف هذه الشراكات هو **إبرام عقود شراء البترول لضمان الإمدادات الطاقوية** إلا أن الجزائر ودول منتجة أخرى طالبت من الزبائن الاستثمار أين نجد الجزائر قد تبنت نصوص تشريعية تتوافق مع المرحلة الجديدة مثل قانون 14/86 الصادر في 28أوت 1986 وقانون 91/21 الصادر في تاريخ 1991، نتيجة لذلك تم توقيع حوالي 60 اتفاقية بين1986 و2005 وكذا تنويع الشركاء لإدخال التكنولوجيات الجديدة في البحث والتنقيب. ما يمكن قوله هو أن إدخال هذه التغييرات كان يتوافق مع مصالح الشركاء وتحفيزات المتعاملين لأسباب اقتصادية بحتة ة(Win–Win) .سمحت هذه الفترة بإقامة شراكة حقيقية مبنية على المصلحة المتبادلة،نقل التكنولوجيا.[3]

---

[1]- عصام بن الشيخ، "قرار تأميم النفط الجزائري 24فيفري 1971: دراسة للسياق والمضامين والدلالات"، **دفاتر السياسة والقانون** ع6 (جانفي 2012)، ص ص 190 ،191.
http://www.univ-ouargla.dz/pagesweb/PressUniversitaire/doc/04%20Dafatir%20droit%20et%20politique/D06/res/D0612R.pdf

[2]- **المرجع نفسه.**

[3]- Abelmaidjid ATTAR et Zerrouk DJERROUMI**,** "Le partenariat dans le secteur de hydrocarbures en Algérie : historique , enjeux et expériences", **Le Soir d'Algérie (**Samedi 24 Février 2007**)** p.6. Disponible sur le site Internet
http://www.lesoirdalgerie.com/articles/2007/02/24/article.php?sid=49994&cid=2

لقد تضمنت النسخة المعدلة لقانون المحروقات الجديد 2012 امتيازات واسعة للمستثمرين الراغبين في دخول السوق الوطنية رغم إبقائه على احتكار سونا طراك ، وقد اختلفت الآراء حول النسخة الجديدة للقانون.

وصف الخبير الاقتصادي عبد المالك مبارك سراي قانون المحروقات الجديد بالإيجابي لاسيما المواد الجديدة المتعلقة بالتنقيب والنقل وهذا من شأنه إنعاش قطاع النفط في الجزائر إلا أنه يهدد بتكرار سيناريو فضائح شكيب خليل والشركات الأمريكية في غياب سياسة الحذر من خلال الامتيازات الكبرى التي حضيت بها الشركات الأجنبية.

وقال عبد الرحمن مبتول أن قانون المحروقات الجديد غير كافي لجلب المستثمرين الأجانب بسبب التخوفات التي لا تزال تطال الشركات الأجنبية خاصة فيما يتعلق بقاعدة 49–51 الواردة في قانون المالية التكميلي لسنة 2009. وأكد أن التعديلات التي جاء بها قانون النفط الجديد تعتبر امتيازات هامة بالنسبة لسونا طراك ،إلا أنها أهملت جانبا هاما في قطاع المحروقات فيما يخص استغلال الطاقة الشمسية وتشجيع الاستثمار الأجنبي .وبالتالي فحسبه أن التعديلات الجديدة لم تأت بأي تغييرات جذرية وإنما أكتفت بتغييرات سطحية ولم تتطرق للمشاكل الحقيقية التي يعيشها قطاع الطاقة في الجزائر. من جهته أوضح مراد برور أن مهمة سونا طراك والوزارة الوصية هي الخروج من "النقائص الكبيرة" التي تضمنها قانون 2005 وأوضح أن أبرز التحديات التي تواجه قطاع المحروقات تتمثل في جلب الاستثمارات الأجنبية وفتح المجال أمام الشركات الطاقوية الكبرى لمباشرة المشاريع المتعلقة بالتنقيب في الحقول الجديدة بالمقام الأول. ودافع الخبير عن الإجراء المتعلق بتخويل صلاحية النقل لمجمع سونا طراك فهذا منسجم مع التدبير الرامية لحماية السيادة الوطنية من منطلق أن مجال نقل المحروقات إستراتيجي ولابد أن يظل تحت السيطرة الوطنية.[1]

المطلب الثاني: الإمكانات الطاقوية للجزائر

عموما يتحدد دور أي دولة ووزنها في العلاقات الطاقوية الدولية بما تملكه من احتياطات نفطية ومزايا تنفرد بها تجعل الأطراف الأخرى(الزبائن) تطمئن على استمرار العلاقات الاقتصادية، ومن جهة أخرى مدى أهمية هذه الإمكانات وقدرة تأثيرها على السوق الدولية.

قدرت احتياطات الجزائر المؤكدة من النفط في سنة 2004 بحوالي11،3 مليار برميل إلى 12،3مليار برميل في سنة 2005 عند مستوى إنتاج 1،5 مليون برميل يوميا. أما الاحتياطات المؤكدة

[1]- سعيد بشار، " قانون المحروقات 2012 نسخة مصححة ولكن..." **الفجر**، 2012/09/18.
http://www.al-fadjr.com/ar/special/dossier/225394.html

من الغاز الطبيعي فبلغت في سنة 2004 حوالي4580 مليار متر مكعب و5840 مليار متر مكعب في سنة 2005 أما الإنتاج المسوق فقد وصل في نفس السنة إلى 89،2مليار متر مكعب.[1]

جدول رقم 05: إنتاج وتصدير الطاقة الأولية في الجزائر بين 1980و2007.

	1980	1990	2000	2004	2007
Production d'énergie primaire (MTEP)	70 587	107 309	153 224	170 646	177 904
Brut et condensat (%)	80,32	54,23	42,06	47,91	39,49
Gaz (%)	19,57	45,72	57,88	52,04	60,51
Exportations (MTEP)	56 344	83 978	124 125	136 891	138 470
Brut et condensat (%)	77,50	41,20	33,08	44,12	34,36
Gaz (%)	12,26	40,53	54,96	47,99	65,64
Exportations/Production (%)	79,82	78,26	81,01	80,22	77,83

Source : Aurèlia Mane Estrada « L'intégration du gaz algérien dans le système énergétique espagnol », *Confluences Méditerranée* 4/2009 (N°.71), p.135-152.
URL : www.cairn.info/revue-confluences-mediterranee-2009-4-page-135.htm.

يوضح الجدول المدون أعلاه بعض مميزات المنظومة الطاقوية الجزائرية بين 1980و2007 حيث يتضح جليا أن الجزائر بلد غازي أكثر منه بترولي وهذا ما يثبته حجم إنتاج البترول الخام الذي هو في تناقص مستمر مقارنة بالغاز الذي يشهد ارتفاعا بوتيرة ثابتة.في المقابل نجد بأن الصادرات من الغاز هي في تزايد مستمر مقارنة بالبترول الخام الذي يشهد تراجعا ملحوظا.

بلغ إنتاج الطاقة الأولي المسوق في سنة 2010 حوال158 Mtep أين انخفض ب3% مقارنة ب2011 ليستقر عند Mtep153 وهذا الانخفاض قد مس مجموع المنتجات الطاقوية، حيث انتقل إنتاج البترول الخام من55،3 مليون طن في سنة2010 إلى 53،9 مليون طن في 2011 أي انخفاض بقيمة 2،5%.

[1]- عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،2008/2007، ص .42.

شكل رقم 12: حجم إنتاج واستهلاك البترول في الجزائر بين 1989–2009.

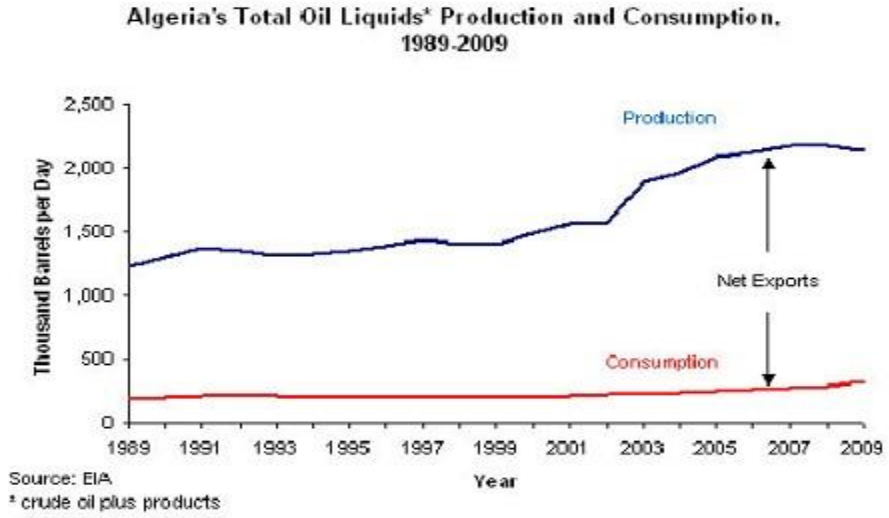

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة، **مرجع سبق ذكره.**

أما الغاز الطبيعي فقد وصل إنتاج الغاز الطبيعي المسوق إلى 80،4 مليار م^3 في سنة 2010 لينخفض إلى 78 مليار م^3 في السنة الموالية. وهذا يفسر بتراجع طلب زبائن سونا طراك بعد الأزمة الاقتصادية خاصة في أوروبا. وقد بلغ إنتاج المكثفات 10،4 مليون طن في 2011 مقابل 11،2 مليون طن في 2010 وهذا ما يعادل تراجع بنسبة 8%.وأخيرا الغاز البترولي المميع (GPL) وإذا بقي في نفس المستوى حيث بلغ 7،1 مليون طن في 2011. مقابل 7،2 مليون طن في 2010 .[1]

جدول رقم06 : تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر (مليار متر مكعب/سنة).

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سوناطراك	128	125	124	124	122	120
عبر الشراكة	12	13	20	28	28	33
الإجمالي	140	138	144	152	150	153

المصدر: التقرير السنوي لسونا طراك 2007
http://demo.kdconcept.net/sonatrach-web/ar/PDF/rap2007-fr.pdf

يتميز التموين الطاقوي الأولي بغلبة الغاز الطبيعي ثم البترول الخام، ففي 2005 غطى الغاز الطبيعي الثلثين والمنتجات البترولية الثلث أما بالنسبة للطاقات المتجددة فغطت 0،4%. وبلغ إنتاج الطاقة في الجزائر في سنة2008 (40 Twh) مرتكزة أساسا على الغاز الطبيعي، وكان الطلب العام على الطاقة

[1]- Algerie, Ministère de l'Energie et des Mines, **Bilan des réalisations du secteur de l'énergie et des mines**, 2011, pp.15,16. Disponible sur le site Internet http://www.mem-algeria.org/francais/index.php?page=923

في سنة 2005 (37 Twh) حيث تميز بارتفاع ثابت في السنوات السابقة ،وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة ارتفاع مستوى الطلب الأولي على الطاقة ليصل إلى 70 Mtep في سنة 2030 .

شكل رقم 13: زيادة الطلب الداخلي على الغاز الطبيعي في الجزائر.

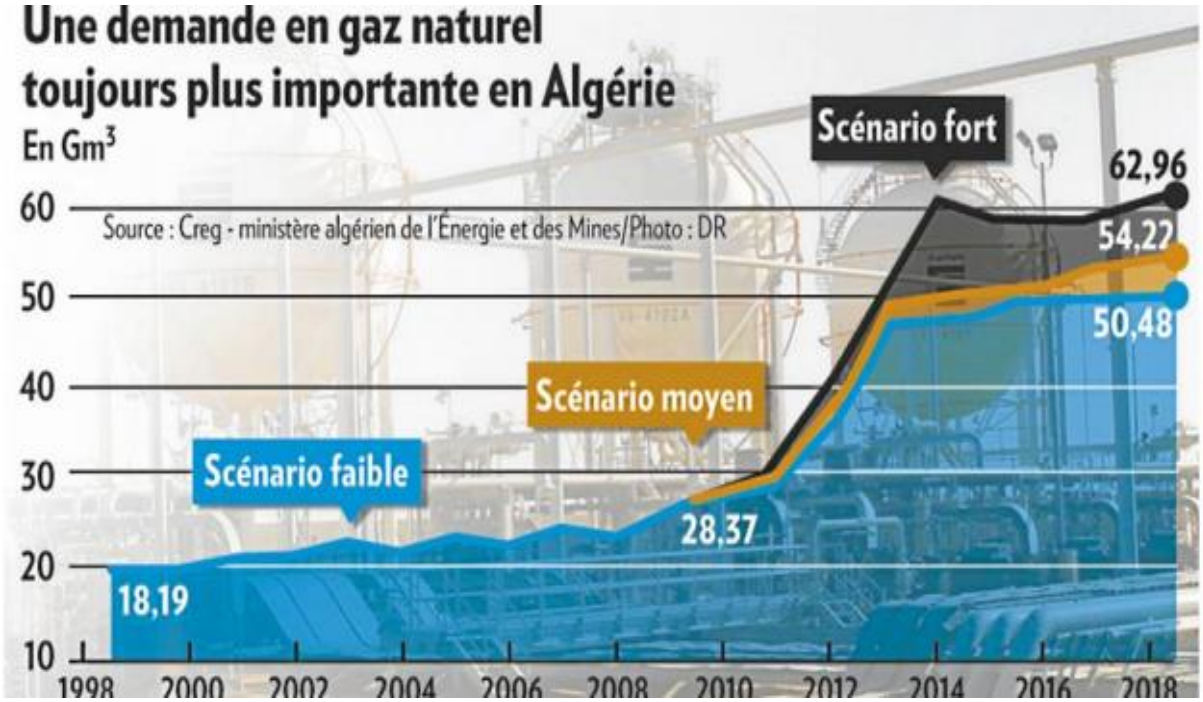

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم.

يوضح هذا الشكل إرتفاع حجم الطلب الداخلي على الغاز الطبيعي بمعدل سنوي يقدر بنسبة6،6% إلى 9 %في آفاق 2018 ليصل إلى 50،5 الى 63 مليار/م^3 مقابل 28 مليار في 2009.

وتتوقع – APRUE– ارتفاع الاستهلاك الوطني من الطاقة بحوالي 81% بين 2003 و2020 بمعدل نمو سنوي يقدر ب3،5% في حال استمرار الوضع حاله، وسيرتفع الطلب على الكهرباء بسبب زيادة العمران وارتفاع مستوى والتطور المح سوس لقطاع الخدمات.[1]

تتم عملية نقل المحروقات(السائلة أو الغازية) من خلال الأنابيب باعتبارها الوسيلة الرئيسية التي تعتمد عليها الجزائر فيتم بواسطتها نقل المحروقات من مناطق الإنتاج أولا إلى المركزين الرئيسيين في الجزائر

[1]- Regional Center for Renewabl Energy and Energy Efficienc**, Appui technique/prestations de services pour l'évaluation de l'impact économique, technologique et environnemental de la réglementation nationale et des incitations relatives aux énergies renouvlables et à l'efficacité énergétique**, étude documentaire, Algérie, Avril 2010, p.34.
https://www.google.dz/search?es_sm=93&noj=1&biw=1600&bih=766&q=Appui+technique%2Fprestations+de+services+pour+l'évaluation+de+l'impact+économique%2C+technologique+et+environnemental+de+la+réglementation+nationale+et+des+incitation

وهما مركز حوض الحمراء للبترول والمكثفات ومركز حاسي الرمل للغاز الطبيعي. تنقل المحروقات بعد ذلك الى المصافي ومراكز التخزين بالنسبة للبترول أو مراكز التمييع بالنسبة للغاز أو إلى التصدير نحو مراكز الاستهلاك الدولية، ويوجه جزء من إنتاج الغاز الطبيعي إلى الاستهلاك الداخلي بواسطة مؤسسة سونالغاز عبر الشبكة الداخلية.[1]

بلغ إجمالي إنتاج الكهرباء في الجزائر 49 Twh في سنة 2011 مقابل 45،2 Twh في 2010 أي نسبة زيادة تقدر ب 8،4%، وقد بلغ الاستهلاك الوطني للكهرباء 38،9Twh في 20011 مقابل 35،8Twh في 2010، أي زيادة بقيمة 8،7 %، وقد بلغت شبكة النقل والتوزيع في نهاية 2011 طول إجمالي بقدر ب 285955 كلم مقابل 277899 كلم أي زيادة بقيمة 3%.

أما الاستهلاك الوطني للغاز الطبيعي فقد سجل ارتفاعا بنسبة 6% في سنة 2011 بنسبة 28 مليار متر مكعب. هذه الزيادة كانت نتيجة ارتفاع طلب سونا لغاز وقد بلغت هذه الأخيرة 22،2 مليار متر مكعب في 2011 مقابل 4،20 مليار متر مكعب في سنة 2010 أي زيادة بقيمة 8،5% وهذه الزيادة تفسر بارتفاع طلب المراكز الكهربائية وكذا ارتفاع نسبة المبيعات.[2]

إن الاستهلاك الطاقوي من حيث القطاعات يجعل قطاع الصناعة في المركز الأول باعتبار أنه تم وضع برنامج عمل يهدف إلى متابعة وضع وتحديث القواعد الصناعية، تطوير صناعات سلع التجهيزات الطاقوية ودعم خدمات المحروقات، يتعلق الأمر أساسا بالبيتروكيمياء وصناعة الإسمنت والكبريت والمعادن.يحتل القطاع المنزلي المرتبة الثانية حيث تم إطلاق حملة توعوية من طرف سونالغاز بالشراكة مع وكالات متخصصة حول استعمال التجهيزات المنزلية بفاعلية.ويعتبر ارتفاع مستوى المعيشة والتطور الاقتصادي وزيادة العمران سبب في زيادة نسبة الاستهلاك حيث يشكل هذا القطاع أكثر من الثلث في حجم الاستهلاك العام الوطني. أما القطاع الثالث فهو قطاع النقل حيث سجل القطاع على المستوى العالمي ففي سنة 2000نسبة 1،9 GTEP أي ما يعادل 20% من الاستهلاك الطاقوي العالمي حيث أن أكثر من 95% من الاستهلاك الطاقوي في قطاع النقل يتم إنتاجها من خلال البترول .[3]

تحتل شركة سونا طراك المرتبة 12 عالميا من بين الشركات البترولية العالمية وتبدي رغبتها في **البقاء** بين الأسماء الكبرى في الصناعة والتسويق الدولي للمحروقات وقد تعزز ذلك من خلال النتائج المحققة من طرف المجموعة وهذا بتطوير المجالات التالية (توسيع قاعدة الاحتياطات من المحروقات، رفع طاقات الإنتاج من المحروقات، تعزيز الهياكل القاعدية للنقل،تطوير مشاريع المصب،تعزيز مكانتها في

[1]- **Ibid**., p.44.
[2]- Bilan des réalisations du secteur de l'énergie et des mines, **op.cit.**, pp.36-39.
[3]- Chems eddine CHITOUR, « quelle stratégie énergétique pour l'Algerie à l'horizon 2030 ? », **actes de la 11ème journée de l'énergie**, (Alger 24 Avril 2007), p.132,133.

الأسواق الدولية). من بين النتائج المحققة في 2007 يمكن ذكر مستوى المحروقات الذي بلغ 233مليون Tepأي زيادة بقيمة 2% مقارنة بسنة 2006 كذلك وقد حققت سونا طراك رقم أعمال من المحروقات السائلة والغازية بأكثر من 59 مليار دولار وفي مجال الجباية الضريبية دفعت الشركة لخزينة الدولة 2715 مليار دج في سنة 2007.[1]

شكلت حصيلة الصادرات من المحروقات حوالي 98% من الحجم العام للصادرات في سنة 2007 ويشكل قطاع البترول والغاز 9،45% من PIB في الجزائر أين ساهمت المحصلة المهمة للبترول والغاز في تحقيق برامج استثمار مهمة أنتجت نموا كبيرا (حسب البنك الدولي 2008).

المطلب الثالث: السياسة الطاقوية الجزائرية

باكتشاف النفط في الجزائر قامت الحكومة الفرنسية بتأسيس العديد من الشركات التي تهتم بالتنقيب والاستغلال النفطي وحاولت أن تمارس سياسة حمائية بمنع أي دولة أوربية من منافستها، لكن بتطور القطاع النفطي وزيادة نسبة الإنتاج قامت الحكومة الفرنسية بعقد شراكة مع الحكومة الجزائرية لتسهيل استغلال النفط،نتيجة لذلك بدأت الجزائر **بإعداد سياستها الطاقوية بسرية** لأن فرنسا عملت على تقييد الحكومة الجزائرية بطرق قانونية عبر اتفاقيات إيفيان والقانون الفرنسي"القانون البترولي الصحراوي".[2]

لقد كان قرار تأميم النفط حدثا سياسيا هاما ومؤثرا على بناء الدولة الجزائرية ودورها السياسي في الساحتين الإقليمية والدولية وقد اعتمد على قدرة الشركة الوطنية "سونا طراك" واستخدامها من طرف الحكومة الجزائرية عن طريق التخطيط لإرساء صناعة بترولية في الجزائر.

إن الجزائر ومن خلال الموارد الطاقوية التي تزخر بها تسعى إلى دفع التنمية المحلية، وإدراكها بأهمية الاقتصاد في تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة وانطلاقا من موقعها الجغرافي جعلها تعمل على توطيد علاقات التعاون على المستوى الثنائي مع دول المغرب العربي ودول الضفة الشمالية للمتوسط،وقد لجأت الجزائر إلى الشراكة أو التعاون منذ الاستقلال بالنظر إلى الوضعية الاقتصادية للبلد آنذاك وبالتالي فهي كانت"خيار" و"واجب" في نفس الوقت باعتبار أن الجزائر كانت ذات طابع فلاحي ولم تكن تمتلك قاعدة صناعية مهمة.[3]

---

[1]- M.MEZIANE, « Le partenariat est une option stratégique et un mode privilégie de développement », **Eco News**, N°.29 (Mars-Avril 2008), p.1.
http://www.cder.dz/vlib/bulletin/pdf/bulletin_013_04.pdf

[2]- عصام بن الشيخ، "قرارتأميم النفط الجزائري 24فيفري 1971: دراسة للسياق والمضامين والدلالات"، ص190. في :
http://www.univ-ouargla.dz/pagesweb/PressUniversitaire/doc/04%20Dafatir%20droit%20et%20politique/D06/res/D0612R.pdf

[3]- Chacib KHELIL, "Les hydrocarbures dans le mouvement de globalisation et les options de l'Algerie : la nouvelle politique énergétique Algérienne , Seville, (2-4 novembre 2000), p.2.

بدأت الجزائر بتوضيح أسس السياسة الطاقوية الوطنية منذ 1981 دون أن يكون لها قوة القانون.(ملحق رقم 5) حيث هناك العديد من المبادئ العامة التي تؤخذ بعين الاعتبار من أجل مخطط وطني طويل الأمد لتطوير و استعمال الطاقة. و لازال هذا الإطار المرجع لحد الآن والذي يرتكز على 03 مبادئ هامة تتمثل في :

- تموين المستهلكين المحليين بالطاقة تموينا عاما و غير متقطع.
- الحفاظ على الموارد الطاقوية من أجل ضمان استقلال طاقوي مستقبلي للبلاد.
- تثمين التصدير من أجل تموين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر.[1]

تبنت الجزائر إستراتيجية المساهمة في **ضمان الأمن الطاقوي لدول العالم**، فالجزائر واحدة من أهم الدول المصدرة للمحروقات وتتطلع على ثرواتها كل القوى الدولية بالتنافس وتقديم العديد من فرص الشراكة والتعاون مما يقودنا إلى القول بأن السياسة الطاقوية الجزائرية منخرطة في **الجهود العالمية** نحو موازنة سعر النفط وتحديد حصص عادلة **لاتخلق أية أزمات طاقوية في العالم ولا تخلق أية أزمات تنموية** للدول المصدرة للمحروقات من جهة أخرى.[2]

تفرض العولمة الاندماج في الاقتصاد الدولي وتعتبر الشركات الكبرى هي مؤشرات هذه الحركية بما يمكن أن تضيفه للاقتصاد الوطني، فإذا كان مفهوم الدولة الأمة قد اختفى فإن قوة الدول اليوم تبنى على أساس نجاعة مؤسساتها المدعمة بوضوح وانسجام وفعالية قوانينها وتنظيماتها وأدائها الاقتصادي والشركات التي تعمل في هذا الإطار.

لقد أصبح اقتصاد السوق أمر لا مفر منه فكل السياسات الاقتصادية تعمل على جذب المستثمرين الخواص وتسهيل حركة رؤوس الأموال الضرورية،لذلك كان التكيف مع هذه المعطيات يدخل في صلب السياسة الطاقوية الجزائرية. هذه السياسة التي تتميز بمقاربة شاملة،منسجمة ومحددة فهي تربط بكل واقعية بين متطلبات السيادة الوطنية على المجال المنجمي وتوفير الشروط الضرورية للتطوير المستمر لقطاع المحروقات الذي هو عمادة الاقتصاد الوطني. إن الهدف الرئيسي لقطاع المحروقات هو"تطوير وتنويع مدا خيل الدولة" وهذا بتحسين نوعية وكمية الخدمات المقدمة للمستهلكين في إطار صحي وآمن.[3]

إن المحور الأساسي في **السياسة الطاقوية الجديدة** هو التطور الجذري لدور الدولة الذي يدور حول:[4]

1/– تحديد السياسة الاقتصادية في إطار المبادئ الدستورية.

Article apparu dans le site Internet http://www.mem-algeria.org/actu/comn/doc/Les_Hydroc_mouvement_de_globalisation.pdf

[1]- دراجي أمينة ،" سياسة الجزائر في مجال الطاقات المتجددة"، رسالة ماستر غير منشورة (الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2012/2011)، ص .47.

[2]- عصام بن الشيخ، **مرجع سابق**، ص .196.

[3]- Chacib KHELIL**,** op.cit., p.6.

[4]- **Ibid**., pp.6,7.

2/– السهر على حماية المصلحة الوطنية.

3/– ضمان وسائل وأدوات ضبط الاحتكار الطبيعي.

4/– السهر على توازن المؤشرات الأساسية واحترام قواعد العمل من طرف المتعاملين الاقتصاديين.

إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تقاسم الأدوار بين الدولة باعتبارها المسؤول عن السياسة الاقتصادية والضامن لاحترام القوانين، والمتعاملين الاقتصاديين.*

عرفت توجهات الدولة الجزائرية بعد 20 مارس2005 تحولات جوهرية وكانت اقتصادية أكثر منها سياسية والتي طوت صفحة التأميمات، حيث يتضمن قانون المحروقات الجديد "تحديد النظام القانوني لنشاطات البحث، التنقيب، النقل، فتح القنوات، التصفية، تحويل المحروقات، التسويق، التخزين، توزيع المنتجات البترولية ..." وأكثر من ذلك فإنه تم نزع وصاية الدولة عن شركة سونا طراك، التخلي عن نظام تقاسم الأرباح، وضع نظام جديد للعقود، تبني نظام جبائي جديد.[1]

تفاوتت وجهات النظر حول هذا القانون بين مؤيد ومعارض، حيث يرى محمد عيساوي الباحث في معهد الدراسات الطاقوية بأوكسفورد بان"إصلاح قطاع المحروقات يهدف إلى وضع حد لاحتكار سونا طراك في السوق المحلية وهذا يؤدي الى منافسة حادة ما يؤثر على فرص النمو في الجزائر وجعلها تحبذ إستراتيجية التوسع الدولي".وترى لويزة حنون الأمينة العامة لحزب العمال وأحمد غزالي رئيس الحكومة الأسبق بأن القانون يهدف إلى الخصخصة وإلغاء التأميم،وهذا يحمل مخاطر يمكن أن تؤثر على الاقتصاد الوطني الذي يبقى تابعا للريع الطاقوي.

* حسب المادتين (13) و(73) من الدستور الجزائري فان الموارد الطبيعية التي تزخر بها التراب الوطني والمجال البحري هي ملكية الجماعة الوطنية ،وتبقى الدولة مالكة للمجال المنجمي(مخروقات،معادن) بما ان كميات المحروقات والمعادن المستخرجة والحقوق المرتبطة بالمعادن،البحث وإستغلال هذه المنتوجات لها طابع تجاري.

[1]-Muhammad HACHEMAOUI, « La nouvelle loi Algerienne sur les hydrocarbures : les enjeux d'une libéralisation », **Crisis today**, (21Avril 2005), p.6. Voire le site http://catalogo.casd.difesa.it/GEIDEFile/doss_SONATRACH.PDF?Archive=191936891911

خاتمة الفصل:

لقد غلب على السياسات التي أطلقها الإتحاد الأوربي في إطار التعاون الأورو–جزائري الجانب التجاري، بالرغم من كل الدعوات المتكررة لضرورة توسيع هذا التعاون إلى مجالات أخرى في سبيل تحقيق المنفعة المتبادلة. وهذا ما أثار حفيظة الجزائر بعد كل سياسة يتم إطلاقها. لأن أوروبا لم تنظر أبدا إلى الجزائر كند أو شريك إستراتيجي، بل كانت تتعامل دائما وفق منطق تحقيق مصلحتها الخاصة دون مراعاة مصالح الآخرين.

لقد طبع العلاقات الجزائرية–الأوروبية في مجال الطاقة عبر مراحل تطورها مظاهر التعاون. والتي ارتبطت أساسا بالاعتماد المتبادل بين الجانبين، فأوروبا كانت بحاجة إلى الطاقة الجزائرية، البترول في البداية ثم الغاز حاليا وربما الطاقات المتجددة في المستقبل البعيد. وبدورها كانت الجزائر أيضا بحاجة إلى الزبون الأوربي لتسويق منتجاتها الطاقوية. من جهة أخرى غلب على هذه العلاقات مظاهر الخلاف خاصة في إطار العلاقات الثنائية حول عقود التموين، وسعر الغاز.

يكشف تطور قطاع المحروقات في الجزائر وما صاحب ذلك من تحولات في تسيير هذا القطاع عن تأثير العوامل الخارجية في هيكلته وتحديد معالمه. وهو الأمر الذي دفع الجزائر إلى إدخال تغييرات وتعديلات واسعة قصد التكيف مع متغيرات البيئة الطاقوية الدولية. وما التشريعات المتعاقبة على القطاع من فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية، والاعتماد على الغاز كمحدد أساسي في السياسة الطاقوية الجزائرية. إلا دليل على تدعيم هذا التوجه الذي يهدف إلى تعزيز مكانة الجزائر كفاعل مهم في الساحة الطاقوية العالمية.

الفصل الثالث

آفاق التعاون الطاقوي

الجزائري–الأوروبي

والرهانات المستقبلية

سيتم التعرض في الفصل الأخير إلى التعاون الطاقوي الجزائري–الأوربي ليس كواقع (الفصل الثاني) ولكن كآفاق. من خلال التطرق إلى التحديات المرتبطة بالقطاع الطاقوي في الجزائر على غرار زيادة وتيرة الطلب الطاقوي المحلي المرتبط بعوامل داخلية، ومدى تطوير الطاقات الجديدة والمتجددة كتوجه جديد بالنسبة للسياسة الطاقوية الجزائرية. والتي ترتبط بعوامل خارجية أكثر منها داخلية، كالتوجه العالمي لحماية البيئة. وتفكير الإتحاد الأوربي في مرحلة ما بعد الغاز للحفاظ على العلاقات بين الطرفين من خلال تطوير الطاقات المتجددة بالجزائر. ثم مستقبل القطاع الطاقوي الجزائري في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

من جانب آخر، وبالنظر إلى طابع التعاون الطاقوي بين الطرفين الذي يقوم أكثر على معادلة الغاز. فكان لابد من التطرق إلى رهانات تأمين الإتحاد الأوربي بالغاز الجزائري، وبعبارة أخرى المستقبل الغازي للجزائر مع أوربا في ظل المنافسة الدولية. وبروز تحديات جديدة تتعلق بتأمين المنشآت القاعدية الطاقوية من الهجمات الإرهابية.

المبحث الأول: تحديات قطاع المحروقات في الجزائر

سيتم في هذا المبحث تناول أهم التحديات التي تواجه قطاع المحروقات في الجزائر، والتي يمكن أن تؤثر عليه إيجابا أو سلبا. هذه التحديات يمكن أن تكون داخلية مثل زيادة حجم الطلب الداخلي، وتطوير الطاقات المتجددة. أو خارجية كالانظمام المرتقب الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية وما يمكن أن يحمله من تأثيرات على القطاع.

إن التعرض إلى هذا المبحث يصب في صميم إشكالية مدى قدرة الجزائر على الوفاء بالتزاماتها الطاقوية اتجاه زبائنها، خاصة الزبون الأوربي، وأكثر من ذلك هل الجزائر قادرة على التوفيق بين احتياجاتها الداخلية من الطاقة، وضرورات التصدير التي يقتضيها تسريع وتيرة التنمية المحلية المرتبطة بعائدات المحروقات؟ وكيف سيؤثر دخول الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة على كل ذلك؟

المطلب الأول: نمو الاستهلاك الطاقوي المحلي

في مقابلة أجريت مع المحلل السياسي محمد شفيق مصباح بتاريخ 12 ديسمبر 2011 قال فيها بأن هناك "غياب فادح لرؤية إستراتيجية شاملة حول التنمية في الجزائر..." وربط بين هذه الأخيرة أي التنمية بإشكالية توقف تصدير المحروقات والانعكاسات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية على النسيج الوطني. وتفسر هذه الوضعية بإعتبار أنه: بدءا من سنة 2006 دخلت الجزائر في مرحلة الذروة في من حيث

استهلاك البترول* وهذا ما دفعها إلى استغلال الموارد غير التقليدية (غاز صخري، Offshore) والتي تعتبر مكلفة جدا وغير تنافسية مقارنة مع الموارد التقليدية (بترول، غاز طبيعي) ولا تعطي النتائج المنتظرة إلا بعد 2025–2030. من جهة ثانية ارتفاع حجم الاستهلاك المحلي للمحروقات ومشتقاتها مثل (Gazoil) منذ سنة 2008 بسبب الزيادة في استيراد السيارات خاصة.[1]

وقد عرفت الاحتياطات البترولية في الجزائر استقرارا ملحوظا خلال الثلاثين سنة السابقة (1972–1999). وبالرغم من الاستهلاك المحلي والتصدير فقد طورت الجزائر من سنة 1999 مستوى احتياطاتها البترولية، بمعنى أنه في المتوسط كانت الجزائر تستكشف كل سنة المزيد من البترول مقارنة بحجم الاستهلاك. لكن الوضعية قد تغيرت منذ عشر سنوات الأخيرة لأنه في كل سنة ابتداءا من سنة 2000 يتم اكتشاف $\frac{1}{4}$ من الإستهلاك السنوي (إستهلاك محلي+ تصدير). ولا يعني ذلك أنه يتم تحقيق اكتشافات جديدة، بل يتم تطوير الاحتياطات الناتجة عن الحقول المستكشفة سابقا بمعنى آخر تحويل المخزونات الممكنة إلى محزونات مؤكدة.[2]

إذا فنهاية حقبة البترول تقترب من دون أن يجد المسؤولون في الجزائر بديلا يلعب دور البترول في مجال الجباية الضريبية وميزان المدفوعات والناتج الوطني الخام PNB (القيمة المضافة) وهذا باعتبار أن: الغاز الطبيعي يمكن أن يخفف الضغط عن البترول إلا أنه ريع مختلف وغير كاف ويحتاج إلى تكاليف إضافية من أجل استغلاله. أما الطاقة الشمسية فإنها لن تكون تنافسية مقارنة بالموارد التقليدية. أما موضوع استغلال الغاز الصخري فتكلفته مرتفعة حيث تفوق 10 دولار أمريكي (4–6 دولار في الولايات المتحدة و 10 دولار في الإتحاد الأوربي)أي ما يعادل 100 مرة تكلفة استغلال الغاز الطبيعي الجزائري الحالي بدون الحديث عن الآثار الجانبية الأخرى (الماء، التلوث، ضرورة حفر مئات الآبار في السنة...). وحقيقة أن Offshore يشكل طاقة مهمة إلا أنه يجب الإنتظار إلى غاية 2020، فحاليا تكلفة حفر Offshore في البرازيل تساوي 250 مليون دولار مقابل 5 إلى 10 مليون دولار بالنسبة ل

*تؤكد بعض مراكز الدراسات انه قبل 2030 لن يكون للجزائر بترول لتصدره، وهذا ما أكدته دراسة قامت بها أوبك. إلا أن الوضع أخطر من ذلك لان هذه الدراسات لم تأخذ بعين الاعتبار ارتفاع حجم الاستهلاك المحلي مؤخرا كون هذه الدراسة أجريت في عام 2007.

[1]-Ali Kefaifi, « Algérie 215: Le spectre lancinant du début de la fin des exportations pétrolières », **La Nation**, N°.101, Décembre 2012.
http://www.lanation.info/Algerie-2015-Le-spectre-lancinant-du-debut-de-la-fin-des-exportations-petrolieres_a595.html

[2]-Ibid.

Onshore. لذلك فإنه في أفق 2015–2030 لن يكون هناك أي مورد طاقوي مرشح أن يحل مكان البترول الخام في الجزائر في دوره كمورد للريع البترولي.[1]

بدأ الاستهلاك الوطني من الغاز في سنة1961 بحوالي 156 مليون م^3، ليصل الى 18،4 مليارم^3 في سنة 1983 أي زيادة سنوية بنسبة 23%. مع ذلك فإن الاستهلاك لم يتطور إلا بنسبة 1% في السنة في 1984 و2000، قبل أن تعرف تطورا معتبرا بسبب ارتفاع الاستهلاك في القطاع المنزلي وقطاع إنتاج الكهرباء خلال العشرية 2000–2010. هذا وتطورت حصة الغاز الطبيعي في حصيلة الاستهلاك الطاقوي الوطني ب 45% في 1976 لتصل إلى 61% في سنة 1998، ثم 64% في سنة 2010.

يفسر ذلك أنه منذ بداية سنوات الثمانينيات ركزت الجزائر جهودها على تطوير الغاز الطبيعي كمورد طاقوي مهم وبديل للاستعمالات الكبرى للاستهلاك المحلي. لكن مع بداية 1984 انخفضت حصة الاستهلاك المحلي لتترك مكانتها للصادرات والتي سجلت حصة سنوية ب 63 في الفترة 1984–2000 ونسبة 71% بين 2000–2010. وحسب تقرير لوزارة الطاقة والمناجم لسنة 2011 فإن بنية الصادرات الجزائرية تتجه شيئا فشيئا باتجاه المنتجات الغازية.[2]

يمكن أن يتضاعف الاستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي في الجزائر مستقبلا، وهذا إبتداءا من سنة 2014 بسبب الارتفاع الحاد في الطلب الداخلي. وبالتالي فالجزائر لن تكون قادرة على الإستجابة لالتزاماتها الدولية. فحسب توقعات لجنة ضبط الكهرباء والغاز في الجزائر (CREG) فإن الطلب المحلي يمكن أن يزداد بنسبة تقدر ب 6،6 و9 إلى غاية 2018 لتصل إلى 50،5 مليارم^3 و63 مليارم^3، مقابل 28 مليارم^3 في سنة 2009.[3]

---

[1]-Ibid.

[2]- Hichem BENAMIROUCHE, "Enjeux stratégiques de la ressource gaz en Algérie," p.4,5. Article apparu dans le site Internet : http://www.cread.edu.dz/cinquante-ans/Communication_2012/BENAMIROUCHE.pdf Voire aussi le rapport du Ministère de l'énergie et des mines de 2011.

[3]- « La France privée de gaz Algérien dans quelques années? », **La tribune**. Voire le site Internet : http://www.latribune.fr/entreprises-finance/industrie/energie-environnement/20100728trib000534287/exclusif-la-france-privee-de-gaz-algerien-dans-quelques-annees-.html

شكل رقم 14: وضعية الغاز الطبيعي في الجزائر في نهاية سنة 2007 :الاكتشافات ،الإنتاج الاستهلاك ،التصدير ...

Figure 11: *Algeria: annual discovery, production for an ultimate of 6 T.m3 (no other constraint), consumption, exportation and losses*

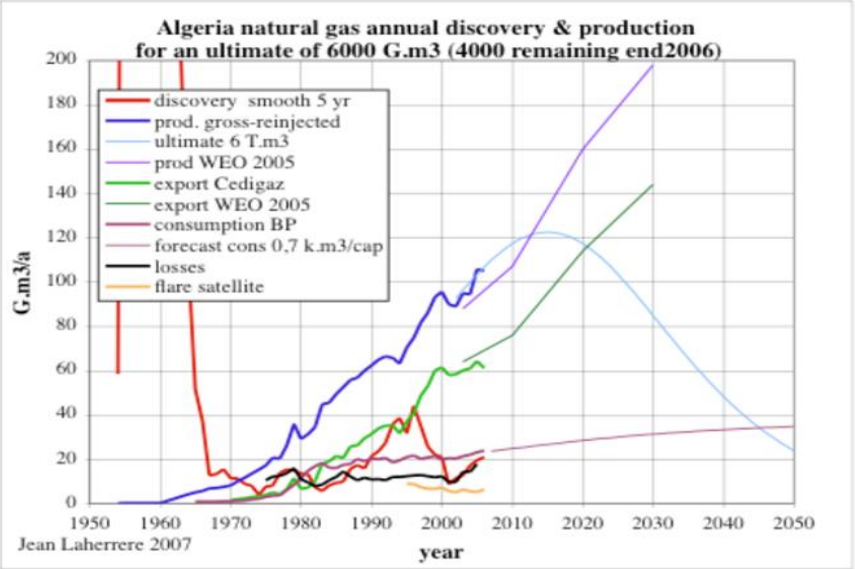

Source: https://hosting.umons.ac.be/php/aspo/public_html/index.php/fr/actualites/selection-aspo-be/83-pics-petrolier-et-gazier-algeriens-2-mai-2013

يوضح هذا الشكل (شكل رقم 14) وضعية القطاع الغازي في الجزائر حيث نلاحظ أن وتيرة الاستهلاك (بنفسجي فاتح) تتجاوز نسبة الإنتاج (أزرق) في آفاق 2030كذلك هناك تراجع لحجم الاكتشافات الغازية في سنوات 2000 في المقابل نجد أن هناك نزعة كبيرة لرفع الصادرات الغازية.

من بين الأسباب التي المؤدية إلى الارتفاع في حجم الاستهلاك نجد بالخصوص إقامة مصانع البيتروكيمياء من طرف شركة سونا طراك، ومحطات تصفية المياه، ومراكز كهربائية تعمل بالغاز الطبيعي. إضافة إلى مترو الجزائر، الترامواي، القطارات الكهربائية بدون حساب ملايين المنازل التي يجب إيصالها بالغاز الطبيعي. وتقع الفترة الحساسة بين 2010 و2014 حيث نجد أن هناك ارتفاع كبير في الطلب الداخلي، وقد تم إعداد تقرير داخلي من طرف شركة سونا طراك والذي يتوقع أزمة حادة داخلية بداية من سنة 2014 "**لا نعلم إذا كانت الجزائر تمتلك فعلا ما يكفي من الغاز لتفي بالتزاماتها**". وحسب التصريح الأخير للرئيس المدير العام لشركة سونا طراك بتاريخ 24 فيفري 2013 والذي أكد بأن الجزائر ليس لديها أكثر من 2000 مليار م^3 من الغاز التقليدي، (تقدر الاحتياطات المؤكدة حسب الإحصائيات

الرسمية بحوالي 4500 م^3 وهذا الرقم لم يتغير منذ 1990). ونفس الشيء بالنسبة للبترول بقيمة أقل من 1% من الاحتياطات العالمية وستكون الجزائر مستوردة في أفق 2020.

حسب تقديرات لجنة ضبط الكهرباء والغاز في الجزائر(CREG) فإن الجزائر ستكون مستوردة للغاز الطبيعي في أفق 2025–2030 في وقت يكون فيه السكان في الجزائر حوالي 50 مليون، وقد بلغ الاستهلاك المحلي حسب نفس المصدر من25 إلى 30 مليار م^3 من الغاز ويتوقع أن يكون 50 مليار م^3 في آفاق 2017–2020. لكن هذا الإحصاء تم قبل إعلان إقامة العديد من المشاريع الجديدة التي تتميز بأنها تستهلك كميات كبيرة من الغاز والبترول.[1]

المطلب الثاني : أفاق الطاقات المتجددة في الجزائر

تعتمد الاقتصاديات الحالية على الوقود الأحفوري بشكل كبير، لكن مؤخرا بدأ التوجه العالمي نحو مصادر جديدة للطاقة هي الطاقات المتجددة والتي تعتبر مصادر مستقبلية هامة كبديل للطاقات الأحفورية، لهذا لعدة أسباب لعل أهمها تقلبات أسعار مصادر الطاقة التقليدية وخاصية نفوذها عبر الزمن ثم الآثار البيئية الناجمة عن استعمالها.

يقصد بالطاقات المتجددة "تلك الطاقات التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري بمعنى أنها الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد. كما أنها تعرف بالطاقة التي تولد من مصدر طبيعي لا ينضب وهي متوفرة في كل مكان على سطح الأرض ويمكن تحويلها بسهولة إلى طاقة" لقد حضي استخدام الطاقات المتجددة في العالم بالاهتمام منذ وقت ليس بالقريب وكذلك فكرة الطاقات المتجددة في الجزائر ليست بالجديدة إذ أنها تمتد إلى سنوات الاستقلال. لكن سلوك الدول الفقيرة من الموارد الطاقوية مبرر لكن في المقابل كيف يمكن تفسير موقف الجزائر مع أنها تمتلك موارد طاقوية معتبرة ؟

لقد كان لجوء الجزائر إلى تطوير الطاقات المتجددة مرتبطا بالعديد من الاعتبارات لعل أهمها وقاية الاقتصاد الوطني من تقلبات الأسعار التي شهدنها الأسواق الدولية بالنسبة للوقود الأحفوري، يضاف إلى ذلك فإن حجم الاحتياطات المؤكدة في الوقت الحالي يكفي لتلبية الاحتياجات المختلفة (استهلاك محلي

[1]- Abderrahmane MEBTOUL, « La situation énergétique de l'Algérie face à la concurrence international », **Réflexion**, 17 Novembre 2013. Disponible sur le site Internet : http://www.reflexiondz.net/La-situation-energetique-de-l-Algerie-face-a-la-concurrence-internationale_a24218.html

تصدير) لكنه بالتأكيد لن يكفي في السنوات القادمة بسبب تزايد عدد السكان وما يقتضيه ذلك من ارتفاع نسبة الطلب الداخلي.

هناك اتجاه عالمي نحو خفض انبعاث الغازات السامة الناجمة عن زيادة/سوء استغلال الوقود الأحفوري لذلك فإن اللجوء إلى الطاقات المتجددة من شانه أن يساهم في خفض هذه الانبعاث وهو ما تسعى الجزائر إلى تحقيقه بالموازاة مع خفض كميات النفط والغاز المستعملة في إنتاج الطاقة الكهربائية محليا لاستغلالها في مجالات أخرى.[1]

حضي موضوع الطاقات المتجددة في الجزائر بالأهمية منذ 1980 أين صادقت اللجنة المركزية على ميلاد المحافظة السامية للطاقات المتجددة سنة 1982 ومن ثمة قامت بإعداد الوسائل الأساسية من أجل الانطلاق في نشاطها مع وضعها للهياكل الأساسية فانطلقت بخمس مراكز تنمية ومحطة تجريبية للوسائل التي توفر الدعامة العلمية و التكنولوجية والصناعية لبرنامجها التنموي المكلفة به في مجال الطاقة المتجددة.[2]

تم تأطير السياسة الوطنية للطاقات المتجددة في الجزائر بمجموعة من القوانين (قانون كفاءة الطاقة قانون تعزيز الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، قانون الكهرباء وتوزيع الغاز) ويتم تنفيذ هذه السياسة عبر مجموعة من المنظمات والمؤسسات الاقتصادية ومراكز البحث مثل(المركز الوطني لتطوير الطاقات المتجددة، وحدة تطوير المعدات الشمسية، وحدة البحث في الطاقات المتجددة، وحدة البحث في الطاقات المتجددة في المنطقة الصحراوية، وحدة البحث في معدات الطاقات المتجددة بجامعة تلمسان، وحدة تطوير تكنولوجيات السيليسيوم).[3]

بدأت الجزائر بالاهتمام بديناميكية جديدة لطاقة خضراء من خلال "برنامج تطوير الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة ENR الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 2011 وتعتمد الجزائر على إستراتيجية تنمية الموارد المتجددة مثل الطاقة الشمسية من أجل تنويع مصادر الطاقة حيث ينص البرنامج على إنشاء مصادر الطاقة من مصادر متجددة. وتنطلق الجزائر في هذا البرنامج من أجل إيجاد حلول شاملة

---

[1]- ملتقى دولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية "عرض تجربة الجزائر في مجال الطاقات المتجددة"، 20-21 نوفمبر 2012، جامعة ورقلة.

في: http://colloque.luedld.net/indexAR.html

[2]- فروحات حدة،"الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة"، **مجلة الباحث**، ع.11 (جامعة ورقلة، 2012)،ص 151.

في: http://rcweb.luedld.net/rc11/A1115.pdf

[3]- ملتقى دولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية "عرض تجربة الجزائر في مجال الطاقات المتجددة"، **مرجع سابق**.

ومستدامة للتحديات البيئية وإشكالية المحافظة على الطاقة الأحفورية، وتستند هذه الاختيارات الإستراتيجية على الإمكانيات الهائلة للجزائر في مجال الطاقة الشمسية التي تمثل المحور الأساسي للبرنامج فمن المنتظر الوصول إلى 37% من إنتاج الكهرباء بحلول 2030 يكون عن طريق الطاقة الشمسية. ويهتم البرنامج أيضا بالطاقة الهوائية التي تمثل المحور الثاني حيث ينتظر أن تساهم ب 3% من إنتاج الكهرباء في 2030.[1]

يهدف تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر إلى تقديم الخدمات الطاقوية للمناطق المعزولة والبعيدة عن شبكات توزيع الطاقة. لهذا فإنه تم في فيفري 2002 إنجاز حديقة هوائية بطاقة إنتاج 10 ميغاواط في مدينة تندوف بالتعاون مع شركة نيال، من جهة أخرى تم استعمال الطاقة الشمسية في الإنارة الريفية بمنطقة أسكرام (تمنراست) بما يكفل توصيل الكهرباء إلى 2000/1500 ساكن. وأخيرا إنجاز أول محطة هجينة لتوليد الكهرباء العاملة بالغاز والطاقة الشمسية بمنطقة (تيلغمت) في حاسي الرمل وهي تمثل أكبر حقل غازي في غفريقيا ومرشحة لأن تكون مصدر طاقوي بديل ونظيف.

قامت وزارة الطاقة والمناجم بإنشاء شركة مشتركة بين سونا طراك وسونا لغاز ومجمع سيم (NEAL) «New Energy Algeria"في سنة 2002 وتتمثل مهمتها في تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر على المستوى الصناعي

أعلنت الوكالة الفضائية الألمانية بعد دراسة حديثة قامت بها أن الصحراء الجزائرية هي أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم حيث تدوم الإشعاعات الشمسية فيها 3000 ساعة إشعاع/سنة. الأمر الذي دفع الوكالة إلى تقديم اقتراح إلى الحكومة الألمانية حول إقامة مشاريع استثمار في الجنوب الجزائري وبناءا عليه تم تقديم اتفاق بين الحكومتين في 2007 لإنتاج حوالي 5% من الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية ونقلها إلى ألمانيا من خلال ناقل كهربائي بحري عبر إسبانيا.

أبرمت الجزائر العديد من عقود الشراكة مع الجانب الأوربي حيث تعمل الجزائر على إطلاق عملية إنجاز أكبر برج عالمي للطاقة الشمسية بالمدينة الجديدة سيدي عبد الله غرب العاصمة. وقد تم التوقيع بهذا الشأن على عقد أتفاق وشراكة من قبل المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بالجزائر مع الشريك الألماني لإعداد الدراسة و التصميم لهذا المشروع.

إن بحث المجتمع الدولي عن نموذج طاقوي فعال صديق للبيئة ويمكن أن يكون بديلا للوقود الأحفوري لن يكون ممكنا في الأمد القريب لذلك سيبقى الوقود الاحفوري المصدر الطاقوي الأول في 30 سنة

[1]- دراجي أمينة، **مرجع سابق**، ص. 67.

القادمة. مع ذلك فإن مشكلة العالم ليست مشكلة موارد بالدرجة الأولى بقدر ما هي مشكلة سياسات وتكنولوجيات.

المطلب الثالث: آثار انضمام الجزائر إلى (OMC) على قطاع المحروقات

لقد دخلت المنظمة العالمية للتجارة (OMC) حيز العمل في سنة 1996. وبعد المصادقة على اتفاق مراكش في 15 أفريل1994، قررت الدول الأعضاء بأن تكون سنة 1995 مرحلة التحول من GATT إلى OMC . وتنظم الدول طوعيا إلى المنظمة الجديدة. فالفرصة كانت سانحة للدول الملاحظة والمنظمة ل GATT لتصبح عضوا كامل الحقوق في المنظمة العالمية للتجارة.

انطلقت الجزائر في عملية الانضمام إلى GATT منذ سنة 1987. إلا أنها لم تستغل فرصة المرحلة الانتقالية وبذلك يعتبر مسار المفاوضات بين الجزائر و OMC الأطول في تاريخ المنظمة التي تعتبر فضاء مهم للنقاش. يقضي الإنظمام إلى OMC تقديم ضمانات تحرير التجارة الدولية واحترام قواعد استقبال الاستثمارات الأجنبية والتي يمكن النظر إليها كإكراهات على إرادة الدولة المستقبلة لكنها عوامل ضرورية للسماح بالتعاون مع الشركاء الأجانب.

تم في الدورة الرابعة التي دارت بين 20–23 مايو 2003 إدخال القطاع الطاقوي في دائرة المفاوضات مع OMC. فكان المفاوضون الجزائريون للمرة الأولى مجبرون على الإجابة على أسئلة تسيير القطاع الطاقوي مثل موضوع تحديد السعر الداخلي للمنتجات البترولية حيث أكد وزير التجارة ووزير الطاقة والمناجم أن الجزائر ستستمر في تطبيق السعر الموجه لمنتجات قطاع المحروقات والتي يتم مراجعتها لاحقا طبقا لقواعد وميكانيزمات السوق، وفي هذا الإطار جاء قانون المحروقات الجديد لسنة 2005 لمواكبة هذه التطورات.[1]

كانت روسيا أيضا وفي إطار سعيها للانضمام إلى OMC مجبرة على مناقشة موضوع القطاع الطاقوي والتي ترى بأن عملية تحرير القطاع ترتبط بالتصورات الروسية. وتعمل الجزائر وفق المبدأ الذي عملت به روسيا.

تتجلى التأثيرات الأولية على قطاع المحروقات المترتبة على انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في المجالات التالية:

[1]- Ghania Oukazi, «Algérie-OMC: Le dossier énergie sur la table », **Le Quotidien d'Oran,** 5 juin 2003. http://www.algeria-watch.org/

1/- تخفيض التعريفة الجمركية الخاصة بمنتجات القطاع

لا تميز المادة الثانية من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية بين الحقوق الجمركية عند الاستيراد أو التصدير. وإذا كانت المجهودات في الماضي منصبة على تخفيض الحقوق الجمركية على الاستيراد فإنها اليوم منصبة أكثر على التصدير باعتبار أن الدول المستهلكة أصبحت تطالب بتخفيض معدلاتها ومن شأن ذلك أن يلحق أضرارا معتبرة بالدول المنتجة لأنها ستحرم من موارد مالية هامة.

إذا كانت الحصة الكبيرة من إنتاج المشتقات النفطية تتمركز في الدول المصنعة فإن التفكيك الجمركي الخاص بالمشتقات النفطية يمكن أن يشكل مصدر تهديد حقيقي لأنه سيغرق السوق الجزائرية بإنتاج هذه البلدان وتقويض أركان الصناعة الجزائرية الناشئة باعتبار أنها(المنتجات المحلية) غير قادرة على منافسة المنتجات الخارجية في السوق المحلية و التي تتميز بجودة عالية وهذا بعد التفكيك الجمركي.[1]

2/- الحد من إمكانية وضع القيود الكمية على الصادرات أو الواردات

تم طرح مسألة القيود الكمية على التجارة الخارجية في دورة الأوروغواي، وكانت مناسبة بعث مسار جولة جديدة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف بالدوحة عام 2001 إعلان عن توجه دولي جديد تحت غطاء إبرام اتفاقية دولية حول المنافسة للحد من نفوذ بعض المنظمات الدولية التي تدافع عن مصالح بلدان العالم الثالث.

إن تضمين مشروع برنامج الدوحة عبارة تدعو إلى منع جميع أشكال الكارتل يبدو في ظاهره وكأنه استجابة للدعوات القديمة التي كانت تدعو إلى تقزيم دور هذه المنظمات مثل منظمة الأوبك التي كانت ترى فيها أنها تسعى عبر ممارسات احتكارية كوضع القيود الكمية على الصادرات إلى الهيمنة على أسواق الطاقة. وعليه لا يمكن القليل من مخاطر هذا المشروع على مستقبل قطاع المحروقات في الجزائر باعتبار أن هذه الأخيرة عضو في منظمة الأوبك.[2]

3/- تحديد إمكانية اعتماد إستراتيجية ازدواجية الأسعار

تقوم الممارسة الجزائرية الحالية في مجال أسعار المحروقات على اعتماد مستوى أسعار محلي منخفض مقارنة بمستوى الأسعار المعمول به في السوق الدولية، وبالنظر إلى بند اتفاقية الإعانات و الإجراءات التعويضية (SMC) الذي ينص صراحة على أنه "لا يمكن اعتبار مسالة ازدواجية الأسعار

[1]- بلقاسم سرايري، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، 2008/2007)، ص . 161.

[2]- مرجع سابق، ص .162.

للمنتج الواحد في السوقين المحلية والدولية إجراءا خاصا بالمعنى الذي تعطيه الاتفاقية لهذه الكلمة" يجب التنبه أن يتطور الأمر مستقبلا في صالح الأطراف التي تعمل على تأكيد المعنى الذي يفيد أن تطبيق مبدأ ازدواجية الأسعار هو شكل من أشكال الدعم الذي تمارسه الدول.[1]

لقد أعلن مدير العلاقات مع OMC في وزارة التجارة أن قضية ازدواجية الأسعار(سعر الغاز الطبيعي) قد تم معالجتها طبقا لقانون المحروقات والمنافسة الصادر في 2007 حيث أن الدولة تحتفظ بحق تحديد السعر في السوق الداخلية وهذا بالاتفاق مع المتعاملين الاقتصاديين. في المقابل يرى أعضاء OMC أن الجزائر ما يزال أمامها الكثير لفعله بالنسبة لسياسة أسعار المحروقات.[2]

4/- تجارة الخدمات

يتميز مسار المفاوضات في قطاع الخدمات بالشمولية ولا يقتصر على قطاع المحروقات فقط. ومن المؤكد أن إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيكون له آثار على مختلف أنشطة الخدمات في قطاع المحروقات.

يحتاج مسار المفاوضات بخصوص خدمات قطاع المحروقات في المستقبل إلى تعيين أنواع الخدمات التي يمكن أن تكون موضوع للالتزامات الدولية في هذا المجال. حيث شرعت بعض القوى الصناعية في تطبيق ذلك على أرض الواقع مثل الإتحاد الأوربي عبر سن قوانين للفصل القانوني والمحاسبي بين النشاطات المختلفة(الإنتاج، النقل، التسويق) ومعاملة كل نشاط على حدة

إن قياس التأثيرات المحتملة على قطاع المحروقات بالجزائر في مجال الخدمات تبقى متضاربة، فهناك من يرى أن الشركات الجزائرية ستخسر بعد الانفتاح التجاري الكامل بفقدانها جزءا من السوق المحلية بسبب عجز تنافسيتها. ويرى آخرون أنها ستحافظ على حصتها في السوق لان جو المنافسة ليس غائبا عن هذه السوق حاليا. وأكثر من ذلك فإنه لا يجب النظر إلى المسالة من زاوية التحديات التي يطرحها هذا الإنظمام على نشاط القطاع محليا فقط بل يجب النظر إليها من زاوية الفرص التي يفتحها خارجيا، لأن إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وزيادة انفتاح قطاع الخدمات في العالم يعني فتح آفاق جديدة أمام قطاع المحروقات بالجزائر.[3]

---

[1]- مرجع سابق، ص .163.

[2]- Melissa Roumadi**,** « Cycle de négociations Algérie-OMC: La question de la double tarification du gaz réglée », **El Watan,** 31 mai 2012.
http://www.djazairess.com/fr/elwatan/372944

[3]- بلقاسم سرايري، **مرجع سابق**، ص .164-167.

المبحث الثاني :رهانات تأمين الإتحاد الأوربي بالطاقة الجزائرية مستقبلا

إن هذا المبحث هو محاولة معرفة مستقبل تأمين الإتحاد الأوربي بالطاقة الجزائرية، ورصد مختلف الرهانات التي يمكن أن تؤثر على ذلك خاصة في مجال الغاز. إضافة إلى ذلك استقراء مكانة الجزائر في السوق الطاقوية الأوربية، وذلك من خلال مجموعة من المشاريع الإستراتجية المشتركة بين الجانبين على غرار مشروعي غالسي وميدغاز. وهذا في ظل المنافسة التي تشهدها هذه السوق من الجانب الروسي والقطري والتي يمكن أن تؤثر على حصة الجزائر في التموين الأوربي بالغاز، وبالتالي مكانة هذه الأخيرة في الإستراتيجية الطاقوية الأوربية.

إن الحديث عن المشاريع الإستراتيجية المشتركة في مجال الغاز الطبيعي، يقودنا الى التعرض الى تحديات تأمين المنشآت القاعدية المرتبطة بالقطاع الطاقوي ضد الهجمات الإرهابية. وهو ماسيتم التطرق إليه في المطلب الأخير المتعلق بالاعتداء الإرهابي على محطة الغاز الطبيعي (تيقنتورين) بعين أمناس الواقعة بالصحراء الجزائرية.

المطلب الأول: المستقبل الغازي للجزائر مع أوربا

إن التطورات التي عرفتها الساحة الوطنية مرتبطة بشكل مباشر بكل المتغيرات التي طرأت على السوق الدولية للطاقة. وبالنسبة للجزائر فمنذ اكتشاف الحقل الغازي لحاسي الرمل تغيرت معطياتها الطاقوية ولوحظ تحول تدريجي من دولة منتجة للبترول إلى دولة منتجة ومصدرة للغاز الطبيعي ومشتقاته.

من الواقعية اعتبار مشكل التبعية اتجاه السوق الدولية للطاقة كعامل بالغ الأهمية عند إعداد الإستراتيجيات المتوسطة المدى للجزائر.وفي هذا الإطار تكمن العملية المزدوجة لتصدير الغاز عبر خطوط الأنابيب ومن خلال فرع التمييع، بالرغم من أن الأولى هي الغالبة في تموين أوربا بحكم العوامل الجوارية للأسواق. وامتلاك الجزائر تجهيزات للتمييع كفيلة بتموين الأسواق الأمريكية والآسيوية .[1]

من خلال الطاقة التصديرية الحالية اتجاه أوربا منها أكثر من النصف في حالة سائلة(GNL) تنوي سونا طراك الفوز بحصة مهمة في تموين السوق الأوروبية على غرار منافسيها المباشرين، وعلاوة على الاستهلاك الوطني تم تغطية تقريبا كامل أوربا الجنوبية بالغاز الطبيعي ابتداء من سنة 1996. وسوف تتضاعف هذه القدرة التصديرية عند مباشرة استغلال مشاريع خطي الأنابيب المبرمج إنجازهما بالتوازي مع الخطين الحالين (Enrico MATTEI–Pedro DURAN) وهما مشروع (MEDGAZ) الرابط حقول الغاز الجزائرية بإسبانيا و(GALSI) الذي يربط الجزائر بإيطاليا عبر سردينيا. بالإضافة إلى

[1]- كتوش عاشور ، بلعزوز بن على ، "الغاز الطبيعي الجزائري و رهانات السوق الغازية"، دراسة في **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** ، عدد 02 ، جامعة شلف ص 163،164.

مشروع خط أنابيب (NIGAL) بين نيجيريا والساحل المتوسطي المنبثق عن اللجنة الإفريقية للطاقة والمنشأة في فبراير 2001 في الجزائر، والذي يدخل في إطار إرادة الجزائر تنمية التعاون الطاقوي في إفريقيا.[1]

بعد إصدار الإتحاد الأوربي للائحة في سنة 2000 حول إنشاء إطار تنظيمي لعملية تحرير الأسواق ووضع الآليات اللازمة لإقامة سوق موحدة للطاقة بدل الأسواق الوطنية ،سيكون المنتجون أمام منافسة حقيقية في السوق الغازية (Concurrence Gaz–Gaz). فقطاع الغاز بأوربا يشهد منذ سنوات إعادة هيكلة من خلال عملية التحرير،وآثار العولمة على سوق الغاز الدولية. ويتكون هذا القطاع من صنفين أساسيين: الغاز المنقول عبر خطوط النقل(Gazoduc) والذي يتميز بعقود التموين طويلة الأجل ،والغاز الطبيعي المسال (GNL) الذي يتم نقله من خلال سفن نقل الغاز، يشهد تطورا ملحوظا بسبب زيادة سفن النقل(Méthaniers) في الإتحاد الأوربي.[2]

أكد الخبير الدولي في مجال الطاقة مراد برور أنه مع تزايد حدة المنافسة مع العملاق الروسي ،قطر واحتمال دولة الموزمبيق في السوق الأوروبية على الجزائر أن تتدخل في كل أجزاء الحلقة الغازية وليس فقط باعتبارها مصدر تموين. وأضاف أن هناك عدم يقين حول تطور السوق الغازية في آفاق 2015. ورأى بأنه على الجزائر أن تعيد انتشارها كفاعل مهم في الحلقة الغازية ولا يقتصر دورها على التموين لأنه إلى جانب الجزائر توجد قطر التي تستحوذ على 8 % من السوق الأوربية، والجزائر 10% ثم روسيا بحوالي 23%. وبالتالي فقطر منافس حقيقي في السوق الأوروبية ولا يجب أن ننخدع بهذه الأرقام لأنه مقارنة مع الجزائر التي تمتلك 5.4 ترليون م^3 من الاحتياطات الغازية ، نجد أن الشرق الأوسط له 72 ترليون م^3. ويمكن الغاز الصخري في المستقبل أن يعزز مكانة الجزائر بكميات إضافية بالرغم من أن ذلك غير كافي من حيث الحجم.[3]

يرى الخبير الطاقوي عبد الرحمن مبتول أن هناك مجموعة من التحديات التي يمكن أن تجعل الجزائر تفقد جزء من حصتها في الأسواق الدولية عموما والأوروبية على وجه الخصوص. ويرتبط هذا بتطور الاقتصاد الدولي ونموذج الاستهلاك الطاقوي ،إضافة إلى تطور الأسعار الدولية خاصة الدولار والأورو

---

[1]- **نفس المرجع** ،ص 165.

[2] -Noura BOUKRIF , « Le gaz Algérien dans l'équation de l'approvisionnement du marché européen », **Recherches économiques et managériales**, Université de Béjaia, N°4(Décembre 2004), pp.12,13.

[3]- Mourad PREURE, « L'Algérie doit se redéployer pour être acteur de la chaine gazière et non seulement une source », ***Horizons***, 6 Mars 2013.
http://www.horizons-dz.com/?L-Algerie-doit-se-redeployer-pour

والتكاليف المحلية التي تسمح باكتشاف آلاف المخزونات لكن ليست لها مردودية مالية. بدون أن ننسى حماية البيئة الذي يقتضي اللجوء إلى مصادر طاقوية أكثر مرد ودية وبالتالي تغير نموذج الاستهلاك الطاقوي.[1]

التحدي الأول هو المشروع الجزائري–الإيطالي (*GALSI*) الذي سيربط الجزائر بإيطاليا عبر سردينيا وسيتم التفصيل فيه لاحقا. أما التحدي الثاني فهو مشروع ميدغاز(*MEDGAZ*) بقدرة 8مليار م^3 من الغاز والذي يربط الجزائر بإسبانيا.(ملحق رقم 6) وحسب خبر لوكالة رويترز للأنباء بتاريخ 25 ديسمبر 2012 فإن شريكين مع سونا طراك في المشروع قررا بيع حصتهما بسبب الأزمة التي تعيشها أوربا خاصة في إسبانيا وهما (Endesa) و(Iberdrola) حيث دخلا في مفاوضات للانسحاب من المشروع وتفضيلهما شراء من سوق (Spot) الغاز القطري والنيجيري. وللتوضيح فإن رأسمال شركة Endesa بما يزيد عن 92% مملوك من طرف شركة (ENEL) والتي تعتبر رائد في توزيع الغاز في إسبانيا ،في حين أن Iberdrola تمتلك 20% من رأسمال MEDGAZ إلى جانب Cepsa بنسبة 20%، إضافة إلى الفرنسيين GDF و Suez ب12% .[2]

التحدي الثالث يتعلق بمشروع نيغال (*NIGAL*) بطول 4500كلم، الذي يربط منطقة واري (*Warri*) النيجيرية بالجزائر ثم أوربا (2500كلم في الإقليم الجزائري، 750كلم في إقليم النيجر، 1500كلم في الإقليم النيجيري). ويتوقع أن ينقل من 20 إلى30 مليار م^3 /سنة، في أغلبه موجه إلى السوق الأوروبية من خلال توقيع اتفاق بين شركة(*NNPC*) النيجيرية وسونا طراك بتاريخ 14 جانفي 2002 لإنشاء شركة دراسة وترقية المشروع والاتفاق حول إعداد دراسة الإنجاز في 8مارس2003، والذي سيدخل حيز العمل مع 2015 .

تقدر التكلفة الأولية لإنجازه ب5 الى7 مليار دولار ويتجاوز حسب بعض التقديرات في سنة 2012 مبلغ 15 مليار دولار ،وحسب دراسة للمعهد الفرنسي للعلاقات الدولية تم إعدادها في 2010 فإن تكلفة الإنتاج تقدر ب25 مليار دولار حيث أنه سيستفيد من مساهمة أوربية. ومع ارتفاع تكلفته تطرح إشكالية مردود يته.[3]

---

[1]- Abderrahman MEBTOUL, « L'Algérie face à la transition énergétique du nouvel ordre mondial », ***Réflexion***, 5 Juin 2013. http://www.reflexiondz.net/L-Algerie-face-a-la-transition-energetique-du-nouvel-ordre-mondial_a24141.html

[2]- Ibid.

[3] -Ibid.

خريطة رقم 02: أنبوب الغاز العابر للصحراء نيغال *(NIGAL)*

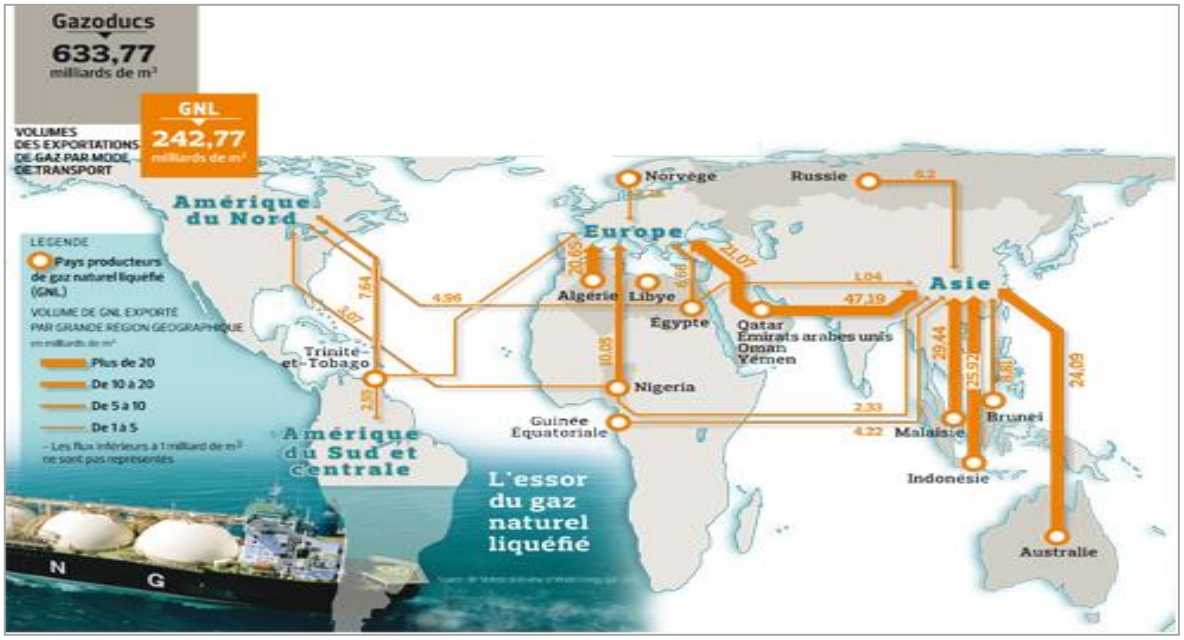

Source: http://www.paixetdeveloppement.net/

التحدي الرابع يتجسد في تقرير الوكالة الدولية للطاقة الصادر في 2012 والذي يرى بأن الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال ثورة الغاز الصخري ستصبح مصدرا للبترول ابتداء من 2017 والغاز في 2020 وستنافس المصدرين الحاليين (السعودية بالنسبة للبترول وروسيا في مجال الغاز) ،وإذا كانت هذه التوقعات فإنها ستحدث تغيرات جيوإستراتيجية كبيرة.(ملحق رقم 7) وهنا يطرح إشكال كبير بالنسبة للجزائر في أفق 2007–2020 والتي تمثل 30% من السوق الجزائري فهل فكرت الجزائر في مناطق أخرى وشركاء جدد مع الأخذ بعين الاعتبار المنافسة الدولية ومختلف التكاليف ومنها النقل؟ في الحقيقة فإن تقرير وزارة الطاقة والمناجم الصادر في 2011 يؤكد أن هيكل الصادرات الجزائرية يتجه أكثر فأكثر نحو المنتجات الغازية (لم تشكل حصة المنتجات الغازية بين 1962–1999 سوى 29% مقابل 43% في فترة 2000–2010) أما البترول الخام المصدر فقد شكل 95% من حجم المحروقات السائلة في سنة 1971 وسجل 30% في سنة 2010. أما بالنسبة للمنتجات المميعة و(GNL) فقد ارتفعت حصتهما من 3% في 1971 إلى 28% في 2010 ،وتبقى الأسواق الأوروبية والأمريكية المناطق التقليدية المفضلة للصادرات الجزائرية من المحروقات.[1]

[1]- Ibid.

شكل رقم 15 : سيناريوهات إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر في المستقبل.

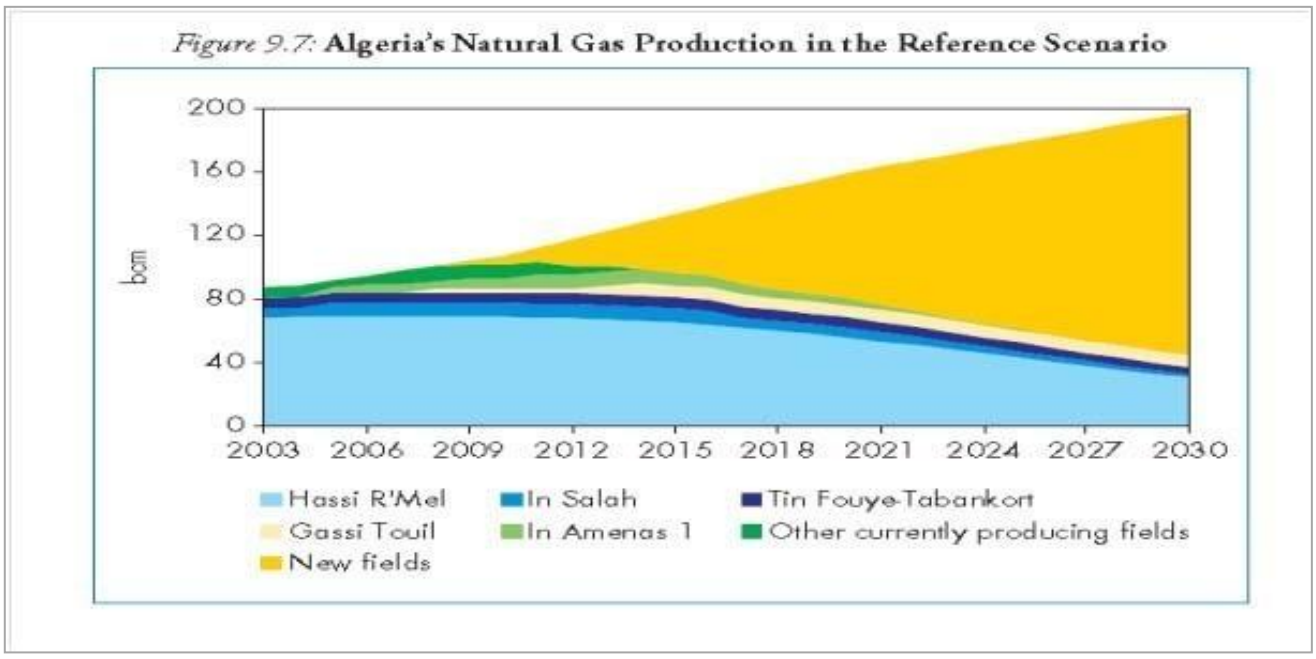

Source: EIA (WEO 2005).
https://hosting.umons.ac.be/php/aspo/public_html/documents/SPPDD.pdf

بالعودة إلى الغاز الصخري فحسب دراسة حديثة قامت بها شركة سونا طراك أثبتت أن الاحتياطات الجزائرية من الغاز الصخري يمكن أن تصل إلى 2000 مليار م^3 .هذا بالاعتماد على التجارب المنجزة على مساحة 180000 كلم^2 في ثلاث مناطق، وحسب *Sohbet KARBUZ* مدير قسم المحروقات بالمرصد المتوسطي للطاقة (OME) فإن "إمكانات الجزائر من الغاز الصخري تبقى في جزء كبير منها غير مستغلة، لكن تحسين ظروف الاستثمار هو مفتاح النجاح للجزائر". وحسب وزير الطاقة السابق بلعيد عبد السلام فإن إحتياطات الجزائر من الغاز الصخري معتبرة جدا.

قدرت الوكالة الدولية للطاقة (*AIE*) في سنة 2011 إمكانات الجزائر من الغاز الصخري بحوالي 6500مليار م^3. وبالنظر إلى أن عملية استغلال هذا المورد تتطلب استخدام التكنولوجيا العالية التي لا تمتلكها الجزائر، فإن هذه الأخيرة تعول على الشركات الأجنبية باعتبارها عامل مهم لمساعدة الجزائر على تطوير استغلال الغاز الصخري .

وقد أكدت الجزائر رغبتها صراحة في استغلال الغاز الصخري، وتجسد ذلك في قانون المحروقات الأخير. وقد أكد الخبير الطاقوي عبد الرحمن مبتول بأن توجهات السياسة الطاقوية في الجزائر تأخذ في الحسبان اتجاه الاحتياطات الوطنية الغاز الطبيعي إلى النفاذ وهذا ما يدفع الجزائر إلى تجديد احتياطاتها

باللجوء إلى استغلال الإمكانات المعتبرة من الغاز الصخري. إضافة إلى ذلك فإن أهمية المحروقات غير التقليدية (*les hydrocarbures non conventionnels*) بالنسبة للسلطات الجزائرية تفسر بضرورة_الانتقال الطاقوي_(*la transition énergétique*) لكن كذلك هي مرتبطة بالحفاظ على الريع الناتج عن تصدير المحروقات لتفادي الأزمات الاجتماعية.

خريطة رقم 03: إمكانات الجزائر من الغاز الصخري.

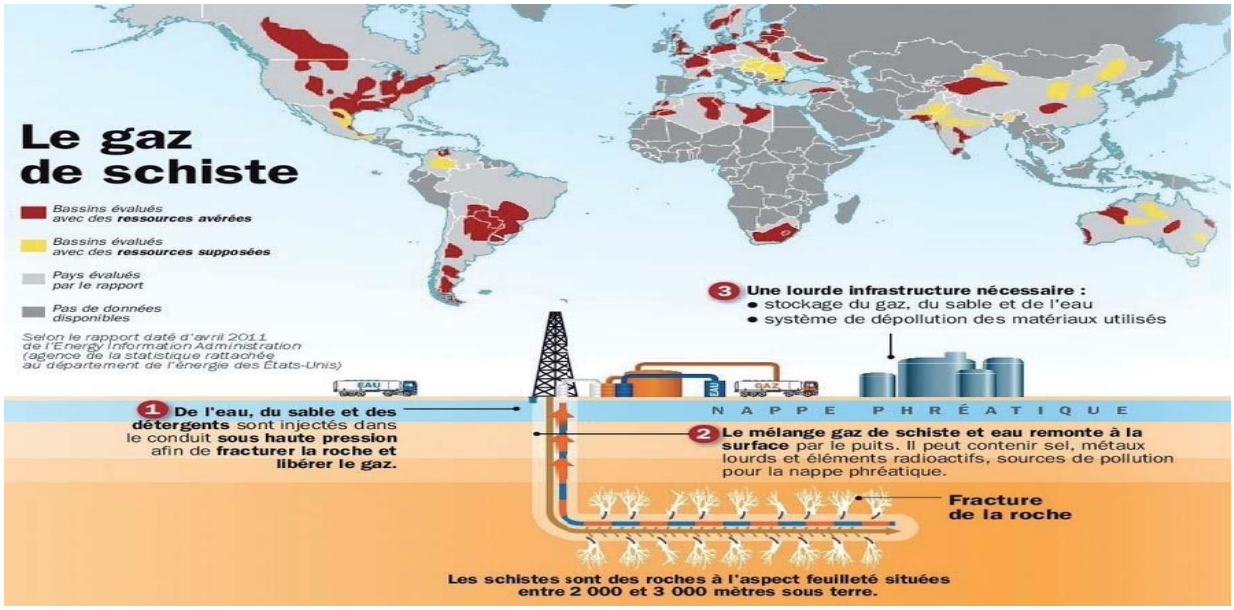

***Source**: htpp://www.dziri-dz.com/wp-content/uploads/2013/04/gaz01.jpg.*

التحدي الخامس يرتبط بمستقبل خط الغاز الجزائري تروسميد (*Transmed*) الذي يمون إيطاليا بالغاز الطبيعي منذ 1983 بحوالي 30 مليار م^3 /سنة، وتم رفع هذه النسبة إلى 40 مليار م^3 في سنة 2012 مع الإستراتيجية الهجومية الروسية الجديدة من خلال مشروع (*South Stream*) مع العلم أن المشروع الآخر(*North Stream*) الذي تم تدشينه في 8 نوفمبر 2011 حيث يسمح بنقل الغاز الروسي إلى أوربا فهو مشروع إستراتيجي من حيث مساره إذ يبلغ طوله 1224 كلم وينقل 55 مليار م^3 من الغاز في السنة ينطلق من (*Vyborg*) وصولا إلى (*Greifswald*) بألمانيا مرورا عبر المياه الإقليمية الروسية الفنلندية، السويدية، الدنمركية والألمانية (حجم الغاز الذي سيتم نقله فيه سيكون معادل للطاقة التي ينتجها 11 مفاعل نووي) حسب ما أكده الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أثناء تدشين المشروع.[1]

[1] -Ibid.

أما بخصوص المشروع الثاني (*South Stream*) وهو المنافس المباشر للجزائر بالشراكة بين شركة غازبروم الروسية و إيني الإيطالية والذي سيمح مثله مثل North Stream بتجنب المرور عبر أوكرانيا بلد العبور الرئيسي.ويتوقع أن تنتهي الأشغال فيه بحلول سنة 2015. وسيتم التفصيل فيه لاحقا.

المطلب الثاني: تصاعد المنافسة القطرية/الروسية في مجال الغاز

الفرع الأول: المنافسة الروسية في الجنوب الأوربي

مشروع السيل الجنوبي (*South Stream*)

تم إطلاقه في سنة 2007 بروما. هو موجه لنقل كمية سنوية من الغاز نحو الأسواق الأوروبية تقدر ب63 مليار م^3 ويتوقع أن يدخل مجال العمل في نهاية 2015.

ينطلق المشروع على عمق 2 كلم تحت البحر الأسود بدءا من المحطة الروسية *Beregovaga* على 900 كلم نحو *Verna* في بلغاريا ثم في الجناح الجنوبي عبر اليونان نحو جنوب إيطاليا، وفي الجناح الشمالي عبر رومانيا، صربيا، هنغاريا وسلوفينيا نحو جنوب إيطاليا وجزء منه نحو النمسا أين يتوقف في وحدة تخزين الغاز ب *Baumgarten* .

ينظر إلى مشروع South Stream على أنه منافس لأنبوب *Nabucco* وهو أنبوب غاز أوربي بطول 3300 لا يمر عبر روسيا بقصد خفض التبعية الأوروبية إزاء الغاز الروسي. وفي مقابلة أجرتها قناة أورونيوز مع نائب رئيس شركة غازبروم ألكسندر ميدفيدف والذي قال "...بخلاف المشروع الأوربي المنافس *Nabucco*، نحن نمتلك كل العوامل لإنجاز مشروع *South Stream* سواءا من حيث كمية الغاز الضرورية أو السوق من خلال العقود طويلة الأجل وأهم من ذلك كله نحن نمتلك التجربة التكنولوجية والتسييرية الضرورية ...".ففي حين أن أوربا تبحث عن تخفيض تبعيتها للغاز الروسي، نجد فلاديمير بوتين يؤكد أن العقود المبرمة بشأن *South Stream* ستسمح ب "ضمان أمن الإمدادات الأوربية". وفي لقاء له مع رئيس الحكومة الإيطالي سيلفيو بيرليسكوني بخصوص الأهمية الاقتصادية للمشروع مقارنة مشروع Nabucco قائلا: "ليس لدينا أي شيء ضد المشاريع البديلة، لكن قبل استثمار الملايير في الأنابيب يجب إدراك أين يوجد الغاز لهذه الأنابيب".[1]

[1] -Liliana TROFIM, « Le secteur énergétique de la Russie entre économique et politique », Diplôme des hautes études européennes et internationales, institut Européen des hautes études internationales, 2008-2009, p.47.
http://www.ie-ei.eu/IE-EI/Ressources/file/memoires/2009/TROFIM.pdf

خريطة رقم 04: مسار أنبوب الغاز الروسي –*South Stream*–

Source: http://www.ie-ei.eu/IE-EI/Ressources/file/memoires/2009/TROFIM.pdf

إن مسار أنبوب الغاز South Stream هو في إطار الدراسة لكنه حتما سيمر عبر أقاليم الدول الأعضاء في الإتحاد الأوربي لذلك هناك ثلاث فرضيات: إما أن يعبر المناطق الاقتصادية الأوكرانية والرومانية أو تلك التي تنتمي إلى تركيا.وبالتالي فهو قرار إستراتيجي بالنسبة لشركة غازبروم الروسية مع العلم إن أوكرانيا ورومانيا يمكن أن تعرقلا المشروع بطلب دراسات حول التأثيرات البيئية. وتبقى تركيا الخيار المفضل لأن العبور من خلال المياه التركية سيكون له آثار معتبرة من حيث التكلفة. أما الفرضية الثالثة المتعلقة بالنقل عبر البحر الأسود فلحد الآن لم يتخذ أي قرار رسمي.

إن الهدف من إقامة مشروع *South Stream* وكذا *Nabucco* واحد وهو تعزيز الأمن الطاقوي للإتحاد الأوربي فحسب *Alexey MILLER* فإن *South Stream* يقع ضمن أولويات غازبروم وإستراتيجيتها لضمان حد أقصى من تنويع طرق الإمدادات. فهذا المشروع يشكل أداة حقيقية لنقل ما يقارب 63 مليار متر مكعب في السنة نحو الأسواق الأوروبية والتي تحتاج إلى 205 مليار متر مكعب في أفق 2030 حسب التقديرات الروسية. ويعكس المشروع الرغبة الروسية في بلوغ الأسواق الأوروبية بدون المرور عبر الوسائط.

يدخل مشروع *South Stream* ضمن إستراتيجية واسعة تكمن في إقامة أنابيب نقل الغاز تحت البحر، ويدخل في هذا الإطار كذلك *Blue stream* و*North stream* وهذا الأخير يربط روسيا

مباشرة بأكبر سوق أوروبية لها(ألمانيا). فهذه الأنابيب الغازية تسمح لغازبروم بالحفاظ على احتكار السوق الغازية الأوربية.

خريطة رقم 05: مسارات أنابيب الغاز الروسية–*South Stream* و *North stream* –

Source: http://www.ie-ei.eu/IE-EI/Ressources/file/memoires/2009/TROFIM.pdf

تؤكد السلطات الروسية على الطابع الأوربي للمشروع، وتم تدعيم ذلك من خلال المشاركة الإيطالية(*ENI*) والفرنسية مؤخرا (*EDF*) وهذا يعني أن هناك دعم سياسي حقيقي للمشروع لأن الدولة فاعل مهم في هذه الشركات (تمتلك إيطاليا 30% من شركة *ENI* وفرنسا 85% من شركة *EDF*) ، ومن جهة أخرى مدى مساهمة الدول الأوروبية في عملية تمويل إنجاز المشروع.

تتفاوت مصالح الشركاء الروسيين والإيطاليين من إقامة مشروع *South Stream*. فبالنسبة لشركة *ENI* يعتبر المشروع عامل شراكة إستراتيجي مبني على تبادل الأعمال بين الشركتين ودخول غازبروم الى السوق الإيطالية وللتذكير فإن الشركتين سبق لهما إقامة أنبوب الغاز *Blue stream*، وبالتالي فهذه الشراكة مربحة للطرفين لأنها تسمح لشركة *ENI* بالتواجد في أعمال المنبع ولغازبروم في المصب.

أما دخول شركة *EDF* الفرنسية في المشروع بحصة لا تقل عن 10 % هو لدواعي تجارية فهي تسعى إلى شراء الغاز الروسي للاستجابة للطلب المتزايد في السوق الفرنسية.[1]

إن الجزائر باعتبارها دولة غازية، يطرح إشكال الإستراتيجية الغازية المتبعة لمواجهة المنافسة على أسواقها خاصة المنافسة الروسية باعتبار أن هذه الأخيرة تمتلك ثلثي احتياطات العالم من الغاز الطبيعي بالإضافة إلى التجربة التكنولوجية والإدارية عكس دولة مثل الجزائر. وقد صرح الوزير الأول الروسي بتعجيل إقامة مشروع السيل الجنوبي *South Stream* المنافس الرئيسي لمشروع غالسي وبما أن السوق الجزائرية الرئيسية هي السوق الأوروبية يتساءل عبد الرحمن مبتول إذا كانت الجزائر ستفقد حصصا من هذه السوق؟ [2]

تم إبرام عقد شراكة بين الجزائر وإيطاليا في نوفمبر 2007 لإقامة أنبوب غاز يربط حاسي الرمل بالقالة (On shore) وهو أنبوب غالسي – *Galsi* – بطول يقدر بحوالي 640 كلم. وفي جزء (*Off shore*) فالمشروع سيربط القالة بمدينة كاغلياري *Cagliari* في سردينيا بمسافة تبلغ 310 كلم. حيث أن مستوى مساهمة شركة سونا طراك يتوقع أن يكون 36% عند إنجازه، سيعمل هذا المشروع تموين إيطاليا ب8 مليار م^3.

أسفرت الجمعية العامة لمشروع غالسي المنعقدة في ميلان الإيطالية بتاريخ 14 نوفمبر 2012 عن تأجيل الانطلاق في المشروع إلى تاريخ 30 ماي 2013 لأسباب تقنية. وقد كتبت وكالة رويترز للأنباء أن "الجزائر تهدد بالانسحاب من مشروع غالسي المزمع إقامته لنقل الغاز الطبيعي إلى إيطاليا، إذا شاركت روما في مشاريع منافسة مثل مشروع *South Stream* و*Trans adriatic Pipelines*" حسب مصادر إيطالية رسمية وأن "الجزائر لن تعتبر ظروف الاستثمار ملائمة إذا دعمت إيطاليا مشروعي *South Stream* و*TAP*".

في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الدول الأوروبية ومنها إيطاليا، يواجه مشروع غالسي مشاكل حقيقية متعلقة خاصة بالمنافسة من خلال مشروعين أساسيين: أولهما مشروع *South Stream* الذي أطلقته غازبروم وإيني الإيطالية بقدرة 63 مليار م^3 من الغاز،

[1]-Zaki LAIDI, **Quelles perspectives pour Nabucco et South Stream** ?, (Rapport réalisé pour le conseil Farçais de l'énergie), Centre des études européennes, 2010, pp.21,22.
http://www.wec-france.org/DocumentsPDF/RECHERCHE/Contrat56_Rapportfinal.pdf

[2]- جمال خمال، مرجع سابق، ص .103.

ومشروع و*Trans adriatic Pipelines* (*TAP*) الذي ينقل الغاز من أذربيجان الى إيطاليا مرورا باليونان والذي أبدت إيطاليا دعمها له.[1]

تمتلك روسيا 3/1 من الاحتياطات العالمية للغاز الطبيعي يضاف إلى ذلك الإمكانات التكنولوجية والتسييرية مقابل 15% لإيران و10% لقطر. وبالتالي فهذه الدول الثلاثة تمتلك من 50 الى55% من احتياطات الغاز الطبيعي على مستوى العالم.

إن فقر جنوب أوربا من حيث نقاط نقل الغاز أعطى لهذا المشروع أهمية معتبرة، وجعل إيطاليا تأخذ حصة من المشروع باعتبارها ثالث أكبر مستهلك للغاز في أوربا بعد المملكة المتحدة وألمانيا. وهي في الحقيقة ثاني أكبر مستورد للغاز الروسي بحوالي 22،1 Bcm في السنة.[2]

أمام هذه المنافسة يطرح موضوع الإستراتيجية الغازية لسونا طراك خاصة أمام غازبروم الروسية من خلال (*North Stream*) الذي تم تدشينه بتاريخ 8 نوفمبر 2011 والذي يسمح بنقل الغاز الروسي إلى أوربا. والمشروع الثاني *South Stream* الذي يعتبر منافسا حقيقيا للجزائر لإمداد أوربا الغربية بالغاز الروسي خاصة بلغاريا، صربيا، هنغاريا، سلوفينيا، النمسا، اليونان، إيطاليا وهذا من خلال لبحر الأسود بقدرة 63 مليار متر مكعب من الغاز، والذي سيدخل مجال الخدمة في سنة 2015 بقيمة مالية تقدر بحوالي15،5 مليار أورو.

تطرح هذه المشاريع إشكالية المشروع الجزائري–الإيطالي(غالسي) بقدرة 8 مليار متر مكعب من الغاز لاستثمار 2،5 مليار دولار كقيمة أولية لكن تكلفة الإنجاز تجاوزت 4 مليار دولار في سنة 2013.

الفرع الثاني: المنافسة القطرية في سوق الغاز الأوروبية

تتربع دولة قطر على مساحة قدرها 11437 كلم^2، تظم 1،8 مليون نسمة حيث أن 80 % منهم أجانب. تجني عائدات معتبرة من خلال صادرات البترول (إنتاج 650000 برميل في اليوم) والغاز المسال على وجه الخصوص (تتقاسم مع إيران الحقل الغازي الأول في العالم ب25000 مليار م^3). وبفضل مواردها الطاقوية أصبحت قطر من بين الدول الغنية في العالم (بلغ الدخل الفردي 28000 دولار في 2002 مقابل 23000 دولار في فرنسا). وبعد استثمارات كبيرة تم إنجازها في البنى القاعدية بالداخل

[1]- « Réalisation du gazoduc GALSI: le projet n'est pas remis en cause selon SONATRACH », **El Watan**, N°.6731, 4décembre 2012, p.5.

[2]- Ercan KAHRAMAN, « Nabucco vs South Stream",(travail de l'obtention du diplome HES), Genève, 15 Aout 2008, p.24.
https://doc.rero.ch/record/11375/files/TRAVAIL_DE_DIPLOME-ERCAN_KAHRAMAN.pdf

نتيجة الطفرة المالية يتم حاليا تنويع الاستثمارات القطرية بالخارج لمواجهة حقبة ما بعد البترول وهذا في مجالات عدة على غرار الشركات والصناعات، الرياضة، العقار .[1]

في هذا المجال سيتم التركيز على الاستثمار في القطاع الصناعي، حيث أن الاستثمارات الأساسية تتركز في أوربا الغربية وكذا في الصين. وتبقى أوربا المنطقة المفضلة بالنسبة لقطر لدواعي تاريخية تتمثل في الاستعمار ثم الأزمة المالية التي تعيشها أوربا. تتوزع هذه الاستثمارات في فرنسا خاصة بسبب سياسة هذه الأخيرة اتجاه المستثمرين القطرين، وفي المملكة المتحدة. والشكل الموضح أدناه يبين توزع الاستثمارات القطرية في الخارج.

خريطة رقم 06: الإستثمارات القطرية في الخارج.

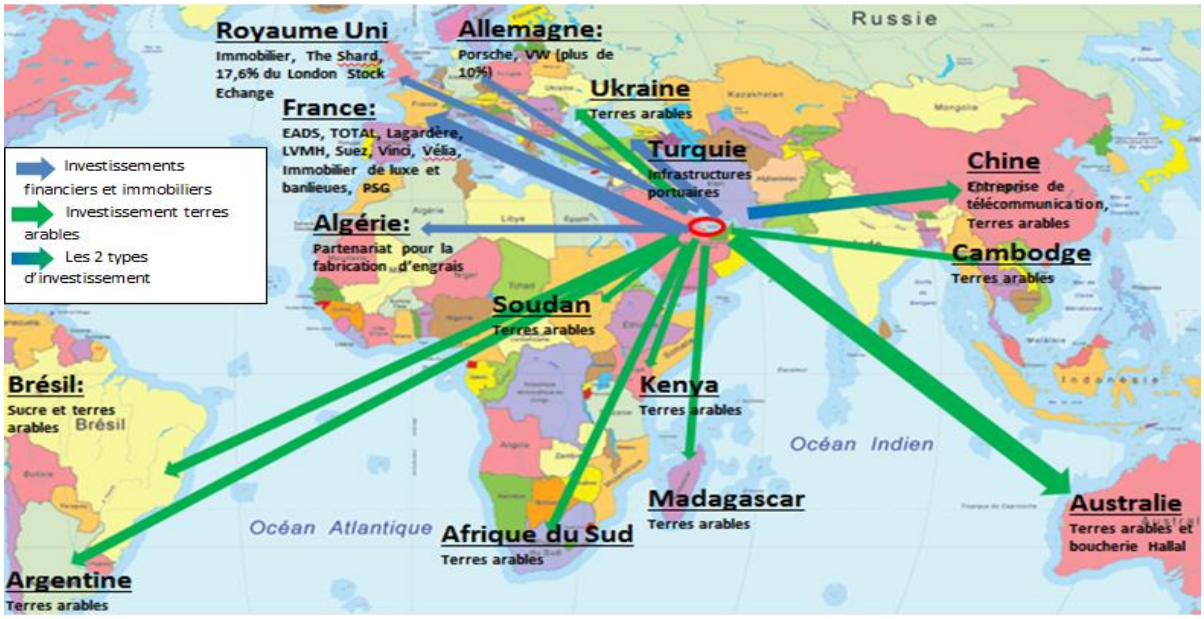

Source: http://blogdejocelyne.canalblog.com/archives/2012/12/25/25993030.html

في 2002 كانت الشركة الوطنية قطر بتروليوم تحتكر 60 % من الإنتاج في حين أن الشركات العالمية تستحوذ على 40% الباقية. وتسعى قطر إلى بلوغ قدرة إنتاج 01 مليون برميل في اليوم. هذا و تمتلك قطر احتياطات غازية هائلة، فبفضل الحقل الغازي الذي تتقاسمه مع إيران وهو الأكبر على

[1]- Antoine Laurent, la stratégie d'investissement du Qatar, **Matrices stratégiques**, 10-12-2012. http://blogdejocelyne.canalblog.com/archives/2012/12/25/25993030.html

المستوى العالمي(15% من الاحتياطات العالمية) تحتل المرتبة الثالثة عالميا من حيث الاحتياطات الغازية بعد روسيا وإيران. [1]

تم اكتشاف حقول الغاز الطبيعي في قطر في سنة 1971 بواسطة شركة شال أثناء دراسات البحث عن البترول في الشمال الغربي لدوما، إلا أن بداية إنتاج الغاز الطبيعي لم تبدأ إلا مع التسعينيات. وقد بلغ إنتاج الغاز الطبيعي في سنة 2008 حوالي 76بليون م^3، حيث أن 20 بليون م^3 خصصت للاستهلاك المحلي في حين أن الباقي (56 بليون م^3) تم تصديرها للخارج. 70 % منها تم تصديرها على شكل غاز طبيعي مسال والباقي عبر أنابيب النقل، تقسم هذه الصادرات كالآتي: 12،03 بليون م^3 إلى كوريا الشمالية، 11،32 بليون م^3 إلى اليابان، 8،4 بليون م^3 إلى الهند ثم 4،6 بليون م^3 إلى إسبانيا وأخيرا 0،8 بليون م^3 إلى الولايات المتحدة.[2]

إن طموح قطر إلى توسيع صادراتها من الغاز الطبيعي دفعها إلى اقتراح إنشاء أنبوب غاز من الخليج إلى تركيا. وقد صرح الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بعد محادثات مع الرئيس التركي عبد الله غول والوزير الأول طيب رجب اردوغان قائلا: "نحن متلهفون أن يكون لنا أنبوب غاز من قطر إلى تركيا ... وقد ناقشنا هذه المسالة في إطار التعاون في مجال الطاقة، أين ستبدأ مجموعة عمل بإعداد الدراسات وموافاتنا بالنتائج الملموسة في أقرب وقت مكمن".[3]

في الوقت الحالي لا يوجد أنابيب نقل تربط بين قطر و الإتحاد الأوربي ويتم نقل الغاز عبر سفن نقل الغاز على شكل غاز طبيعي مسال *GNL*. مع ذلك يحبذ الأوربيون إقامة مشاريع نقل الغاز الطبيعي من قطر إلى الإتحاد والذي من شانه أن يساهم في تنويع مصادر الغاز المستوردة حسب المفوضية الأوروبية للطاقة، في هذا الإطار تعمل الدول الأوروبية على تطوير علاقاتها مع دولة قطر.[4]

لقد كان لجوء قطر إلى الغاز الطبيعي المسال *GNL* نتيجة لسياسات دول الجوار والعراقيل التي وضعتها أمام المبادرات القطرية لإقامة أنابيب عابرة لحدودها، مع ذلك يفهم من المشاريع القطرية الأخيرة

---

[1]- « Les entreprises dans la mondialisation : total au Qatar, institut de l'entreprise », Paris, France, Octobre 2003.
http://www.institut-entreprise.fr/les-publications/les-entreprises-dans-la-mondialisation-20-etudes-de-cas

[2]**- is the Qatar-Iraq-Turqey-Europe natural gaz pipeline project feasible ? An analisis with regards to international enrgy market policies and risks** (Ankara: Report N.°23, center for middle eastern strategic studies, January 2011), p.17,18.
http://www.orsam.org.tr/en/enUploads/Article/Files/2011110_orsam.katar.eng.pdf

[3]- خمال جمال، مكانة الجزائر في الأمن الطاقوي الأوربي، مذكرة ماست غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013/2012. ص .98.

[4]- Report N°.23, Op.cit, p.22.

أهمية السوق الأوروبية بالنسبة لقطر. وكان إبرام عقود طويلة الأمد مع دول الإتحاد الأوربي لتموينها بالغاز كنتيجة للاستثمارات الكبيرة للولايات المتحدة في مجال الغاز الصخري وبالتالي فإن طلب الولايات المتحدة على *GNL* في المستقبل سينخفض لذلك يبدو التركيز على المستهلك الأوربي أكثر عقلانية.

يغطي الغاز الطبيعي المسال المستورد من قطر نسبة 15 % من مجموع الواردات الغازية المستوردة لذلك تعتبر قطر مصدر مهم للأمن الطاقوي الأوربي. إلا أن زيادة نسبة الغاز الطبيعي المسال *GNL* في مجمل الواردات الغازية الأوروبية يمكن أن يؤدي إلى تراجع الفوائد التي سيجنيها الإتحاد من تنويع مصادر الإمدادات. مع ذلك فإن الأنابيب التي سيتم إقامتها ولربط قطر بالإتحاد الأوربي عبر العراق وتركيا ستساهم في ضمان تنويع مصادر وطرق التموين الذي من شأنه أن يساعد على ضمان أمن الإمدادات.[1]

من خلال الأنبوب الغازي (القطري–التركي) الذي سيتم إقامته سيتم إضافة مصدر جديد بالنسبة لأنبوب نابوكو مع تصدير الغاز الطبيعي لمنطقة قزوين إلى أوروبا.

لقد كانت شرق آسيا الوجهة المفضلة للصادرات الغازية القطرية، أما السياسة الطاقوية الجديدة فهي تعمل على خلق توازن جديد مع السوق الأوروبية، الآسيوية والسوق الأمريكية بحيث أن كل واحد يشكل الثلث من مجموع الصادرات. هذا يعني أن قطر كانت دائما تبرم عقود بيع وشراء مع الزبائن الأوربيين بقيمة 36 بليون م^3 في سنة 2010. وحجم الغاز الطبيعي المسال المصدر إلى أوربا يمكن أن يصل إلى 80 بليون م^3 بحلول 2031.[2]

المطلب الثالث: تأمين المنشآت القاعدية الطاقوية (مثال تيقنتورين)

تعي المنظمات الإرهابية بالدور الذي تلعبه البنى القاعدية الطاقوية بالنسبة للدول الغربية، لذلك فهي تعمل ضرب مواقع الإنتاج ومعابر التوزيع. مواقع التخزين، الأنابيب، السفن البحرية لنقل البترول والغاز. بمعنى آخر كل عناصر الحلقة اللوجيستيكية للتموين الطاقوي، تشكل هدف مفضل لهذه المنظمات الإرهابية.[3]

---

[1]- Report N°.23, Op.cit, p.24.

[2] -Manfred HAFNER et al**, Long-term natural gaz supply to Europe: Import potential, infrastructure needs and investment promotion**, Observatoire Méditerranéen de l'énergie, p.13.
http://www.worldenergy.org/documents/p000963.pdf

[3] -Georges Henri BRICET DES VALLONS, « La question de la sécurisation pétrolière », **géostratégiques** N°.9 (Octobre 2005).
http://www.strategicsinternational.com/9_Vallons.pdf

الفرع الأول: الإعتداء الإرهابي على القاعدة الغازية بتيقنتورين

يعبر الموقف الجزائري اتجاه المحاولة الإرهابية في الموقع الغازي بتيقنتورين عن موقف"سيادي". فالمقاربة الجزائرية في التعامل مع كل أشكال الإرهاب تقوم مبدأ أساسي يلغي كل احتمال للتفاوض مع الجماعات الإرهابية، كذلك فالجزائر وكل الدول لا تقبل التدخل في شؤونها الداخلية من منطلق مبدأ السيادة مهما كان الدافع وراء ذلك.[1] وقد كانت هذه المحاولة مرتبطة بموقف الجزائر إزاء الوضع في مالي، وقبله في ليبيا "فقد سعت الجزائر أن تكون محايدة في النزاع رجاء أن يقودها ذلك في أحسن الأحوال إلى لعب دور الوساطة بعد نهاية النزاع" فالعديد من القوى الدولية لم تخفي نيتها في إلحاق الضرر بأمن واستقرار الجزائر، وبالتالي فإن الفرصة مواتية لتحريك الجماعات الإرهابية المرتبطة بأجندات مشبوهة وهذا بغرض إقناع الجزائر بضرورة المشاركة في العمليات العسكرية بمالي. [2]

أولا: سريان العملية

لقد تم إجراء العملية من طرف كوماندوس مكون من 32 إرهابي. وقد أكد عبد المالك سلال في ندوة صحفية بحضور وزير الطاقة والمناجم والداخلية والاتصال أن قوات الأمن قد قضت على 32 إرهابيا من بينهم ثلاثة فقط هم جزائريين و11 تونسيين. وكان عدد العمال 790 منهم 134 أجانب من 26 جنسية وتم تحرير الأغلبية. إلا أنه ومع الأسف توفي 37 رهينة منهم جزائري والباقون أجانب من 8 جنسيات مختلفة " تتكون المجموعة الإرهابية من ثمانية جنسيات مختلفة :مالية، موريتانية، مصرية، وكندي" وأوضح أن "تحضير الهجوم الإرهابي تم في منطقة أقيلوك–Aguelhoc– في شمال مالي من طرف مختار بن مختار وتطلب ذلك شهرين تحت قيادة الجزائري محمد لمين بن شنب. حيث أن المجموعة قطعت الشريط الحدودي بين الجزائر ومالي والنيجر قبل الوصول على ليبيا أين توجه الكاماندوس صوب عين أمناس".[3]

---

[1] - Nesrine Sellal, « Il est important d'envisager une révision de la doctrine stratégique de l'Algérie », **ElWatan Week-end**, N°.197, 18 Janvier 2013, p.3.
http://www.jfcconseilmed.fr/files/13-01-18---EW--Il-est-important-d-envisager-une-revision-de-la-doctrine-strategique-de-l-Algerie.pdf

[2] - Fouzia MESSADI, « Attentat de Tiguentourine : Des analystes politiques s'y penchent », **Le Chiffre d'Affaire**, 1Décembre 2013.
http://www.lechiffredaffaires.com/index.php?option=com_content&view=article&id=12112:attentat-de-tiguentourine--des-analystes-politiques-sy-penchent&catid=1:a-la-une&Itemid=5

[3] - Salima Tlemçani, « Attaque terroriste contre le site gazier de Tigantourine: Les révélations de Sellal », **ElWatan**, N°.6772, 22 janvier 2013, p. .

عبد المالك سلال لم يفصح عن كل شيء بخصوص العملية، فقد صرح بأن العملية قد تم التخطيط لها مدة شهرين في مدينة (Aguelhoc) وهي مدينة تابعة لأدرار الواقعة على بعد 430كلم في شمال غاو بحوالي 150 كلم من التاسيلي في جنوب تمنراست وعلى بعد 2000 كلم من عين أمناس.

خريطة رقم 07: الهجوم الإرهابي على الموقع الغازي بعين أمناس.

Source: Photos,Googel Earth.

وكانت العملية بقيادة بلمختار وبمساعدة جماعات جهادية فقد أكدت مصادر أمنية أن "العملية تم التخطيط لها في ليبيا تحت قيادة بلمختار، وفقط بعض العناصر جاؤوا من شمال مالي، أما الباقون مثل التونسيين ال11، المصريين، الكندي كانوا في ليبيا مع بلمختار" وأضاف أن الأسلحة الثقيلة خاصة القنابل المضادة للدبابات قاذفات الصواريخ، والمتفجرات التي كانت بحوزتهم لا يمكن أن تأتي من شمال

مالي لكن بالأحرى من ليبيا أين تم تسريب كمية كبيرة منها بواسطة الطيران الفرنسي أثناء عملية إسقاط نظام القذافي.[1]

لقد أثار الهجوم الإرهابي دور فعالية جهاز الاستخبارات في السياسة الأمنية الوطنية ، وخاصة في مجال مكافحة الإرهاب أي الانشغال الكبير للجزائر منذ سنوات فهي ليست المرة الأولى التي يتم فيها الهجوم على مدن في جنوب الجزائر مثل جانت وتمنراست التي تتميز بأنها مدن سياحية وتتميز بتواجد الأجانب. والهدف دائما واضح وهو البحث عن الصدى الإعلامي وفرض الوجود في الميدان لإجبار العدو على التفاوض باستخدام سلاح الرهائن. وقد أثار هذا الهجوم نقاش وطني حول التزام الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب، ولم تتردد بعض الاصوات في الحديث عن فشل الجزائر في مكافحة الإرهاب بما آن آثار الهجوم في عين أمناس كانت محلية ودولية .[2]

فيما يخص **صورة الجزائر الخارجية** فقد بينت الحادثة حدود تعامل السلطات الجزائرية مع الأزمات المشابهة، أكثر من ذلك ضعف القدرات الاتصالية فقد رأينا كيف استطاعت هذه المجموعة الإرهابية بواسطة الهاتف واعتمادا على وسيلة إعلام موريتانية الاتصال أفضل من الجزائريين. فحسب إطار سابق في الدولة فإنه " من الطبيعي عدم نشر المعلومة عن عملية بهذه الحساسية، لكن هذا لا يمنع حد أدنى من الاتصال" ففي مساء الأربعاء بعد الأخبار الرئيسية قام التلفزيون الجزائري ببث حصة حول السياحة. والجمعة بعد الظهر الرسوم المتحركة. وهذا يوضح إلى أي حد هناك غياب لإستراتيجية إعلامية "حيث وجد الجزائريون أنفسهم مجبرون على البحث عن المعلومة في قنوات إعلامية أخرى غربية وعربية فالمشكل في هذه العملية والمحزن هو غياب المعلومة من طرف السلطات الجزائرية ووسائل الإعلام الرسمية"[3]

ثانيا: المواقف الدولية

إن سرعة تحرك القوات الخاصة للجيش الوطني الشعبي، وقيادة العمليات بنجاح في الوقت اللازم كان لها آثار كبيرة على المواقف غير المتسامحة بشأن التعامل الجزائري مع الحادثة في اليومين الأولين لاحتجاز الرهائن في تيقنتورين. وباستثناء فرنسا وعلى غير عادتها والتي اتخذت موقفا صحيحا إتجاه

---

[1]- Fayçal Métaoui, « De l'incapacité de communiquer à défaut de parler **», ElWatan**, N°.6773, 23 janvier 2013. p.5.
ftp://download.univ-chlef.dz/Journaux/2013/Janvier/22.01.2013/El%20Watan%20du%2022.01.2013.pdf

[2] - Fayçal Métaoui, Loc.cit.

[3]- Fayçal Métaoui, **op.cit.**

الجزائر، فإن الدول الأخرى شككت في قدرات الجزائر وأقصاها توكيو. لكن كل ذلك تغير عشية الخميس بتحرير الفوج الأول من الرهائن من خلال الهجوم الأول لقوات الجيش الوطني الشعبي.

ولم تتأخر الولايات المتحدة الأمريكية في إبداء دعمها، حيث صرحت هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية أن "لا أحد يعرف مثل الجزائر كم هي مقيتة الجماعات الإرهابية " مضيفة "أن الجزائر قد خاضت حربا ضروسا ضد الإرهاب لعدة سنوات مع الخسائر الكبيرة في الأرواح".

لقد شجعت فرنسا التزام الجزائر بمكافحة الإرهاب وهذا بإبداء تضامنها بعد الهجوم الإرهابي في رسالة بعث بها الرئيس الفرنسي إلى نظيره الجزائري مؤكدا أن "الجزائر دفعت ولا تزال تدفع ضريبة الإرهاب". وبدورها روسيا استنكرت بكل حدة الهجوم الإرهابي الذي مس الموقع الغازي مجددة تضامنها مع الجزائر في مسارها لمكافحة الإرهاب حسب تصريح وزير الخارجية الروسي سارغي لافروف. وأكدت وكالة الأنباء الروسية أن " هذه الهجمات الإرهابية مهما كان مكانها، في الساحل، في إفريقيا الشمالية، في الشرق الأوسط، ومهما كانت دوافعها فهي تبقى أعمال إرهابية والتي يجب أن يتخذ المجتمع الدولي إتجاهها موقفا رافضا و موحدا".[1]

بدوره عبر الإتحاد الأوربي من بروكسل عن دعمه للجزائر بعد الهجوم الإرهابي مبديا رغبته في مواصلة العمل مع شركائه الدوليين لمحاربة الإرهاب. وقد أكدت كاترين أشتون ممثلة الإتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية أن "هذه الأحداث تبين مرة أخرى التهديد الذي تحمله الجماعات الإرهابية في شمال إفريقيا وعبر العالم. فنحن سنستمر في العمل على كل المستويات مع شركائنا الدوليين لمحاربة الإرهاب". واستنكرت البحرين بدورها الهجوم الإرهابي عن طريق مجلس الوزراء للمملكة البحرينية داعية المجتمع الدولي إلى لتبني موقف "موحد وصريح" ضد كل أشكال التطرف والإرهاب "تدعم المملكة البحرينية كلية الجزائر ومصالح شعبها الشقيق وكل الإجراءات المتخذة لوضع حد لهذه الأزمة ومحاربة التطرف في كل أشكاله".

الفرع الثاني : نتائج ومخلفات الاعتداء

أولا: تأثير الاعتداء على الاستثمارات الأجنبية:

يتم استغلال الموقع الغازي من طرف الشركة البريطانية BP (45,9 %) والشركة النرويجية Statoil (45,9 %) والشركة الوطنية سونا طراك (8,2 %). يخصص استغلال الغاز بالموقع للتصدير. والذي تم

[1]- Salima Tlemçani, **op.cit.**

العمل فيه منذ سنة 2006، حيث ينتج 09 مليار م^3 في السنة، أي ما قيمته 12% من إنتاج الجزائر. وخاصة 18% من صادراتها، وتقدر مداخليه بحوالي 3،9 مليار دولار أمريكي في السنة.[1]

شكل رقم 16: الموقع الغازي بتيقنتورين.

Source: Google; Maps, AFP, Reuters.

حسب حسين مالطي نائب مدير شركة سونا طراك السابق فإن "الشركات البترولية قررت مباشرة بعد الحادثة الذهاب، فقد تولد نوع من عدم الثقة والذي سيحتاج إلى وقت لإعادة بنائه " وبالتالي فسونا طراك تخشى تجميد الاستثمارات الأجنبية بالرغم من التصريحات المطمئنة من طرف مسؤولي الشركات الأجنبية. وهذا ما يؤدي إلى إفشال جهود الجزائر القديمة في جذب الاستثمارات الأجنبية " فبالنسبة للعقود طويلة الأجل هذا لن يطرح آثار جانبية حسب عبد المجيد عطار لكن فيما يتعلق بالمخزونات الصغيرة فإنه سيكون له آثار آنية. وبالتالي فإن جاذبية الجزائر سيكون من الصعب إعادة بناؤها من جديد .

[1]- Anne FEITZ, « Le site visé par les terroristes assure 18 % des exportations de gaz algérien **», Les Echos**, N°. 21357, 18 Janvier 2013, p.8.
http://www.lesechos.fr/18/01/2013/LesEchos/21357-028-ECH_le-site-vise-par-les-terroristes-assure-18---des-exportations-de-gaz-algerien.htm

أما بالنسبة لإمكانية مغادرة الشركات الأجنبية التراب الوطني فهو ممكن على المدى القريب لكن على المدى المتوسط والبعيد هو أمر مستبعد فقد عاشت الجزائر حربا أهلية في التسعينيات وبقي القطاع الطاقوي بعيدا عن النزاع، يضاف إلى ذلك فإنه يوجد في إفريقيا أمثلة عديدة كنيجيريا التي تشهد مواجهات بين الجماعات الإرهابية وحتى حول الحقول البترولية مع ذلك لم تترك الشركات الأجنبية نيجيريا.[1] هذا ما أكده وزير الطاقة والمناجم يوسف يوسفي بأن" الجزائر لن تخضع أبدا للجماعات الإرهابية...وبالرغم من هذا الهجوم الذي استهدف الاقتصاد الوطني لإلحاق الضرر بالتنمية" إمكانية مغادرة الشركاء الأجانب التراب الوطني فقد أكد الوزير بان الشركات الأجنبية لن تغادر الجزائر بصفة دائمة " استلمت السلطات الجزائرية ضمانات من الشركات والعمال الأجانب بعدم مغادرة الجزائر"[2]

ثانيا: تعزيز الإجراءات الأمنية

ستؤثر الحادثة كذلك في زيادة الإجراءات الأمنية بالتعاون مع الشركات الأجنبية لوضع إجراءات خاصة إلا أنه ولحد الآن فهذه الشركات هي التي تفرض رؤيتها حسب عبد المجيد عطار. وبالتالي فعلى السلطات أن تستثمر في أدوات المراقبة الأكثر تقدما. إضافة إلى ذلك فإن الشركات الأمنية الخاصة غير مجهزة بالأسلحة الثقيلة التي تسمح لها بمواجهة مسلحين مثل ما حدث في تيقنتورين ووحده الجيش هو الذي يمتلك مثل هذه الوسائل. كنتيجة لذلك فإن المصاريف المخصصة للأمن سترتفع، فالجزائريون ينتظرون من الشركات الأجنبية أن تدمج في عقودها رخص تأمين الأفراد الأجانب والعتاد المستخدم والتي سيكون لها آثار على سعر البرميل وعلى فوائد الشركة الوطنية. ولكن كل هذه الإجراءات لن تكون كفيلة بتحييد الشركات البترولية التي ستلجأ إلى التفاوض المباشر مع المجموعات الإرهابية لتأمين المواقع البترولية والغازية. "وهذا قد حدث في أفغانستان أين أبرمت الشركات البترولية مع حركة طالبان، وهذه الشركات الأجنبية تستطيع/يجب أن تدفع حتى تحصل على الأمن".[3]

---

[2]- Roumadi Melissa, « Yousef Yousfi: « Les entreprises étrangères ne quitteront pas l'Algérie», **El Watan**, N°.6772, 22 Janvier 2013. p.3.
ftp://download.univ-chlef.dz/Journaux/2013/Janvier/22.01.2013/El%20Watan%20du%2022.01.2013.pdf

[3]- Nabila Amir, « Un arsenal de guerre pour la destruction du site », **El Watan**, N°.6772, 22 Janvier 2013. p.5.
ftp://download.univ-chlef.dz/Journaux/2013/Janvier/22.01.2013/El%20Watan%20du%2022.01.2013.pdf

لقد أثار حادث الهجوم الإرهابي على المحطة الغازية بعين أمناس موضوع ضرورة إعادة التفكير في النظام الأمني المعمول به لتأمين المنشآت الطاقوية. والذي يستجيب لتصورات الشركات الأجنبية. في غياب تام لتصور أمني وطني حيث يظهر ذلك جليا في غياب إستراتيجية أمنية خاصة سونا طراك مع العلم أنها الشركة المسؤولة عن تسيير قطاع المحروقات في الجزائر والذي يعتبر عصب الاقتصاد الجزائري.(ملحق رقم 8)

لقد كان المسؤول عن ضمان أمن هذه المنشآت هو الشركة البريطانية ستيغلينغ (Stirling) والتي حصلت على عدة عقود في الجزائر بملايين الدولارات حيث تتكون من خبراء في الإستراتيجية والأمن. وقد تم إفشال القواعد الأمنية الموضوعة في موقع عين أمناس بالرغم من أنها تقع على بعد كيلومترات عن ليبيا والتي تعيش منذ سنة 2010 توترات على مستوى النظام الأمني. فبدل منح حماية المواقع إلى شركة متخصصة وأمنية حيث يتم تسليح الموظفين الذين لا يجب أن يكونوا مجرد أعوان أمن .

في الجزائر تهيمن أربع شركات أجنبية أمنية على القطاع الطاقوي، اثنين منها هي بريطانية (Stirling) و(control Risks) وتنافسهما شركتي (GEOS) و(Amarante)الفرنسيتين. بخصوص هذه الأخيرة فهي مسيرة من طرف –Pierre Antoine LORENZI– وهو موظف سامي سابق في وزارة الدفاع الفرنسية، ثم –Alexander HOLLANDER– ضابط سامي سابق في القوات الخاصة والاستعلام. أما بخصوص (GEOS) فيرأسها عميد في الجيش العسكري –Jean Heinrich– والذي قضى مساره المهني في القوات الخاصة والاستعلام وقد سير مديرية العمليات للمديرية العامة للأمن الخارجي (DGSE) قبل أن يؤسس مديرية الاستعلام العسكري(DRM).[1]

تتنافس هاتين الشركتين الأمنيتين على العقود الجزائرية الكبرى مع الشركة البريطانية (Control risks) المعروفة بقدراتها في تسيير القضايا الأمنية في البيئة المعقدة والعدوانية، وتستطيع بإمكانياتها وقدراتها تنفيذ الانقلابات من خلا مكاتبها ال33 الموجودة في القارات الخمس.

من جهة أخرى فقد أثبت هذا الهجوم إشكالية تأمين الحدود الوطنية والتي تعد أمرا صعبا خاصة في الصحراء الكبرى. وحسب المحللة السياسية لويزة آيت حمدوش فإن ذلك سيؤدي إلى"مراجعة العقيدة الإستراتيجية بالنسبة للجزائر خاصة ما تعلق منها بمبدأ إرسال القوات العسكرية خارج الإقليم الوطني للدفاع عن المصالح الوطنية".[2]

[1]- Mokhtar Benzaki, « Quatre sociétés étrangères se partagent le marché », le Soire, N°.6773, 21 Janvier 2013, p.3.
http://www.lesoirdalgerie.com/pdf/2013/01/21012013.pdf
[2]- Mokhtar Benzaki, Loc.cit.

خاتمة

في الختام يمكن القول أنه قد تم من خلال هذه الدراسة التي تتناول "موقع الجزائر في السياسة الطاقوية الأوربية" الخروج بمجموعة من النتائج، والتي تستجيب للأهداف التي تم وضعها. وعلى رأسها معرفة حدود اعتبار الجزائر مصدر تموين مستقر ومستمر بالنسبة للإتحاد الأوربي؟

أولا: إن كل السياسات الطاقوية الأوروبية التي تم وضعها، سواءا الوطنية أو الجماعية تدور حول متغير أصيل يتعلق بهاجس تحقيق الأمن الطاقوي. فهو الذي يحدد طبيعة هذه السياسات ومكانة متغيرات أخرى تعتبر ثانوية في تصور بناء هذه الأخيرة(السياسات) ، كونها ثانوية ليس مرده قلة أهميتها لدى صانع القرار الأوربي في وضع السياسة الطاقوية الأوربية، ولكن في تأثيرها على القيم الأساسية للدول الأوربية. على رأس هذه القيم نجد الأمن القومي والسيادة الوطنية، حيث يرتبط الأول بعلة وجود الدولة وسر بقائها، في حين أن الثانية تتجسد في غياب منافس للدولة في الداخل وعلى مستوى علاقاتها الدولية. وهنا تكمن أهمية تحقيق الأمن الطاقوي إذ أنه يرتبط بقيمة حيوية متعلقة ببقاء الدول الأوربية.

ثانيا: من بين المتغيرات الثانوية التي تراعى في بناء السياسة الطاقوية الأوروبية، هي نوع العلاقات الطاقوية مع الأطراف الخارجية. علما أن الإتحاد الأوربي يعاني من تبعية متزايدة للدول المصدرة للطاقة لأسباب تم التطرق إليها سابقا (شكلت واردات أوروبا من الطاقة في سنة 2009 نسبة50%). فبالربط بين هذا المتغير الثانوي(العلاقات الطاقوية الخارجية) والمتغير الأصيل (تحقيق الأمن الطاقوي) في تساؤل حول: كيفية تحقيق الأمن الطاقوي الأوربي من خلال العلاقات الخارجية؟ نجد أن ذلك يكمن في عملية تنويع مصادر التموين الطاقوي الأوربي، والتي كانت إلى وقت قريب تتميز بهيمنة الحصة الروسية في حصيلة الاستهلاك الأوربي، وهو أمر بديهي بالنظر إلى القرب الجغرافي ووجود بنية قاعدية معتبرة(أنابيب نقل الغاز والبترول، شبكة الكهرباء)، وقد أصبح الإشكال مطروحا في الحالة الروسية حينما تحول الغاز الروسي إلى عامل سياسي يتم اللجوء إليه عند الضرورة، إضافة إلى الإنقطاعات المتكررة في التموين بسبب النزاعات الجيوبوليتيكية.

ثالثا: إذا فموقع روسيا في حصة التموين الأوربي قد قلصت من السيادة الأوربية، من خلال التأثير على مكانة الإتحاد الأوربي في الساحة الدولية، خاصة في محافل المفاوضات الدولية. لذلك تم إعطاء قدر مهم من العناية للجزائر في إطار إستراتيجية تنويع مصادر التموين الطاقوي، باعتبارها الأولى في شمال إفريقيا من حيث إمداد الإتحاد الأوربي بالغاز الطبيعي. ولا يعني ذلك على الإطلاق التخلي عن

العملاق الروسي، لأن التنويع لا يمنع من إقامة مشاريع طاقوية مع روسيا. بل إن ذلك يدخل في تصور أوربي لمستقبل مستقل طاقويا عن روسيا.

رابعا: وعيا من الجزائر بأن الإتحاد الأوربي بحاجة إلى الجزائر لتموينه بالطاقة، خاصة الغاز الطبيعي جعلها تتخذ العديد من الإجراءات والتدابير التي من شانها تعزيز قدراتها ومكانتها في معادلة التموين الأوربي بالطاقة الجزائرية. خاصة التغيرات التي مست القطاع الطاقوي الجزائري، والتي كانت تهدف إلى مواكبة تطورات البيئة الطاقوية الدولية. بالرغم من أنها لم تكن إرادية بل بدافع عوامل خارجية والتي لطالما كانت المحدد الرئيسي لأي تغيير في قطاع المحروقات بالجزائر، ويندرج هذا التوجه ضمن التزامات الجزائر الدولية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين بالمساهمة في ضمان قدر معين من تدفقات الطاقة للأسواق الدولية. لكن من جانب آخر الاستجابة للالتزامات الداخلية القاضية بالاستمرار في مشاريع التنمية المحلية، هنا عدنا إلى الحديث مجددا عن الأمن القومي والسيادة لكن ليس للإتحاد الأوربي بل "أمن وسيادة الجزائر" باعتبار أن بقاء الجزائر كدولة مرتبط بالوفاء بهذه الالتزامات الدولية والداخلية بالترتيب.

خامسا: إن القول بان الإتحاد الأوربي بحاجة إلى الجزائر لتموينه بالطاقة على الإطلاق، فيه نوع من المبالغة، لأن العقلانية الأوروبية تعمل وفق منطق بسيط" الحاجة إلى الجزائر لا تعني الاستغناء عن روسيا" وهذا ما يتضح جليا من خلال مشاريع خطوط الغاز الروسية إلى أوروبا سواءا (North Stream) أو (South Stream) التي تعد منافسة للمشاريع الغازية بين الجزائر وأوروبا خاصة مشروع غالسي(Galsi). لكن هناك أيضا قطر التي تتمتع بإمكانيات معتبرة في مجال الغاز المسال، فهي تتقاسم أكبر حقل غازي في العالم مع إيران، دون أن ننسى دول الكاسبيان والدور الذي يمكن أن يلعبه مشروع نابوكو(Nabucco) في تموين أوروبا بالطاقة. وبالتالي فالجزائر ليست وحدها في السوق الأوربية، وبالرغم من كبر حجم هذه السوق التي تراهن عليها الجزائر فإن العالم أوسع؟

سادسا: إن البعد الطاقوي هو بعد محدد و مفسر للسياسة الخارجية الأوربية. وبإعتبار أن هذه الأخيرة تبنى على مسارين: الدبلوماسية والحرب. فكيف يمكن للعامل الطاقوي أن يكون محددا ومفسرا للجانب العسكري في التوجهات الأوروبية الخارجية ؟

يعمل الإتحاد الأوربي على تأمين مصادر تموينه الطاقوية من كل التهديدات والمخاطر التي يحتمل أن تؤثر على تدفقات الطاقة إلى أوروبا، خاصة التهديدات الإرهابية التي ترى في ذلك مصالح حيوية بالنسبة

للدول الغربية، وبالتالي فإن قطع هذه التموينات يعد أولوية بالنسبة لهذه الجماعات. ويرى الإتحاد الأوربي نفسه مجبرا على التدخل لضمان استمرار التموين الطاقوي سواءا بموافقة الدولة المعنية فيكون ذلك في إطار التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب. أو بدون موافقتها فتصبح هي الإرهاب، ويتم الاعتداء على سيادتها ضمن مسميات مختلفة كحماية حقوق الإنسان، ومحاربة الدكتاتوريات والأنظمة الشمولية...على غرار التجربة الليبية الأخيرة! وليس المقصود هنا بالإرهاب فقط هذه الجماعات، بل كل ما من شأنه أن يعرقل استمرار تدفقات الطاقة جماعات كانت أو دولا.

بناءا على ذلك، ما هي احتمالات لجوء الدول الأوروبية في المدى البعيد إلى العامل العسكري لتأمين مصادر تموينها الطاقوية الموجودة بالجزائر ؟

قائمة الجداول

الأشكال البيانية

والخرائط

قائمة الجدول، الأشكال البيانية والخرائط:

أولا: الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	قدرات الإنتاج السنوي للكهرباء في المتوسط	14
02	قدرات الإنتاج السنوي للطاقات الجديدة والمتجددة في المتوسط	15
03	واردات الإتحاد الأوربي من الغاز والبترول في الفترة 2000-2005	29
04	عقود التصدير عبر أنبوب الغاز **Enrico MATTEI**	63
05	إنتاج وتصدير الطاقة الأولية في الجزائر بين 1980و2007	69
06	تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر (مليار متر مكعب/سنة)	70

ثانيا: الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الطلب على الطاقة الأولية في حوض المتوسط	13
02	مساهمة الطاقات المتجددة في الإستهلاك الطاقوي وإنتاج الكهرباء بأوربا في سنة 2011	20
03	إنتاج الطاقة الاولية في الإتحاد الاوربي (UE-27) في سنة 2010	26
04	واردات الإتحاد الأوربي من الغاز من حيث مصدر الدولة	25
05	الطلب الطاقوي الأوروبي على الطاقة في افاق 2025	38
06	السياسة الأوربية المشتركة في مجال الطاقة	48
07	تطور إنبعاثات الغازات السامة بين السنة المرجعية وسنة 2009	49
08	الفارق بين الدول الاوربية حول تحقيق أهداف كيوتو	49
09	ترتيب الدول المستوردة للغاز الطبيعي المسالGNL من الجزائر في سنة 2008	60
10	تطور صادرات الجزائر من الغاز نحو إيطاليا	62
11	الإعتماد المتبادل بين الجزائر وغيطاليا في مجال الغاز الطبيعي	63

12	حجم إنتاج واستهلاك البترول في الجزائر بين 1989-2009	70
13	زيادة الطلب الداخلي على الغاز الطبيعي في الجزائر	71
14	وضعية الغاز الطبيعي فب الجزائر في نهاية سنة 2007: الإكتشافات، الإنتاج، الإستهلاك، التصدير...	81
15	سيناريوهات إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر في المستقبل	92
16	الموقع الغازي بتيقنتورين	106

ثالثا: قائمة الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
01	تفاوت إستخدامات الطاقة النووية بين الدول الأوروبية	18
02	أنبوب الغاز العابر للصحراء نيغال(NIGAL)	91
03	إمكانات الجزائر من الغاز الصخري	93
04	مسار انبوب الغاز الروسي – South Stream–	95
05	مسارات أنابيب الغاز الروسية – South stream– و– North –Stream	96
06	الإستثمارات القطرية في الخارج	99
07	الهجوم الإرهابي على الموقع الغازي بعين أمناس	103

قائمة الملاحق

ملحق رقم 1: موارد الطاقات الاحفورية في العالم.

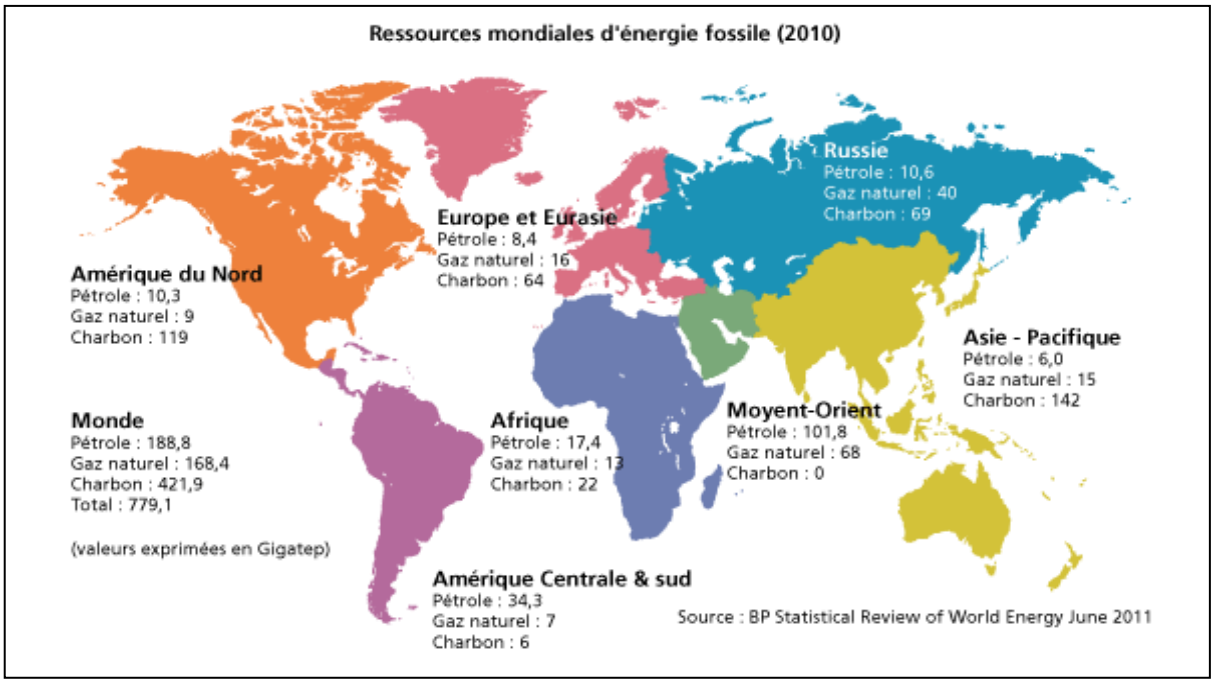

Source: BP Statistical Review of World Energy, Juin 2011.

ملحق رقم 2: توزيع إحتياطات الغاز الطبيعي في العالم في سنة 2010.

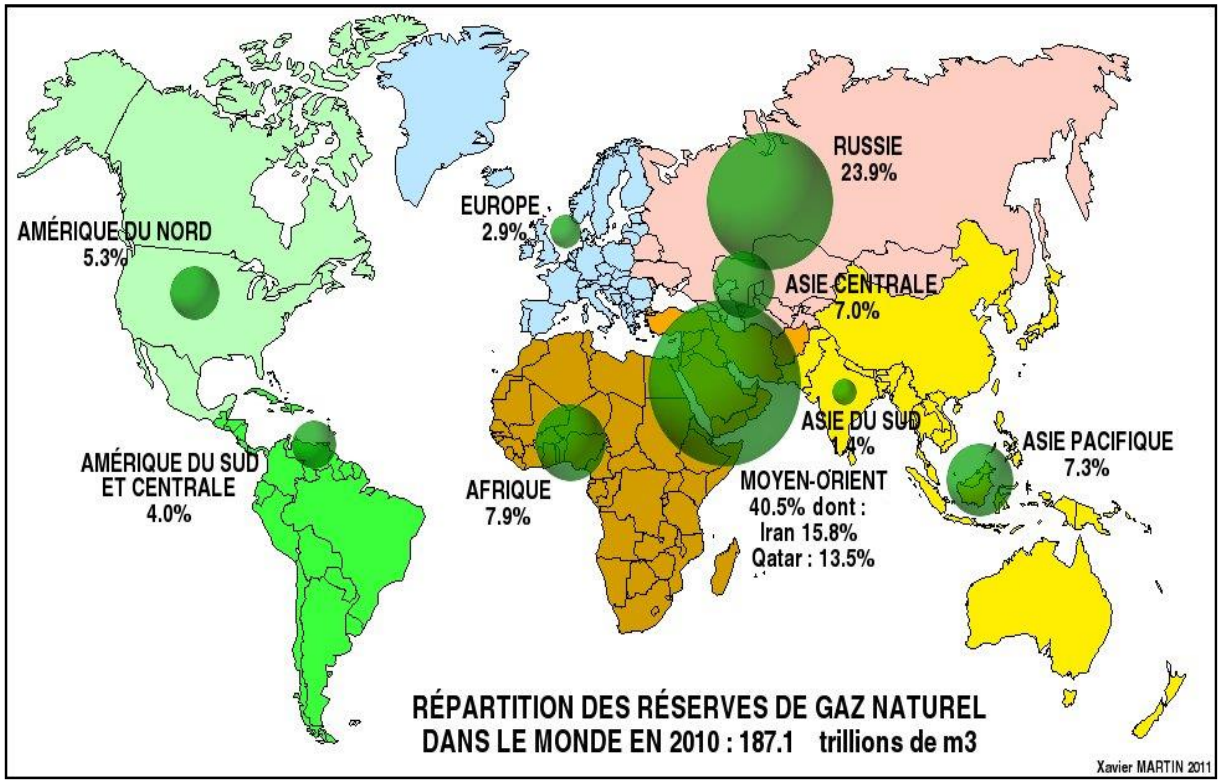

Source: Xavier MARTIN 2011.

ملحق رقم 3: شبكة أنابيب الغاز الروسية.

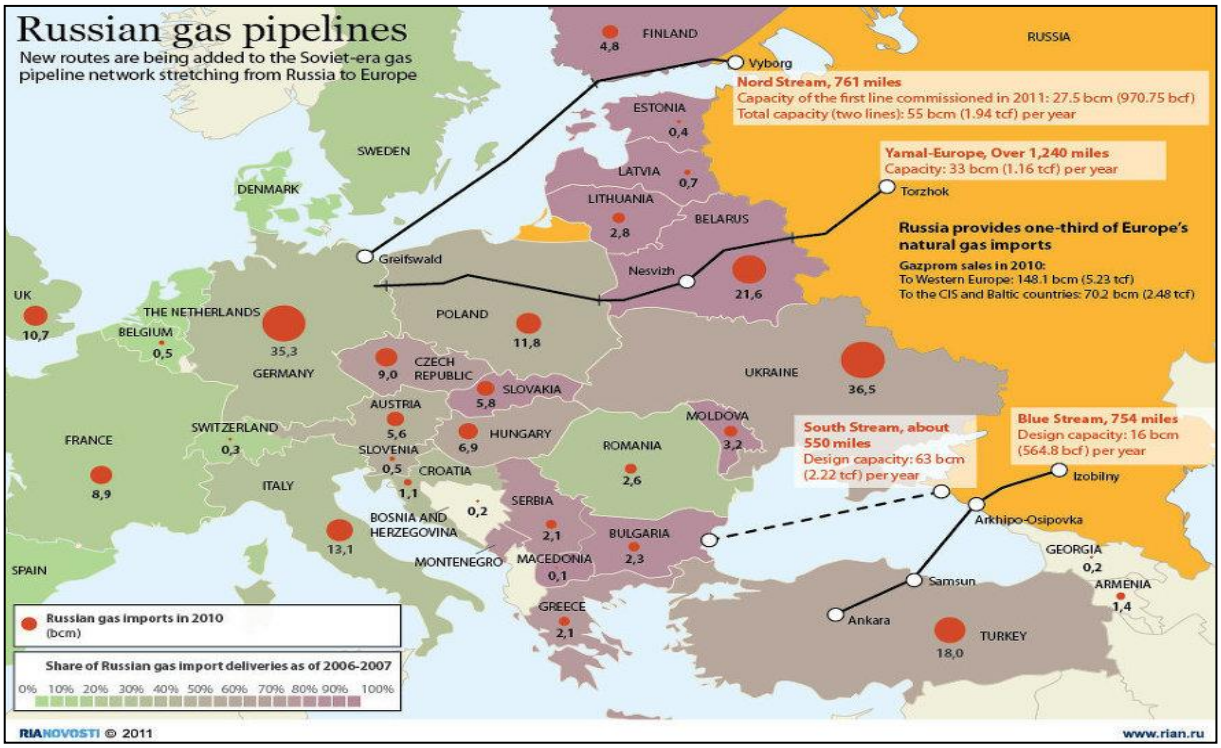

Source: www.rian.ru (2011).

ملحق رقم 4: إمدادات أوربا بالغاز عبر الأنابيب.

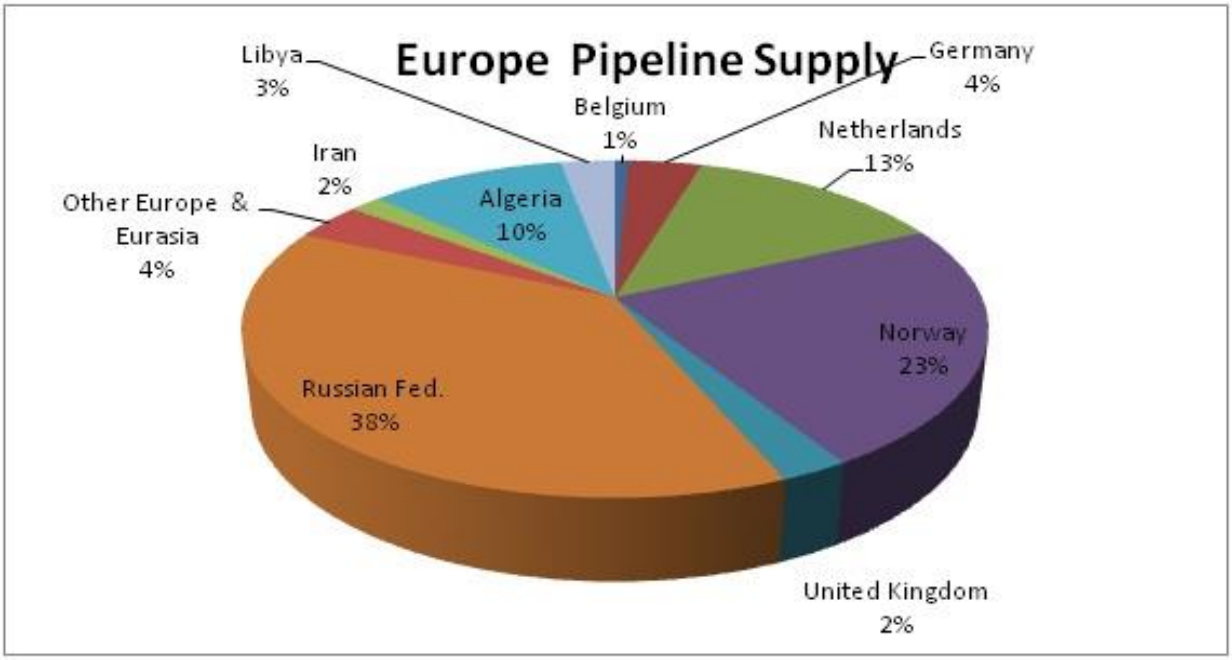

Source : Luis Martinez ,**Algeria's Position RegardingMediterraneanIntegration** , MediterraneanPolitics Maghreb , 2010.P.13.

ملحق رقم 5: تطور القوانين الجزائرية المتعلقة بالمحروقات.

	PHASE I	PHASE II	PHASE III	PHASE IV	
	Avant 1986	Loi 86-14	Loi 91-24	Loi 05-07	Ordonnance 06-10
Structure de marché	Monopole	Monopole	Monopole	Fin du monopole	
Types d'accords autorisés	Joint Ventures	Contrats de partage de production (CPP) Contrats de services à risques (CSR) Joint Ventures	Contrats de partage de production (CPP) Contrats de services à risques (CSR) Joint Ventures	Tous types d'accords ou de concessions	Pas de concession, ce qui signifie un retour à la situation créée par la loi 91-24
Accords autorisés pour :	Nouveaux gisements pétroliers	Nouveaux gisements pétroliers	Nouveaux gisements gaziers Tous les gisements pétroliers	Tous les domaines	
SONATRACH	Unique opérateur	Participation minimale de 51%	Participation minimale de 51%	Participation optionnelle. Fourchette de 20 à 30%	Participation de 51%. Retour à la situation créée par la loi 91-24
Approbation des accords	Conseil des ministres. Négociation avec la SONATRACH	Conseil des ministres. Négociation avec la SONATRACH	Conseil des ministres. Négociation avec la SONATRACH	ALNAFT, Autorité de régulation, sous tutelle du ministère de l'Energie	
Transport, oléoducs et gazoducs	SONATRACH droits exclusifs	SONATRACH droits exclusifs	Transport réservé à SONATRACH, mais financement étranger autorisé	Fin de l'exclusivité de SONATRACH	

Source : Aurèlia Mane Estrada « L'intégration du gaz algérien dans le système énergétique espagnol », *Confluences Méditerranée* 4/2009 (N°71), p. 135-152.

URL : www.cairn.info/revue-confluences-mediterranee-2009-4-page-135.htm.

ملحق رقم 6: أنبوب الغاز الرابط بين الجزائر وإسبانيا (ميدغاز).

Source : http://www.google.fr/imgres?q=medgaz+pipeline

ملحق رقم 7: الدول التي تمتلك أكثر الموارد من حيث البترول والغاز الصخري.

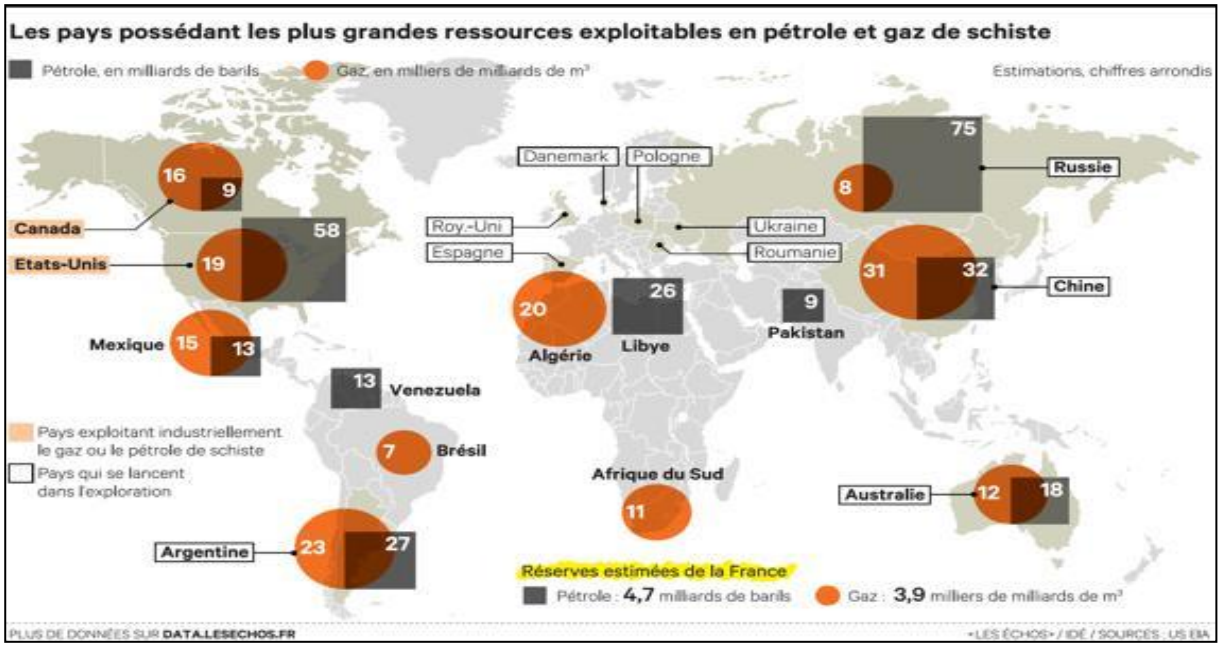

Source: DATALESECHOS.FR

ملحق رقم 8 : إحتياطات الجزائر من الغاز والبترول.

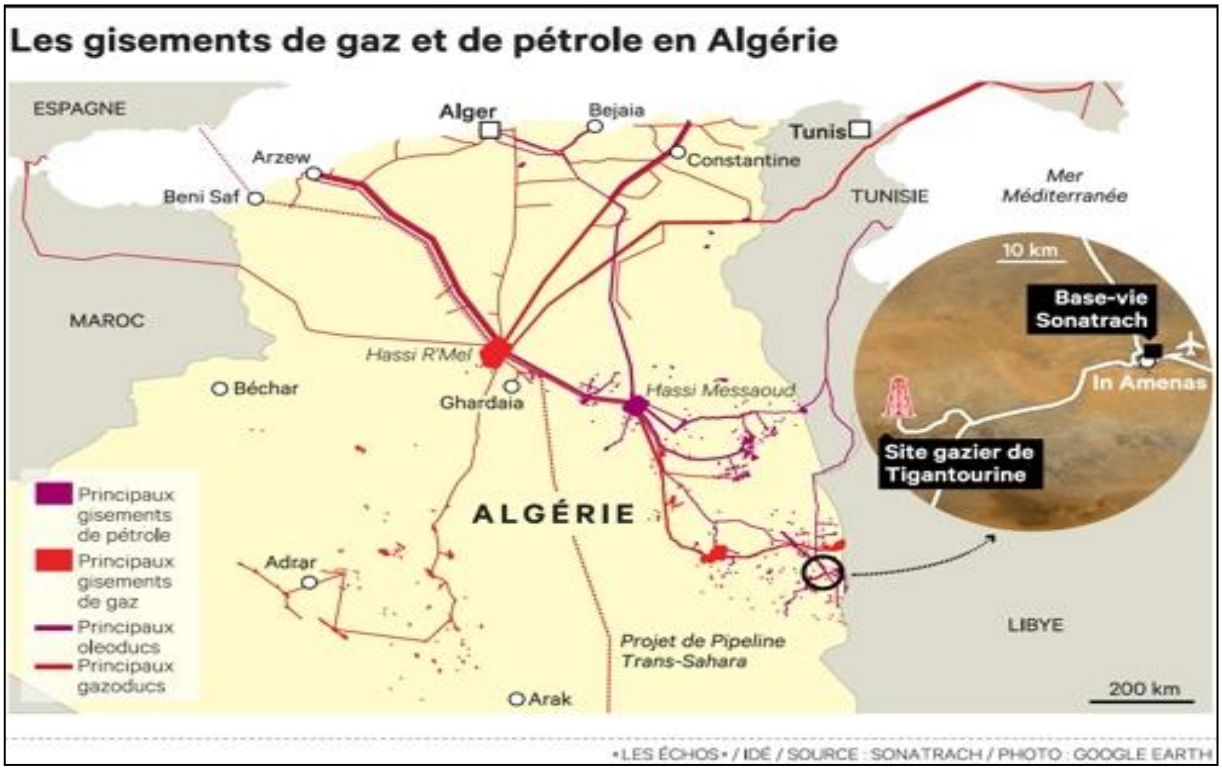

Source: Anne FEITZ, «Le site visé par les terroristes assure 18 % des exportations de gaz algérien **», Les Echos**, N°. 21357, 18 Janvier 2013, p.8.
http://www.lesechos.fr/18/01/2013/LesEchos/21357-028-ECH_le-site-vise-par-les-terroristes-assure-18---des-exportations-de-gaz-algerien.htm

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

I. الكتب

1. شلبي، محمد، المنهجية في التحليل السياسي:المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات(الجزائر، 1997)
2. عبد، الله حسين، **مستقبل نفط العرب** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2000).

II. المذكرات والرسائل الجامعية:

3. خمال، جمال، **مكانة الجزائر في الأمن الطاقوي للإتحاد الأوربي(1995-2013)**، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2013.

4. دراجي، أمينة، **سياسة الجزائر في مجال الطاقات المتجددة**، مذكرة ماستر غير منشورة،الجزائر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، قسم السياسات العامة والانظمة المقارنة، 2012/2011.

5. سرايري، بلقاسم، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الإقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الإنضمام الى المنظمة العالمية للتجارة** ،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، 2008/2007.

6. العربي، العربي، **دور الطاقة في العلاقات المغاربية الأوربية(الجزائر-ليبيا)** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005/2004.

7. العمري علي، **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط على النمو الإقتصادي (دراسة حالة الجزائر:1970-2006)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، 2007-2008.

8. كاتب، أحمد، **خلفيات الشراكة الأوربية-المتوسطية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2001/2000.

9. مقليد، عيسى ، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،2008/2007.

10. نزعي، محمد، **التعاون الجزائري الإيطالي في مجال الغاز**، رسالة ماستر غير منشورة، الجزائر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسي، قسم الدراسات الإستراتيجية والعسكرية 2012/2011.

11. يعقوبن، صليحة، **العولمة وآثارها على القطاع الصناعي الجزائري**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، 2008-2009.

III. التظاهرات العلمية:

12. بودرامة، مصطفى، التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، **التحديات التي توجه مستقبل النفط في الجزائر**، جامعة سطيف، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 7-8 أفريل 2008.

13. طواهر محمد التهامي، **مسيرة تطور قطاع المحروقات في الجزائر(1956-2012): التحديات، أهم الإنجازات والأفاق، الجزائر: خمسون سنة من التجارب التنموية، ممارسة الدولة، والإقتصاد والمجتمع**، الجزائر، ملتقى دولي.

http://www.cread.edu.dz/cinquant-ans/Communication_2012/RAHMAN.pdf

14. ملتقى دولي، **سلوك المؤسسة الإقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية "عرض تجربة الجزائر في مجال الطاقات المتجددة**، جامعة ورقلة، 20-21 نوفمبر 2012.

http://colloque.luedld.net/indexAR.html

IV. المقابلات:

15. بن حسين، أشرف أمين، مستشار وزير الطاقة والمناجم، **إمكانات الجزائر الطاقوية ومكانة الغاز الطبيعي في السياسة الطاقوية الجزائرية**، وزارة الطاقة والمناجم، 2013/10/20، (مقابلة شخصية).

16. شرشالي، سليمة، المديرة المكلفة بالمديرية الفرعية للإستشراف، **وضعية القطاع الطاقوي بالجزائر**، وزارة الطاقة والمناجم، 2013/10/23.

17. موراية، محمد، المدير المكلف بمديرية الدراسات الإستشرافية والإستراتيجيات، **السياسة الطاقوية الأوربية**، وزارة الطاقة والمناجم، أكتوبر 2013.

V. المقالات:

18. بشار، سعيد ، " قانون المحروقات 2012 نسخة مصححة ولكن..." الفجر، 2012/09/18.
http://www.al-fadjr.com/ar/special/dossier/225394.html

19. بن الشيخ، عصام، "قرارتأميم النفط الجزائري 24فيفري 1971: دراسة للسياق والمضامين والدلالات"، ص190.
http://www.univ-ouargla.dz/pagesweb/PressUniversitaire/doc/04%20Dafatir%20droit%20et%20politique/D06/res/D0612R.pdf

20. **صايج، مصطفى، " الإتحاد المتوسطي"، مجلة العالم الإستراتيجي، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، ع.1 (مارس 2008)، ص .8،9.**
etudiant-dz.com/vb/archive/index.php/t-22994

VI. المجلات:

21. فروحات حدة، "الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة" ،مجلة الباحث، ع.11 (جامعة ورقلة ،2012).
http://rcweb.luedld.net/rc11/A1115.pdf

22. مبارك بوعشة، " الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر"، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، ع.31، 2012.

23. كتوش عاشور ، بلعزوز بن على ، "الغاز الطبيعي الجزائري و رهانات السوق الغازية" ، دراسة في مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا" ، عدد 02 ، جامعة شلف.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1. باللغة الفرنسية:

1/1- الكتب:

24. ABBAS**,** Mehdi, **l'économie politique internationale. entre théorie et histoire,** recherches internationales, 88, 2010.
http://www.recherches-internationales.fr/RI88_pdf/RI88_Abbas_pdf.pdf

25. ANTIPOLIS, Sophia **, Changement climatique et énergie en Méditerranée,** Plan bleu, Centre d'activité régionale, Juillet 2008. http://planbleu.org/sites/default/files/publications/changement_clim_energie_med_fr.pdf

26. HAMOUR, Nadia, **les énergies :Défis d'hier et d'aujourd'hui**, Paris, Sorbonne, ellipses,2008.

27. PAQUIN**,** Stéphne, **introduction aux relations internationales**, Canada, Québec: Cheneliére education, 2009. http://www.crepic.enap.ca/CREPIC/Publications/Lists/Publications/Attachments/9/Introduction%20aux%20relations%20internationales.pdf

28. ROCHE, Jean-Jacques, **théories des relations internationales**, France, Paris, Montchrestien, 5éme Ed. 2004.
http://www.fichier-pdf.fr/2012/01/23/theories-des-ri/

2/1- المذكرات والرسائل الجامعية:

29. ANNEN, Batsy et autres, **La géopolitique de l'énergie: risques et enjeux pour la défense,** France, centre d'études et de recherche de l'enseignement militaire supérieure, juillet 2006.
http://defense.ac-montpellier.fr/pdf/cercle/cerems_etudes_2006_energie.pdf

30. BERRACHED, Lyes, **Etude prospective de la demande d'énergie finale pour l'Algerie à l'horizon 2030**, Mémoire de Magister, Université de Boumerdes, Ecole Doctorale en Energétique et Développement Durable, 2010/2011.

31. KAHRAMAN, Ercan, **Nabucco vs South Stream**, travail de l'obtention du diplome HES, Genève, 15 Aout 2008.

32. MASCOTTO, Guillaume, **La diplomatie énergétique de la Russie envers la Chine : manipulation stratégique ou vulnérabilité négligée**, Mémoire de Maîtrise, Université du Québec à Montréal, Faculté du droit,Novembre 2010.

33. THISHEAVA, Evelina, **L'émergence de la sécurité énergétique de l'union Européenne au début de 21 siècle**, Mémoire du Master, France, Strasbourg, université Robert SCHUMAN, 2008.
http://scd-theses.u-strasbg.fr/359/01/TISHAEVA_Evelina_2008_M2.pdf

34. TROFIM, Liliana, « Le secteur énergétique de la russie entre éconmique et politique », Diplôme des hautes études européennes et internationales, institut Européen des hautes études internationales, 2008-2009.
http://www.ie-ei.eu/IE-EI/Ressources/file/memoires/2009/TROFIM.pdf

3/1- التقارير:

35. Bilan Energetique National,Ministere De L'energie Et Des Mines, Mai 2009.
http://www.mem-algeria.org/francais/uploads/Recueil_des_textes_legislatifs_2009.pdf

36. Algerie, Ministere de l'Energie et des Mines, **Bilan des réalisations du secteur de l'énergie et des mines**, 2011, pp. 15,16. Disponible sur le site Internet

37. BOURRINET, Jacques, **quelle politique énergétique pour l'union Européenne**, RAE, 2006.
http://www.cerium.ca/IMG/pdf/quelle_politique_energetique_pour_l_union_eur_opeenne.pdf

38. L’ agence Française du développement, plan bleu, Le **secteur énergétique dans le bassin Méditerranéen: situation et prospective 2025**, N°.13, Novembre 2009.

39. **La sécurité énergétique en Europe: états et perspectives**, CSS, N°.36, Juin 2008, 3eme année.
http://www.css.ethz.ch/publications/pdfs/CSS-Analysen-36-FR.pdf

40. Le conseil Européen, doc da la commission et du SG/HR, **Une politique extérieure au service des intérêts de l’Europe en matière énergétique**.
http://www.consilium.europa.eu/ueDocs/cms_Data/docs/pressdata/FR/reports/90083.pdf

41. MANDIL, Claude, **Sécurité énergétique et union Européenne,** rapport au premier ministre Français, avril, 2008.
http://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/rapports-publics/084000245/0000.pdf

4/1- التظاهرات العلمية:

42. CHITOUR, Chems eddine, **quelle stratégie énergétique pour l’Algerie à l’horizon 2030 ?** , actes de la 11ème journée de l’énergie, Alger 24 Avril 2007.

43. NICAISE, Guillaume,La **position de «pivot énergétique» de la Turquie**, séminaire de politique et marché internationale de l’énergie, 2011.http://guillaumenicaise.com/Essais/La%20position%20de%20pivot%20energetique%20de%20la%20Turquie.pdf

1/ 5 - الدراسات:

44. ANDOURA, Sami et autres, **vers une communauté Européenne de l’énergie : un projet politique** , Juillet 2010.
http://www.notre-europe.eu/media/etud_energie_fr.pdf?pdf=ok

45. BOSH, Lorez et RUTUMANN, Mecheal, **Principes directeurs de la politique énergétique**, Berne, BHP- Henser and partner AG, Mai, 2012.
http://www.endk.ch/media/archive1/aktuelles/EnDK_Principesdirecteursdelapolitiquenergtique_df.pdf

46. Du CASTEL, Viviane **, L’Union Européenne, entre indépendance énergétique et vulnérabilités stratégiques,** Sens public, Décembre 2011.
http://sens-public.org/spip.php?article890

47. ESTRADA, Aurélia Mané, **sécurité énergétique en Méditerranée occidentale: nouvaux facteurs, nouvelles politiques**. **un regard Espagnol**, Centre Moyen orient Maghreb, Note de l'Ifri, Octobre, 2008. http://www.ifri.org/files/Energie/NoteEstrada.pdf

48. MEDGRID, **La situation de la région Euro-méditerranéenne sud et nord: des problèmes énergétiques complémentaires**. http://www.eurogroupconsulting.fr/IMG/pdf/20-08-2012.pdf

49. LAIDI, Zaki **, La solidarité comme moteur de la politique énergétique Européenne**, centre d'études Européennes. http://www.wec-france.org/DocumentsPDF/RECHERCHE/69-Article.pdf

50. LAIDI, Zaki, **Quelles perspectives pour Nabucco et South stream ?**, Rapport réalisé pour le consiel Fracais de l'énergie, Centre des études européennes, 2010.

51. **Les entreprises dans la mondialisation : total au Qatar**, institut de l'entreprise,Paris, France,October 2003.

52. MERITET, Sophie, **vers une politique énergétique commune**.

http://meritet.net/uploaded/1319296814.pdf?PHPSESSID=815d7e0e79c37ef916965e0e111debb8

53. NEDJAH, Issam, **Les relations Euro-Algériennes ;de la coopération au partenariat** , Domitia, n°10, 2008. *www.univ-perp.fr/modules/resources/download/.../IssamNedjah.pdf*

6/1 - المجلات:

54. BRICET DES VALLONS, Georges Henri « **La question de la sécurisation pétrolière** », géostratégiques N°.9 (Octobre 2005). http://www.strategicsinternational.com/9_Vallons.pdf

55. BOUKRIF, Noura « Le gaz Algérien dans l'équation de l'approvisionnement du marché européen », **Recherches économiques et managériales**, Université de Béjaia, N°4, Décembre 2004.

56. LAURENT**,** Antoine, « la stratégie d'investissement du Qatar », Matrices stratégiques, 10-12-2012.

http://blogdejocelyne.canalblog.com/archives/2012/12/25/25993030.htmlhttp://www.wec-,
france.org/DocumentsPDF/RECHERCHE/Contrat56_Rapportfinal.pdf

7/1- المقالات:

57. BENAMIROUCHE, Hichem "Enjeux strategique de la ressource gaz en Algerie,". Article apparu dans le site Internet:
http://www.cread.edu.dz/cinquante-ans/Communication_2012/BENAMIROUCHE.pdf

58. KHELIL, Chacib "Les hydrocarbures dans le mouvement de globalisation et les options de l'Algérie : la nouvelle politique énergétique Algérienne, Séville, 2-4 novembre 2000. Article apparu dans le site Internet :
http://www.mem-algeria.org/actu/comn/doc/Les_Hydroc_mouvement_de_globalisation.pdf

8/1- الجرائد:

59. « Réalisation du gazoduc GALSI : le projet n'est pas remis en cause,selon SONATRACH », **El Watan**, N°.6731, 4 décembre 2012.

60. ATTAR, Abelmaidjid et DJERROUMI**,** Zerrouk " Le partenariat dans le secteur de hydrocarbures en Algérie : historique , enjeux et expériencesL", **Le Soir d'Algérie,** Samedi 24 Février 2007. disponible sur le site Internet
http://www.lesoirdalgerie.com/articles/2007/02/24/article.php?sid=49994&cid=2

61. BENZAKI, Mokhtar, « Quatre sociétés étrangères se partagent le marché », **Le Soire**, N°.6773, 21 Janvier 2013.

62. Communiqué de presse, Christel DES ROYERIES, **Gaz de France et Sonatrach prolongent jusqu'en 2019 leurs contrats de gaz naturel liquéfié**, , Gaz de France, Paris, 2007.
http://www.gdfsuez.com/journalistes/communiques-de-presse/gaz-de-france-sonatrach-prolongent-jusquen-2019-leurs-contrats-de-gaz-naturel-liquefie/

63. Communiqué de presse**,** Sabine WACQUES, **Gaz de France conclut avec Sonatrach un accord pour l'achat de gaz naturel destiné à l'Espagne**, Gaz de France, Alger, 2006.

http://www.gdfsuez.com/communiques-de-presse-2/gaz-de-france-renforce-sa-presence-en-mauritanie/

64. ESTRADA, Aurèlia Mane, « L'intégration du gaz algérien dans le système énergétique espagnol, **Confluences Méditerranée**, N°.71, 4/2009.
http://www.cairn.info/revue-confluences-mediterranee-2009-4-page-135.htm

65. FEITZ, Anne « Le site visé par les terroristes assure 18 % des exportations de gaz algérien **», Les Echos**, N°. 21357, 18 Janvier 2013.
http://www.lesechos.fr/18/01/2013/LesEchos/21357-028-ECH_le-site-vise-par-les-terroristes-assure-18---des-exportations-de-gaz-algerien.htm

66. HACHEMAOUI , Muhammad, « La nouvelle loi Algerienne sur les hydrocarbures : les enjeux d'une libéralisation » , ***Crisis today***, 21Avril 2005.
http://catalogo.casd.difesa.it/GEIDEFile/doss_SONATRACH.PDF?Archive=191936891911

67. Kefaifi, Ali, **«** Algérie 215: Le spectre lancinant du début de la fin des exportations pétrolières », ***la Nation,*** N°.101, Décembre 2012.

68.La France privée de gaz Algérien dans quelques années ?, **La tribune**.
http://www.latribune.fr/entreprises-finance/industrie/energie-

69. MEBTOUL, Abderrahmane , "La situation énergétique de l'Algerie face à la concurrence international", **Réflexion**, 17 Novembre 2013. Disponible sur le site Internet : http://www.reflexiondz.net/La-situation-energetique-de-l-Algerie-face-a-la-concurrence-internationale_a24218.html

70. Melissa Roumadi, « Cycle de négociations Algérie-OMC: La question de la double tarification du gaz réglée », **El Watan**, 31 mai 2012.

71. MESSADI, Fouzia « Attentat de Tiguentourine: Des analystes politiques s'y penchent **», Le Chiffre d'Affaire**, 1 Décembre 2013.
http://www.lechiffredaffaires.com/index.php?option=com_content&view=article&id=12112:attentat-de-tiguentourine--des-analystes-politiques-sy-penchent&catid=1:a-la-une&Itemid=5

72. METAOUI, Fayçal **«** De l'incapacité de communiquer à défaut de parler **», ElWatan**, N°.6773, 23 janvier 2013.

73. MEZIANE,M, « Le partenariat est une option stratégique et un mode privilégie de développement », **Eco News**, N°.29, Mars-Avril 2008.

74. OUKAZI, Ghania, «Algérie-OMC: Le dossier énergie sur la table », **Le Quotidien d'Oran,** 5 juin 2003. http://www.algeria-watch.org/

75. PREURE, Mourad, « L'Algérie doit se redéployer pour être acteur de la chaine gazière et non seulement une source », ***Horizons***, 6 Mars 2013.

76. ROUMADI Melissa, « Yousef Yousfi: « Les entreprises étrangères ne quitteront pas l'Algérie», **El Watan**, N°.6772, 22 Janvier 2013. ftp://download.univ-chlef.dz/Journaux/2013/Janvier/22.01.2013/El%20Watan%20du%2022.01.2013.pdf

77. ROUMADI, Melissa, " Cycle de négociations Algérie-OMC : La question de la double tarification du gaz réglée ", **El Watan,** 31 mai 2012. *http://www.djazairess.com/fr/elwatan/372944*

78. SELLAL, Nesrine « Il est important d'envisager une révision de la doctrine stratégique de l'Algérie », **ElWatan Week-end**, N°.197, 18 Janvier 2013.http://www.jfcconseilmed.fr/files/13-01-18---EW--Il-est-important-d-envisager-une-revision-de-la-doctrine-strategique-de-l-Algerie.pdf

79. TLEMCANI, Salima « Attaque terroriste contre le site gazier de Tigantourine: Les révélations de Sellal », **ElWatan**, N°.6772, 22 janvier 2013.

2- باللغة الإنجليزية

1/2- التقارير:

80. **Is the Qatar-Iraq-Turqey-Europe natural gaz pipeline project feasible ? An analisis with regards to international enrgy market policies and risks** Ankara, ReportN°.23, center for middle eastern strategic studies, January 2011.

81. BELKIN, Paul , **the European union's energy security challenges**, CRS report for congress, January 2008.

2/2- التظاهرات العلمية:

82. Ainouche, A, **Natural Gas And Algerian Strategy For Renewable Energy**, 23rd World Gas Conference, Amsterdam 2006 .PPT.

3/2- الدراسات:

83. HAFNER, Manfred et al**, Long-term natural gaz supply to Europe:Import potential, infrastructure needs and investment promotion**, Observatoire Méditerranéen de l'énergie. http://www.worldenergy.org/documents/p000963.pdf

84. Regional Center for Renewabl Energy and Energy Efficienc**, Appui technique/prestations de services pour l'évaluation de l'impact économique, technologique et environnemental de la réglementation nationale et des incitations relatives aux énergies renouvlables et à l'efficacité énergétique**, étude documentaire, Algérie, Avril 2010. https://www.google.dz/search?es_sm=93&noj=1&biw=1600&bih=766&q=Appui+technique%2Fprestations+de+services+pour+l'évaluation+de+l'impact+économique%2C+technologique+et+environnemental+de+la+réglementation+nationale+et+des+incitation

85. **Study on Energy Supply Security and Geopolitics**, Clingendeal International Energy Programme, January 2004.

86. WITTON, Trever, **Can Algeria be a stable and sustainble source of energy for Europe** ?, The Germen Marshall Fund of United States, London, January 2010.

الفهرس:

إهداء

شكر

ملخصَ

مقدمة: 02

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية في مجال الطاقة

المبحث الأول :الوضعية الطاقوية في حوض المتوسط 13

المطلب الأول : الخصائص الهيكلية للمنظومة الطاقوية في المتوسط 13

الفرع الأول: تزايد حجم الطلب الطاقوي 13

الفرع الثاني: الإمدادات الطاقوية في حوض المتوسط 17

الفرع الثالث: طبيعة الطلب الطاقوي 17

الفرع الرابع: مخاطر و تاثيرات تطور المنظومة الطاقوية في حوض المتوسط 21

المطلب الثاني: العلاقات الطاقوية في حوض المتوسط.....22

الفرع الأول: وضعية المبادلات الطاقوية في حوض المتوسط 22

الفرع الثاني: السياسة الطاقوية في حوض المتوسط 23

المبحث الثاني: بروز سياسة الامن الطاقوي الاوروبي 25

المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي في العلاقات الطاقوية الدولية 25

المطلب الثاني: دور الفواعل الأوروبية في تحقيق الأمن الطاقوي الأوروبي 26

الفرع الأول: المقاربة الوطنية لتحقيق الأمن الطاقوي 26

الفرع الثاني: الأمن الطاقوي الأوروبي وغياب أنظمة التخزين 28

الفرع الثالث: غياب الإرادة السياسية للدول الأعضاء 29

المطلب الثالث: العلاقات الطاقوية الأوروبية الخارجية وتحقيق الأمن الطاقوي 30

الفرع الأول: العلاقة مع روسيا 30

أولا: وضعية الإتحاد الأوروبي اتجاه الغاز الروسي.....30

ثانيا: الشراكة الإستراتيجية أوروبا/روسيا 32

الفرع الثاني: العلاقة مع دول الكاسبيان la Mer Caspienne 33

أولا: أهمية منطقة الكاسبيان 33

ثانيا: مشروع Nabucco.....,,.....34

الفرع الثالث: العلاقة مع دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا.....35

الفرع الرابع: دور تركيا .....,...36

المبحث الثالث: السياسة الطاقوية الأوروبية.....37

المطلب الأول: تطور السياسة الطاقوية الأوروبية.....37

الفرع الأول: العوامل المؤدية إلى بناء سياسة طاقوية مشتركة.....37

أولا: تحولات البيئة الطاقوية للاتحاد الأوروبي 37

ثانيا: ارتفاع حجم التبعية للواردات الطاقوية.....38

الفرع الثاني: تطور السياسة الطاقوية الأوروبية.....40

أولا: مكانة الطاقة في الاتفاقيات الأوروبية.....40

1/- الاتفاقية المؤسسة للمجمع الأوربي للفحم والصلب عام 1951 (CECA).....40

2/- الإتفاقية المنشئة للجماعة الأوروبية للطاقة الذرية عام1957(EURATOM) 41

3/- الاتفاقية المنشئة للجماعة الأوروبية(CE) 41

4/- اتفاقية لشبونة..... 41

ثانيا: المبادرات الأولى نحو سياسة طاقوية مشتركة.....42

ثالثا: إنشاء سوق محلية للطاقة 44

رابعا: النقاش الطاقوي الجديد وتبني حزمة الطاقة/المناخ.....45

المطلب الثاني: توجهات السياسة الطاقوية الأوروبية.....45

الفرع الأول: إنشاء سوق أوروبية محلية للطاقة 47

الفرع الثاني: تحقيق أمن الإمدادات 48

الفرع الثالث: مواجهة التغيرات المناخية.....49

المطلب الثالث: البعد الخارجي للسياسة الطاقوية الأوروبية.....51

خاتمة الفصل:

الفصل الثاني: واقع العلاقات الجزائرية–الأوروبية في مجال الطاقة

المبحث الأول: طبيعة العلاقات الطاقوية الجزائرية–الأوروبية.....55

المطلب الأول : تطور العلاقات الجزائرية–الأوربية..... 55

المطلب الثاني : مكانة الطاقة في العلاقات الجزائرية–الأوروبية.....58

المطلب الثالث: محاور العلاقات الجزائرية–الأوروبية في مجال الطاقة.....60

الفرع الأول: دور البترول في رسم العلاقات الجزائرية–الأوروبية.....60

الفرع الثاني: الغاز الطبيعي كمحدد جديد للعلاقات الجزائرية–الأوروبية.....60

أولا: العلاقات الجزائرية–الفرنسية.....61

ثانيا: العلاقات الجزائرية–الإيطالية.....63

ثالثا: العلاقات الجزائرية–الإسبانية 66

المبحث الثاني:المنظومة الطاقوية الجزائرية.....66

المطلب الأول : تطور قطاع المحروقات في الجزائر.....66

المطلب الثاني : الإمكانات الطاقوية للجزائر.....69

المطلب الثالث : السياسة الطاقوية الجزائرية.....74

خاتمة الفصل:

الفصل الثالث: آفاق التعاون الطاقوي الجزائري–الأوربي والرهانات المستقبلية

المبحث الأول: تحديات قطاع المحروقات في الجزائر.....79

المطلب الأول: نمو الإستهلاك الطاقوي المحلي.....79

المطلب الثاني: آفاق تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر.....83

المطلب الثالث: آثار إنظمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع المحروقات.....86

المبحث الثاني: رهانات تأمين الإتحاد الأوربي بالطاقة الجزائرية مستقبلا.....89

المطلب الأول: المستقبل الغازي للجزائر مع أوروبا.....89

المطلب الثاني: تصاعد المنافسة الروسية/القطرية.....95

الفرع الأول: المنافسة الروسية في الجنوب الأوربي (South Stream) 95

الفرع الثاني: المنافسة القطرية في سوق الغاز الأوربية.....99

المطلب الثالث: تأمين المنشآت القاعدية الطاقوية (مثال بتيقنتورين) 102

الفرع الأول: الاعتداء الإرهابي على القاعدة الغازية بتيقنتورين.....103

أولا: سريان العملية.....103

ثانيا: المواقف الدولية.....105

الفرع الثاني: نتائج ومخلفات الاعتداء.....106

أولا: تأثير الاعتداء على الاستثمارات الأجنبية 106

ثانيا: تعزيز الإجراءات الأمنية.....108

الخاتمة: 111

قائمة الجداول والأشكال البيانية والخرائط.....115

الملاحق.....118

الفهرس